وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلــة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : إدارة مالية

المرجع : 2016

مذكرة بعنــوان:

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز القدرات التصديرية الصناعية

حالة الجزائر 2013/2001

مذكـــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)تخصص " إدارة مالية "

إعداد الطلبة:
- بويزار ريمة
- خريف مريم
- شايب يسرى

إشراف الأستا ذة :
- دراعو عز الدين

السنة الجامعية 2015 2016

دعـــــاء

ارَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن تَّسِينَا أَوْ خْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَ أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِين)

رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ

رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ

أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلإِيمَانِ أَنْ آمِنُواْ بِرَبِّكُمْ

فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الأَبْرَارِ رَبَّنَا وَآتِنَا ما وَعَدتَّنَا عَلَى

رُسُلِكَ وَلاَ تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لاَ تُخْلِفُ الْمِيعَاد

رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي* وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي* وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي

اللهم ثبت قلوب التلاميذ على الايمان وبايمانهم أعنهم على النجاح و بنجاحهم

أعنهم . لى نصرة المسلمين اللهم بيديك كل الأمر فلا تكلهم لغيرك لامجير لهم

من غياهب الدهر سوى نور هدايتك اللهم اهدهم لما تحب و ترضى هبنا علما ينتفع

به وعملا يقربنا اليك وهبنا صبرا و ثباتا في الدين اللهم ارزق الحق و النجاح

شكر وتقدير

الحمد اللّه رب العالمين حمدا يليق بعظمة جلاله وله الشكر يكافئ نعمه ويوافي مزيده، وأفضل الصلاة على سيد الأولين والأخرين وإمام المتقين سيدنا محمد صلى اللّه عليه وسلم، وعلى آله الطاهرين وصحبه أجمعين، ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين وبعد:

ألا بذكر اللّه تعوم النعم، وعليه فإنني أتقدم بالشكر والحمد اللّه سبحانه وتعلى على نعمه وإمتنانه، إذ بفضله وتوفيقه تمكنا من إتمام هذا العمل، فالحمد للّه رب العالمين.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الاستاذ المشرف **عز الدين دارعو** لذي ساهم معنا بجهده ووقته.

كما نتقدم بالشكر أيضا إلى الاستاذ **ريغي هشام** الذي ما تأخر علينا في عون ومشورة وما بخل علينا بجهد وعطاء ويسر لنا طريق البحث والمعرفة وإلى جميع من ساعدنا في هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة أو بابتسامة مشرفة وإلى كل من ساعد على طباعة هذه المذكرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله الذي حقق لي ماتمنيت ... الحمد الله الذي اعطاني ما طلبت ... الحمد الله الذي أوصلني إلى ماوصلت.

أهدي ثمرة جهدي هذا لأكثر الناس فضلا في حياتي، إل من قال فيهما الله عزوجل << وقضى ربك ألا تعبدو إلا إياه وبالوالدين إحسان >> .

إلى أغلى ما أملك في الدنيا إلى حكمتي وعلمي إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل إلى التي تعبت لأجلي حتى أرتاح وشهرت لأنام إلى أحسن وأطيب أم في الوجود أم أشرقت حياتي من نور وجهها والوضاء أسأل الله أن يطيل في عمرها ويمنحها الصحة والعافية ويجعل عافيتها الجنة أمي الحبيبة والغالية **"فضية"**

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار أسأل الله أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطفها بعد طول إنتظار إلى الذي بفضله أنا هنا والذي يسر لي طريق العلم وعلمني حب العمل إلى أبي الغالي **"محمد"**

إلى من قاسموني حلوة الحياة ومرها إلى إخواني وأخواتي:

أخي الأكبر **زوبير** وزوجته وإبنته المدللة **وصال**

أخي **فارس** وزوجته وإبنته الحبيبة **ملاك**

إلى من أعتز به أخا وأتمناه سندي في المستقبل أخي الغالي **"رياض"**

إلى أخواتي:

فهيمة وزوجها وأولادها إلى الغالية **شيماء** الى الجميلة **دعاء** الى العصفورة **آلاء**

إلى زهية وزوجها **محمد**

إلى أروع وأجمل زهرة أختي الغالية **"سميرة"**

إلى قرة عيني وسندي في الحياة ورفيق دربي الى سبب سعادتي وصانع إبتسامتي إلى الذي لايطيب القول إلا بذكره خطيبي وزوجي المستقبلي **"حسام"**

إلى عائلة خطيبي خصوصا الكتكوت **"أيمن"**

إلى الوردة البيضاء إلى إبنة عمي وأختي ورفيقة دربي وأجمل من على الاطلاق وبهجة فؤادي وخزن أسراري **"فطيمة"**

إلى جميع أخوالي وأعمامي وكل أفراد عائلتهم كبيرا وصغيرا

إلى من كانت خيير عون لي في إنجاز هذا العمل **"ميمي"** و **"يسرى"**

إلى رفيقات الدرب: **" أسماء، رميسة، أمال، وسام، إكرام، سارة"**

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

ريمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين إنه لايسعى في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي:

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أغلى الناس في الوجود أمي الحبيبة "**رهيفة**"

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي "**محمود**"

إلى الذين تعلمت معهم كيف أعيش وتقاسمت معهم الحلوة والمرة إخواني: **محمد**، **موسى**.

وأخواتي: **خديجة** و**حسنة** وإلى الكتكوتة الصغيرة الغالية "**شيماء**"

إلى قرة عيني وسندي في الحياة ورفيق دربي، الذي كان سببا في نجاحي ومنحني القوة والعزم رغم كل الصعاب وكان معي في كل أوقاتي، وجوده في حياتي أصبح سر سعادتي إلى زوجي "**يعقوب**".

إلى شريكاتي في المذكرة وصديقاتي ورفيقات دربي، **ريمة ويسرى**.

إلى صديقاتي الغاليات: **أمال** و**وسام** و**مفيدة** و**حنان** و**فاتن**.

إلى كل طلبة سنة ثالثة إدارة مالية دفعة 2016

مريم

بسم الله الرحمن الرحيم

"إقرأ باسم ربك الذي خلق". الآية 1 سورة العلق

إلى خير من أنار الطريق ونقل الرسالة وأخرج الناس من ظلمات الجهل إلى النور العلم إلى المصطفى خير الأنبياء والمرسلين.

إلى أغلى إنسانة في الوجود إلى التي لايوفي قدرها أي كلام وعمل، إلى من علمني وقوفها إلى جانبي كيف أنظر لغدي، إلى من منحتني من غير أن تسألني إلى من ضحت بحياتها وآمالها من أجلنا، أمي الحنون "**أمال**" وجدتي وأمي الثانية "**زينب**" أدامهما الله وحفظهما من كل كرب.

إلى دليلي في زمن ضاع فيه الدليل، إلى مثلي الأعلى في الحياة، إلى من حرم نفسه ليعطينا، إلى من حمل هموم الدنيا وشقئها كي تكون لنا مكانة وشأن بين الناس، إلى من تحدى الصعاب ليوصلنا إلى مانحن عليه إلى تاج رأسي ودليلي أبي العزيز "**العربي**" أطال لله في عمره

إلى أختي وحبيبتي الغالية "**عفاف**" حفظها الله.

الى أخواي العزيزين "**ياسر**"،"**المعتز بالله**" وفقهما الله.

الى إبنت خالتي الغالية "**منال**" أسأل الله أن يفقها ويدخلها الجامعة من كل أبوابها الواسعة.

إلى إبنت عمتي الوحيدة "**مريم**" وفقها الله

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم عماتي وأخواي وأخص بالذكر خالتي الغالية "**سامية**" شفاها الله وأطال في عمرها.

إلى كل الأهل والأقارب من قريب ومن بعيد

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة أساتذتي الكرام

إلى رفقاء الدرب الذين كانو بمثابة إخوة وزملائي وأصدقائي الأعزاء

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

يسرى

الفهرس

فهرس المحتويات	
المحتوى	**الصفحة**
كلمة شكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
المقدمة	
الفصل الأول: واقع المؤسسات المصغرة والمتوسطة	
تمهيد الفصل	**02**
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**03**
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**03**
الفرع الأول: تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**03**
الفرع الثاني: صعوبات ضبط تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**05**
المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**06**
الفرع الأول: الإعتماد على المعايير الكمية	**06**
الفرع الثاني: الإعتماد على المعايير النوعية	**08**
المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**10**
المبحث الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومصادر تمويلها	**12**
المطلب الأول: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**12**
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**13**
المطلب الثالث" مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**17**
المبحث الثالث: عوامل فشل ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تواجهها	**20**
المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**20**
المطلب الثاني: عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**21**
المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**22**
خلاصة الفصل الأول	**24**
الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
تمهيد الفصل	**26**

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطورها	**27**
المطلب الأول: تعريف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**27**
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**27**
الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**29**
المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**34**
المطلب الثالث: تصنيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**36**
المبحث الثاني: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها في الجزائر	**39**
المطلب الأول: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**39**
المطلب الثاني: تمويل المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**49**
المبحث الثالث: معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعقبات تمويلها في الجزائر	**56**
المطلب الأول: معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**56**
المطلب الثاني: عقبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**58**
خاتمة الفصل الثاني	**59**
الفصل الثالث: واقع الصادرات الصناعية التحويلية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها في الجزائر خلال الفترة 2001-2013	
تمهيد الفصل	**61**
المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر	**62**
المطلب الأول: أهمية القطاع الصناعي	**62**
الفرع الأول: تعريف القطاع الصناعي	**62**
الفرع الثاني: أهم مايميز القطاع الصناعي عن باقي القطاعات	**63**
الفرع الثالث: مبررات التنمية الصناعية	**63**
المطلب الثاني: تحليل تطور القطاع الصناعي في الجزائر في الفترة 2001-2013	**64**
الفرع الأول: تطور المساهمة القطاعية في القيمة المضافة 2001-2013	**64**
الفرع الثاني: تطور المساهمة القطاعية في القيمة المضافة خارج المحروقات 2001-2013	**65**

الفرع الثالث: تطور المساهمة في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني (2001-2013)	**66**
المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية التحويلية في الجزائر	**68**
المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر	**68**
الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية	**68**
الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية	**68**
الفرع الثالث: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001-2013	**69**
المطلب الثاني: تحليل واقع الصادرات الصناعية التحويلية في الجزائر 2001-2013	**73**
الفرع الأول: تطور هيكل صادرات البضائع حسب قطاع النشاط (NSA)	**73**
الفرع الثاني: تطور معدل مجهود التصدير حسب قطاع النشاط (NSA)	**74**
المطلب الثالث: تحليل واقع الواردات الصناعية التحويلية في الجزائر 2001-2013	**76**
الفرع الأول: تطور هيكل واردات البضائع حسب قطاع النشاط (NSA)	**76**
الفرع الشاني: تطور معدل الإختراق حسب قطاع النشاط (NSA)	**77**
المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير الصناعي	**79**
المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي التحويلي	**79**
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات	**80**
خاتمة الفصل	**86**
الخاتمة العامة	**88**
قائمة المراجع	**93**

قائمة الجداول	
العنوان	**الصفحة**
الجدول رقم (2-1) : معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**28**
---	---
الجدول رقم (2-2): توزيع المؤسسات ص و م حسب النوع لسنة 2009	**29**
الجول رقم(2-3): توزيع بعض أهم المؤسسات ص و م حسب قطاع النشاط لسنة 2009	**30**
الجدول رقم(2-4): تطور التشغيل بالمؤسسات ص و م في سنة 2004 و 2005	**30**
الجدول رقم(2-5): توزيع التشغيل على المؤسسات ص.و.م في سنة 2001 و 2002	**31**
الجدول رقم (2-6): توزيع الأجراء على مختلف القطاعات الرئيسية لسنة 2002	**32**
الجدول رقم (2-7) : طبيعة السلع و المنتجات المصدرة من طرف م ص م	**33**
الجدول رقم (2-8): مساهمة القطاع القانوني في تشكيل القيمة المضافة (2002-2004)	**34**
الجدول رقم (2-9): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2013)	**35**
الجدول رقم(2- 10): تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري	**36**
الجدول رقم(2-11): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**36**
الجدول رقم(2-12): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي في الجزائر لسنة 2003	**37**
الجدول رقم(2-13): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفئات	**38**
الجدول رقم(2-14): عدد المؤسسات والأجراء المصرح بهم	**38**
الجدول رقم (2-15): حصيلة ANSEJ لسنة 2000.	**50**
الجدول رقم (1-3): تطور المساهمة القطاعية في القيمة المضافة (2001-2013)	**65**
الجدول رقم(2-3): تطور المساهمة القطاعية في القيمة المضافة خارج المحروقات (2001-2013)	**66**

الجدول رقم(3-3): تطور المساهمة في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني (2001-2013)	**67**
الجدول رقم (3-4): تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2001-2013)	**73**
الجدول رقم (3-5): تطور هيكل صادرات البضائع حسب قطاع النشاط (2001-2013).	**74**
الجدول رقم (3-6): تطور معدل مجهود التصدير حسب قطاع النشاط (NSA) 2001-2013.	**75**
الجدول رقم (3-7): تطور هيكل واردات البضائع حسب قطاع النشاط (NSA) 2001-2013.	**77**
الجدول رقم (3-8): تطور معدل الاختراق حسب قطاع النشاط (NSA) 2001-2013.	**78**
الجدول رقم (3-9): تطور عدد م ص م في قطاع الصناعة التحويلية (2003-2013).	**80**

المقدمة

المقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، تحولات وتطورات كبيرة ناتجة عن ظاهرة العولمة، تتميز بتزايد انفتاح الأسواق، التوجه السريع نحو تحرير التجارة الخارجية، تراجع دور الدولة في مجال التطبيق للسياسات الحمائية، تطور تكنولوجيا المعلومات، الاتصال والنقل، شدة المنافسة، هذه التطورات هي نتيجة التحول الجذري في النظام الاقتصادي العالمي، حيث قل بريق الاقتصاد المعتمد على الإنتاج الكمي ليحل محله، الاقتصاد المعتمد على المعلومات والمعرفة، وهو ما فرض على المؤسسة الاقتصادية تحديات جديدة.

تعتبر الصناعة أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، لدرجة أنها أصبحت مؤشرًا لقياس التقدم الاقتصادي، لأن القطاع الصناعي يشكل المصدر الأساسي للميزات التنافسية، وامتلاك القدرات الإنتاجية، والارتقاء بالمنتج المحلي إلى المستوى العالمي، ويحتل القطاع الصناعي درجة عالية من الأهمية في الاقتصاد الجزائري.

إن القطاع الصناعي الجزائري كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، سيتأثر بدوره بالتطورات والتوجهات التي أفرزتها ظاهرة العولمة، التي تفرض واقعا جديداً يقوم على تغيير قواعد المنافسة، وتكريس التحرير الشامل للتجارة وانفتاح الأسواق العالمية، وحرية حركة رأس المال، وعولمة الإنتاج؛ ولذا كان لابد من الدفع بهذا القطاع و تحفيز الاستثمار فيه.

و يكتسي قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية بالغة في هذا الصدد، من حيث المزايا التي يتوفر عليها و التي تأهله للارتقاء بالقطاع الصناعي التحويلي.

✓ إشكالية البحث:

تحاول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استغلال كل الإمكانيات من اجل المحافظة على بقائها، كما تحاول مواجهة التحديات التي تفرضها المنافسة والتقدم التكنولوجي للمعلومات، وفي هذا الجو الجديد تكون القدرة التنافسية لهذه المؤسسات مرهونة بقدرتها على التكيف مع ظروف السوق المتغيرة؛ وبناءا على ما تقدم فان إشكالية البحث تكمن في طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ما أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز القدرات التصديرية الصناعية؟.

و يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة فيما يلي:

- ما هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وما هي معايير تصنيفها في الجزائر؟.
- ما هي أهم الخصائص والمزايا التي تتمتع بها لتحقيق تنمية اقتصادية ؟.
- هل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا مستقلا بذاته حتى يستحق كل هذه العناية؟.
- في ما تتمثل مؤشرات قياس أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.
- ما هو واقع القطاع الصناعي التحويلي؟ وما هو دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيه في الجزائر؟.

✓ فرضيات البحث:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المشروعات التي تتميز بانخفاض رأس مالها، وقلة عدد عمالها، وصغر حجم مبيعاتها، وقلة الطاقة اللازمة للتشغيل.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة واساسية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية الاساسية.

- بالرغم من إرتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الصناعي التحويلي إلا أن مساهمتها تبقى ضعيفة.

- صادرات قطاع المحروقات في الجزائر تأخذ النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات.

✓ أهمية الدراسة:

تجدر الإشارة إلى أن هذا البحث يكتسي أهمية كبيرة وهذا من خلال:

- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أداة محركة لاقتصاد أي بلد والنهوض به ليصل إلى تحقيق تنمية اقتصادية وهذا ما تسعى إليه الجزائر.
- توضح مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصعوبات التي تعاني منها.
- كونها تعتبر من أول الدراسات التي تتناول الربط بين موضوعين حيويين وهما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتصدير، خاصة وأنها تتناول قطاعا مهما، وهو القطاع الصناعي.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب عمل وبالتالي التخفيض من مستويات البطالة.

✓ أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- محاولة إبراز أهم الخصائص التي تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم الاستراتيجيات التنموية الفعالة.
- معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- إبراز دور هذه المؤسسات في الارتقاء بالصادرات الصناعية التحويلية التي تعد الحل للخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

✓ أسباب اختيار الموضوع:

ترجع دوافع اختيارنا لهذا الموضوع إلى عدة مبررات نوجزها في النقاط التالية:

- الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتنمية الاقتصاد الوطني.
- اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المظهر الجديد لتحقيق التنمية خارج قطاع المحروقات.
- قصد التعرف على التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر.
- تناول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية التصدير الصناعي التحويلي في الجزائر.

✓ المنهج المستخدم:

للإجابة على إشكالية البحث، وإثبات صحة الفرضيات تمت دراستنا بالاعتماد على كل من المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتلاءم و طبيعة الموضوع، و المنهج الاستقرائي، كما تم استخدام المنهج التاريخي، لعرض التطور الذي عرفته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، عبر مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، كما تم استخدام منهج المقارنة في بعض نقاط البحث، و قد قمنا باستخدام العديد من الأدوات التي تطلبها كل من المناهج السابقة:

- مختلف القوانين و التشريعات التي تتعلق بالموضوع.
- مختلف الإحصائيات والتقارير التي لها صلة بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- الاستعانة بالدراسات السابقة وكذا مختلف الملتقيات والأيام الدراسية التي اهتمت بالموضوع.

✓ **هيكل الدراسة:**

تتم معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاثة فصول كما يلي:

- الفصل الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- الفصل الثالث: واقع الصادرات الصناعية التحويلية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها في الجزائر 2001-2013 .

الفصل الأول:

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد الفصل:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية، في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة، حيث تعتبر إحدى أهم الركائز الأساسية للاقتصاد، لأنها تلعب دورا بارزا في خلق فرص عمل، وبذلك التقليل من نسبة البطالة غير أن هذه المؤسسات العاملة، في الدول النامية تواجه تحديات كبيرة، نتيجة التطورات الإقليمية والدولية، كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعددٍ من الخصائص والسمات تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة إلا أنها تواجه مجموعةً من المشكلات والمعوقات تعرقل نشاطها ومسيرتها نحو التطور؛ وتبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيامها بدور فعال في تحقيق التنمية وذلك من خلال خلق، ورفع القيمة المضافة، ومساهمتها في تلبية بعض احتياجات الصناعات الكبيرة وهكذا تساهم تلك المؤسسات في تحقيق الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها التي تجعلها قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية ،من هنا يكون من الملائم الوقوف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مفهومها ومعايير تصنيفها وخصائصها وأهميتها، وكدا العوامل التي تساعد في نجاحها إضافةً إلى المشكلات التي تعترض هاد، وذلك من خلال ثلاثة مباحث نعرضها على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومصادر تمويلها.

المبحث الثالث: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تواجهها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سيتم في هذا المطلب عرض مختلف التعاريف التي تبينها بعض الدول والهيئات الدولية والجهوية، لكن قبل هذا سنقوم بتناول أهم المشكلات والصعوبات التي تتعلق بوضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لننتقل إلى أهم المعايير المتفق عليها لهذه المؤسسات، وفي الأخير نقوم بعرض مجمل الخصائص التي تنفرد *بها* هذه المؤسسات.

الفرع الأول: تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إذ لا يوجد اتفاق بين الدول المتقدمة أو النامية على تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات كنتيجة لاختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول أدى ذلك إلى تبني كل واحدة منها تعريفا يتماشى ومستواه الاقتصادي والتكنولوجي، وهذا المفهوم قد يكون قانونيا أو إداريا،إلى جانب تعاريف أخرى مختلفة خاصة بمجموعات أو هيئات دولية، وسنتطرق فيما يلي إلى مجموعة من التعاريف:

1- **الولايات المتحدة الأمريكية** : إن قانون المؤسسات الصغيرة لسنة 1953 الذي عدّل ونظم إدارة هذه المؤسسات، قد احتوى تعريف شبه رسمي فكان كالتالي :يجب أن تكون ملكيتها مستقلة، وأن تدار على استقلال، كما يجب أن لا تكون مسيطرة في مجال نشاطها .وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة مفصلة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كما يلي[1]:
   - المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة : من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
   - مؤسسات التجارة بالجملة : من 5 إلى 10 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
   - المؤسسات الصناعية : عدد العمال 205 عامل أو أقل.
2- **اليابان:** استنادا إلى القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام1963 فإن التعريف المحدد لهذا القطاع يرتكز على معيارين :رأس المال المستثمر وعدد العمال[2].

---

[1] بولحليب سمية: "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالوصوف –ميلة، 2013، ص: 03.

[2] **المرجع السابق**.

3- **تعريف الاتحاد الأوربي** : حدّد التعريف المعتمد، بالنسبة للـ (م ص م) *سنة 1996 من طرف الاتحاد ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس :عدد المستخدمين، رقم الأعمال أو الميزانية السنوية ودرجة استقلالية المؤسسة، حيث عرف (م ص م) كما يلي:

- المؤسسة المصغّرة هي مؤسسة تشغّل أقل من 10 أجراء.
- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغّل أقل من 50 أجيرا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.
- المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية ، وتشغّل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

4- **تعريف منظمة العمل الدولية : ILO**

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة بأنها": " وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج وتوزع سلعا وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في الدول النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها قد يستأجر عمالا أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأس مال ثابت صغير جدا وتستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض، وعادة ما تكون مداخيلها غير منتظمة وتوفر فرص عمل غير مستقرة وتدخل ضمن القطاع غير الرسمي، وهي غير مسجلة ولا تتوافر عنها بيانات في الإحصاءات الرسمية".

ومما يلاحظ على هذا التعريف أنه قد اعتمد على المعايير التالية لتمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- مؤسسات فردية يملكها ويديرها شخص واحد لحسابه.
- تعمل في المناطق الحضرية فقط، مع أنها تتواجد أيضا في المناطق الريفية.
- رأسمالها صغير جدا ولم يحدد حدا أقصى له وتستخدم كفاءات ضعيفة .
- الدخل فيها غير منتظم وتوفر فرص عمل محدودة، وهو غير صحيح على الإطلاق.
- تدخل في إطار القطاع غير الرسمي وهذا لا ينطبق على جميعها.

5- ***تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية*** : **UNIDO** عرفت لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المؤسسات الصغيرة في الدول النامية بأنها تلك المؤسسات التي يعمل بها من 15 إلى19عاملا، أما المتوسطة فهي التي يعمل بها من 20 إلى 99 عاملا.

* (م ص م): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- **تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا** :اعتمد اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا على معيار العمالة كمعيار أساسي للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، حيث قام بتقديم التعريف التالي :

- من 01 إلى 09 عمال ..... مؤسسات عائلية وحرفية.
- من 10 إلى 49 عامل ..... مؤسسات صغيرة.
- من 50 إلى 99 عامل ..... مؤسسات متوسطة.
- أكثر من 100 عامل ..... مؤسسات كبيرة.[1]
- **الفرع الثاني:صعوبات ضبط تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

ترجع صعوبة وضع تعريف دقيق وموحد للـ م ص م إلى تركيبة هذا النوع من المؤسسات، والى طبيعة النظرة التي تتبناها الجهات المهتمة بهذا القطاع، وكذلك إلى اختلاف الأماكن ومجالات النشاط . فاقتصاديات الدول المتقدمة، تختلف تماما عن اقتصاديات الدول النامية من حيث مستويات النمو والتكنولوجيا المستخدمة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والمحيط الذي تتواجد ضمنه هذه المؤسسات، ويمكن إرجاع الصعوبات التي تواجه وضع تعريف دقيق وموحد لهذا القطاع إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي:[2]

1- **عوامل اقتصادية:** و منها :

- اختلاف مستويات النمو: وخصوصا بين الدول، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا، تعتبر كبيرة في الدول النامية كالجزائر مثلا، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي يختلف من فترة لأخرى، بالإضافة إلى أن المستوى التكنولوجي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي.
- تنوع الأنشطة الاقتصادية: وهو ما يؤثر على أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير تلك التي تعمل في التجارة أو قطاع الخدمات أو الزراعة، فالتصنيفات تختلف من قطاع لآخر حسب الحاجة إلى العمالة ورأس المال والمستوى التكنولوجي المستخدم .فالمؤسسات الصناعية تحتاج إلى أموال ضخمة ويد عاملة مؤهلة

[1] داودي الطيب: "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية –الواقع والمعوقات حالة الجزائر**–"، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير – العدد الحادي عشر، كلية العلوم الإقتصادية والتجاريةو علوم التسيير، جامعة بسكرة –الجزائر، 2011، ص–ص: 63–64.

[2] بولحليب سمية: **مرجع سبق ذكره**،ص–ص: 06–07.

ومتخصصة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدمية وهو ما يزيد من صعوبة تحديد تعريف دقيق.

2- **عوامل تقنية:** يتمثل العامل التقني في مستوى الاندماج في المؤسسات، فكلما كانت المؤسسة أكثر اندماجا، كلما كانت عملية الإنتاج أكثر توحدا وتمركزا في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر والتوسع، بينما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة وموسعة على عدد من المؤسسات، فان ذلك يؤدي إلى ظهور م ص م.

3- **عوامل سياسية** : تتمثل العوامل السياسية في مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم المساعدات وتذليل الصعوبات التي تعترض طريق ترقيته ودعمه، ويخضع هذا العامل إلى رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات والمهتمين بشؤون هذا القطاع.

المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفرع الأول: الإعتماد على المعايير الكمية.

1- معيار عدد العمال " حجم العمالة" :

يعتبر هذا المعيار أحد المعايير الأساسية الأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة

بحكم سهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين

الأصناف التالية من المؤسسات:

- مؤسسة مصغرة: وهي التي تستخدم من 01 إلى 09 عاملا.
- مؤسسة صغيرة: وهي التي تستخدم من 10 إلى 199 عاملا.
- مؤسسة متوسطة :وهي التي تستخدم من 200 إلى 499 عاملا

وذلك حسب أحد التصنيفات الواردة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأما المؤسسات الكبيرة فهي التي تستخدم عدة آلاف من العمال، في حين أن المؤسسات العملاقة هي التي تستخدم مئات الآلاف من العمال.

2- معيار رقم الأعمال:

يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم؛ ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويستعمل هذا المقياس بصورة

كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية .غير أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة نظرا لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة، ولكن في الواقع فهو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة، ولذلك يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الاسمي .إضافة إلى ذلك يواجه هذا المعيار صعوبة أخرى تكمن في خضوع المبيعات في الكثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية، وهذا ما يؤكد لنا بأن هذا المعيار ضروري ولكنه غير كاف.

3- معيار رأس المال:

يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة .ويختلف هذا المعيار من دولة إلى أخرى ومن قطاع إنتاجي إلى آخر .فعلى مستوى بعض الدول الآسيوية الفلبين، الهند، كوريا الجنوبية وباكستان ،فإن حجم رأسمال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار، أما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار .وفي بعض الدول الأخرى لا تكتفي بمعيار واحد وإنما تجمع بين عدة معايير، فعلى سبيل المثال نجد أن فرنسا واليابان يجمعان بين معيار العمالة ورأس المال معا : ففي فرنسا تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة عندما يبلغ عدد عمالها أقل من 500 عاملا ورأسمالها المستثمر أقل من 5 مليون فرنك أو ما يعادلها من الأورو .أما في اليابان فتعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة عندما يكون عدد عمالها أقل من 300 عاملا ورأسمالها المستثمر أقل من 50 مليون ين.[1]

4- معيار المستوى التكنولوجي المستخدم:

هذا المعيار هو أكثره فعالية في الدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية لا يكون فاعلا بشكل أمثل في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لقصور المستوى التكنولوجي في هذه الدول بشكل عام. [2]

[1] د/ السعيد بريبش: " **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية:- حالة الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية –العدد الثاني عشر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار –عنابة، نوفمبر 2007، ص-ص: 61-62.

[2] بولحليب سمية: **مرجع سبق ذكره**، ص:09.

الفرع الثاني :الاعتماد على المعايير النوعية

بعد تطرقنا إلى المعايير الكمية نستنتج أنها تتضمن بعض النقائص، ومن ثم عدم قدرتها وحدها على الفصل بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الأخرى خاصة فيما يخص طبيعة تنظيم العمل أو علاقة المؤسسة بالمحيط أو درجة التخصص وعمق تقسيم العمل، هذا ما يجعل ضرورة إدراج معايير أخرى وهي المعايير النوعية التي تتمثل أهمها في:

1- معيار قيمة المبيعات:

تعتبر من المعايير المهمة المستخدمة في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم ويعد مقياسا فعليا لمستوى نشاط المشروع، وقدراته التنافسية، فمثلا في الولايات المتحدة تصنف المؤسسات التي تبلغ قيمة مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المشروعات الصغيرة .

2- معيار المسؤولية:

نجد هذا المعيار في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وبالنظر إلى هيكلها التنظيمي البسيط، نجد أن صاحب المؤسسة بوصفه مالك اً لها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق .... إلخ، ومن ثم فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتقه وحده.

ولقد استند القانون في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1953على هذه المعايير لتحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فهي" المؤسسة التي لم يتم امتلاكها أو إدارتها بطريقة مستقلة، بحيث لا تسيطر على المجال الذي تعمل فيه."

انطلاقا من هذا المفهوم، وأخذا بعين الاعتبار المعايير النوعية يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تتميز عن غيرها بـ:

أ- الملكية:

إن ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود أغلبها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال ،حيث يلعب المالك دورا كبيرا في إداراتها ، وفي بعض الدول مثل الجزائر تمتلك الدولة عددا من هذه المؤسسات.

ب- المسؤولية : تعود كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة إلى المالك و صاحب المشروع، فيجمع بين عدة وظائف في آن واحد كالتسيير، التسويق والتمويل، عكس المؤسسات الكبيرة المتميزة بتقسيم الوظائف على عدة أشخاص.

ج- الحصة من السوق:

إن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة وذلك للأسباب التالية:

- صغر حجم المؤسسة
- صغر حجم الإنتاج
- ضآلة رأس المال
- محلية النشاط
- ضيق الأسواق التي توجه إليها منتجات هذه المؤسسات.
- المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتماثل في الإمكانات والظروف ونتيجة للأسباب السابقة فإن هذا يحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السيطرة على الأسواق أو أن تفرض أي نوع من أنواع الاحتكار على عكس المؤسسات الكبرى، التي يسمح لها رأس مالها وكبر حجم إنتاجها وحصتها السوقية وامتداد اتصالاتها وتشابك صلاتها من السيطرة على الأسواق واحتكارها.[1]

3- المعيار القانوني:

يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأفراد .وفي هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة بالأسهم والمحاصة والشركات والمهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية وصناعات منتجات الألبان والخضر والفواكه والحبوب والمنتجات الخشبية والأثاث والمنسوجات بأنواعها والمحلات التجارية والمطابع والأسواق المركزية والمزارع ومكاتب السياحة والسفريات والشحن، بالإضافة إلى ورشات الصيانة والإصلاح وكذا أعمال العمارة والبناء.

[1] **المرجع السابق**، ص-ص: 09-11.

4- المعيار التنظيمي:

تصنف المؤسسة صغيرة ومتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصتين أو أكثر من الخواص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة.
- قلة مالكي رأس المال.
- ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة.
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية.
- المحلية إلى حد كبير.
- الاعتماد وبشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل.

5- معيار الاستقلالية:

تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت على الأقل مستقلة ماليا بنسبة50 %.[1]

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ممّا سبق يمكن استخلاص أهم خصائص هذا النوع من المؤسسات والتي تميزها عن المؤسسات الكبيرة ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- احتياجها إلى رؤوس أموال صغيرة نسبيا لإنشائها، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

2- تتميز بمرونة كبيرة تتمثل في إمكانية تغيير نشاطها حسب احتياجات السوق مما يجعلها مرنة اتجاه تغيرات المحيط.

3- تعتمد على الصناعات كثيفة العمالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تعتمد أكثر على التكنولوجيا، وهذا ما يجعلها أداة لخلق مناصب العمل وبالتالي امتصاص البطالة.

4- اعتمادها على المواد الأولية المحلية، مما يجنبها تقلبات سعر الصرف وانعكاساته على نتائجها المالية.

[1] أ.د/ الطيب داودي: **مرجع سبق ذكره**، ص: 64.

5- تساهم في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة وذلك نظرا لسهولة إقامتها في أي منطقة مما يساعد في تنمية واستقرار السكان بهذه المناطق.

6- تعتبر أداة لعلاج إختلالات ميزان المدفوعات بالدول النامية، وذلك من خلال توفير السلع المحلية بدلا من استيرادها، وكذا مساهمتها في تصدير بعض من إنتاجها.

7- تساهم في زيادة الدخل القومي خلال فترات قصيرة نسبيا، بسبب دخولها في دورة الإنتاج بسرعة لان إنشاءها يتم في فترة اقل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة .

8- تساهم في دعم الصناعات الكبيرة من خلال تزويدها بالمنتجات الأولية والوسيطة، مما يزيد من الكفاءة الهيكلية للاقتصاد الوطني.

9- تعتبر أداة لتعبئة الموارد المالية المدخرة لدى المواطنين والاستفادة منها في المجالات الاستثمارية المختلفة.

10- تعتبر مصدر أساسي للابتكار والتجديد فالعديد من هذه المؤسسات في الدول النامية نجحت في تقليد قطع الغيار والآلات وأصبحت بديلا للقطع المستوردة.

11- تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين بها، نظرا لتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية، مما يؤدي إلى اكتسابهم المعلومات والخبرات التي تؤهلهم لقيادة مشاريع استثمارية مستقبلية تفوق حجم مؤسستهم الحالية.

12- بساطة هيكلها التنظيمي وبالتالي سهولة مراقبة تسييرها.[1]

[1] أ/ سامية جدو: " **تشخيص واقع منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2011**"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم اثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامة سطيف -1- ، يومي 11-12 مارس 2013، ص:07 .

المبحث الثاني :أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومصادر تمويلها.

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهدافها على مصادر تمويل متعددة منها الداخلية والخارجية، ويرجع الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات إلى الأهمية والدور التي تلعبه في الاقتصاديات الوطنية. وسيتم التعرض في هذا المبحث إلى أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المطلب الأول وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المطلب الثاني أما المطلب الثالث فقد خصصناه لمصادر تمويلها.

المطلب الأول :أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.

- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.[1]

المطلب الثاني :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا مهما و رئيسيا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، و هي تمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، و تولي دولا عديدة اهتماما خاصة بها، فعلى سبيل المثال الهند تعتبر هذه المؤسسات مفتاح التنمية و قد أولتها الدولة دعما متميزا حتى أطلق عليها الابن المدلل للحكومة لم تخلو استراتيجيات التنمية الاقتصادية المتبعة في العديد من دول العالم من ضرورة الاهتمام بتنمية ودعم وتطوير المشاريع الصغيرة، ويرجع هذا الاهتمام إلى ما يلي:

1- المشاريع الصغيرة تعد أحد أهم آليات التطور التقني من حيث قدرتها على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة اقل مقارنة بالمشروعات الضخمة .حيث توفر الكثير من المشاريع الصغيرة فرصا للتكامل الاقتصادي بمختلف صوره الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من الكفاءة وتخصيص الموارد الاقتصادية .وتشير إحدى الدراسات في بعض دول الاتحاد الأوروبي إلى أن الاقتصاد هذه الدول يعتمد أساسا على المشاريع الصغيرة وان هناك حوالي16مليون شركة أوروبية(مصنفة على أساس أنها مشروع صغير يعمل به أقل من250 موظف وعامل) هذه الشركات توفر أكثر من 66 **%**من جميع فرص العمل المتاحة في الدول الأوروبية. وتتعامل في حوالي 65 **%** من مجموع رؤوس الأموال الأوروبية . وفي اليابان يعزى ما نسبته 94 **%** من إجمالي المشروعات في الاقتصاد الياباني.

2- للمشاريع الصغيرة دورا فاعلا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة.[2]

و تبرز أهمية المشاريع الصغيرة في الاقتصاد من الناحية الوظيفية نظرا لما يلي:

---

[1] عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عويبان: مداخلة بعنوان: "**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من أزمة البطالة-مع الإشارة لبعض التجارب العالمية**"، الملتقى الدولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، يومي 15/16 نوفمبر 2011، ص: 03.

[2] بلال محمود الوادي، ليث عبد الله القهيوي: "**المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية للوطن العربي**"، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2012، ص-ص: 27-28.

أ- مترابط الأعمال التجارية" الاعتمادية RELIBILITY "

أي ترابط وتداخل جميع الأعمال التجارية، حيث أن صاحب العمل التجاري يتوجب عليه أن يشتري ويبيع من وإلى المصالح التجارية الأخرى أو المستهلكين، أي أنه لا يستطيع أن يعمل بمعزل عن الاحتكاك بالآخرين فهو بحاجة مثلا إلى المواد الخام من الموردين إذا كان المشروع تصنيعي لكي يتم تحويلها إلى مواد جديدة صالحة للاستعمال ومن ثم يقوم هذا المشروع بالاتصال مع الحلقات التوزيعية والترويجية من أجل إيصال تلك السلع والخدمات إلى المعنيين بها.

إذن يمكن القول بأن أفضل مثال على الاعتمادية والتكاملية بين المشاريع الصغيرة وأيضا الكبيرة من ناحية اقتصادية ما يظهر من علاقة تنسيقية بين المنتج وتاجر الجملة والتجزئة وصولا إلى المستهلكين بالنهاية، بالإضافة إلى دور المشاريع الصغيرة كنقطة بداية ونهاية للمشاريع الكبيرة والعكس صحيح . وهذا يختلف بالطبع حسب نوع النشاط الذي تمارسه هذه المشاريع.

فمن هنا نصل إلى أن المشاريع الكبيرة لا تزدهر بدون الصغيرة التي تزودها باحتياجاتها وتشتري منتجاتها مما يحقق النجاح للطرفين معا.

ب-المحافظة على استمرارية المنافسة : ذكرنا سابقا موضوع الترابط والتكامل بين الطرفين إلا أنه ومن اجل المحافظة على النظام الاقتصادي الحر فان هذه المشاريع تتنافس فيما بينها بحكم أن هذا النظام قائم على عملية المنافسة الحرة ومحاربة الاحتكار.

ولا يمكن إهمال دور المنافسة في الاقتصاد بكونها أداة للتغير والتطوير والإبداع وخاصة في عصر التطور السريع وذلك من خلال الابتكار والتحسين، حيث تضمن بالنهاية استمرارية حركة الاقتصاد وتظهر المنافسة في الوقت الحاضر بعدة أشكال منها:

- الأسعار.
- شروط الائتمان.
- الخدمة.
- تطوير طرق التصنيع.
- تحسين جودة المنتجات.
- المصداقية في التعامل.

وتعتبر المنافسة العامل الأساسي لضمان استمرارية حركة الاقتصاد وتشجيع الإبداع والأفكار الجديدة والخبرات والجهود الريادية.[1]

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتنافس فيما بينها وتحقق درجات أعلى من المنافسة في الأسواق، وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها : العدد الكبير لهاته المؤسسات، التشابه في الظروف الداخلية للمؤسسات، كمية الإنتاج الصغيرة، الحصة السوقية المحدودة، ضعف الموارد المالية وغيرها من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تؤدي إلى عدم تمكّن أي مؤسسة من فرض سيطرتها على الأسواق إلا في الحالات الاستثنائية وغير الدائمة مما يمنع أي شكل من أشكال الاحتكار.

وبالإضافة إلى الحفاظ على التنافسية تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي ويظهر ذلك من خلال مشاهدة مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي المؤسس على التكنولوجيات الجديدة مثل قطاع المعلومات والاتصالات، قطاع التكنولوجيا الحيوية ... الخ . فهذه القطاعات هي سمة الاقتصاد الجديد وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك لهذا النمو والتطور نظرا لإعطائها أهمية قصوى لتكنولوجيا المستقبل والاهتمام بها وجعلها في دائرة تخصصها، وبذلك فهي تساهم بشكل واضح في تحقيق التطور الاقتصادي[2].

ت-التجديد: يمكن وصف التجديد بأنه عملية تطويرية تحسينية أو إبداعية، فالأفراد في المشروعات الصغيرة هم المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة، حيث إن المشروعات التي تدار من قبل أصحابها تكون اكثر عرضة للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات الأخرى، بحكم زيادة الدافعية لتحقيق الربحية العالية فبينما تركز المشاريع الكبيرة على إنتاج السلع ذات الطلب الثابت فإنها تترك الفرصة للمشاريع الصغيرة وتفتح لها باب المجازفة والمغامرة لمحاولة إيجاد سلع جديدة ،الأمر الذي قد يلحق الخسارة بهذه المشاريع قبل أن تحقق نجاحها ،ولا تقدم المشاريع الكبيرة أي دعم أو اهتمام بها إلا عندما تتمكن من إيجاد سوق اكبر للسلعة الجديدة.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن المشاريع الصغيرة و الناجحة قد تتولى عملية الإنتاج وتحويل الأفكار إلى سلع وخدمات إذا امتلكت رؤوس الأموال الكافية لذلك، أو تلجا بالمقابل إلى بيعها كبراءات اختراع إلى شركات كبيرة أخرى قادرة على الإنتاج.

---

[1] ماجدة العطية: "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2004، ص: 25.

[2] طالبي خالد: "**دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، أطروحة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص التمويل الدولي و المؤسسات النقدية و المالية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2011، ص: 14.

ث-رواج الامتيازات : franchise فالامتياز هو نظام فعال(رخصة تمنح لصاحبها) حق توزيع السلع و الخدمات بشكل انتقائي من خلال منافذ يملكها صاحب الامتياز ، حيث يلاحظ وجود العديد من المؤسسات القائمة على أساس الامتياز مثل مؤسسات المأكولات السريعة على جوانب الطرق والتي تعمل بموجب امتيازات من المشروعات الكبيرة، حيث تبرز أهمية المحافظة على الاسم التجاري لهذه المشاريع ،كما وأن هذه الأسواق المختلفة للنظام متشابهة من حيث نوع التجارة أو البضاعة المنقولة أو الخدمة المؤداة والإدارة كذلك مشتركة من خلال سياسات موحدة.

فالأصل في الامتياز هو سلسلة اختيارية وهو المنقذ للكثير من التجار من المنافسة المتزايدة ومن الأمثلة على نظام الامتياز صناعة السيارات، والمشروبات... الخ، علما أن نظام الامتيازات قد انتشر لاحقا في محلات الهدايا ووكالات السفر والنوادي والسماسرة... وغيرها.وتظهر أهمية تطور حق الامتياز في السنوات الأخيرة، فمثلا كانت مساهمته في الناتج القومي الإجمالي الأمريكي **10%** وما يزيد عن 35 % من مجموع المبيعات بالتجزئة.

ج-من البدايات الصغيرة: إن معظم الشركات الكبيرة الحالية قد أسست برؤوس أموال محدودة جدا فتطور الاقتصاد للدول ناتج عن جهود المشاريع الصغيرة التي تنمو وتتزعزع ويكافح أصحابها لكي تتحول إلى مشاريع كبيرة لاحقا، وتمتلك القوة في الأسواق التي تعمل بها وتحقق ما تصبو إليه من بقاء ونمو واستمرارية.... الخ فهذه المشاريع يمكن تشبيهها بالبذرة التي تصبح شجرة من خلال الاعتناء بها والمحافظة عليها وتدعيمها [1].

ح-توفير فرص عمل جديدة : وذلك بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة، فهي تعمل على توفير وخلق فرص عمل، وتستقطب عددا لا بأس به من الطلبة ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين، وتمنع تدفق العمالة إلى المدن سعيا وراء فرص أفضل للعمل أين نجدها تقيم في التجمعات السكنية والقرى والمدن الصغيرة التي تكثر فيها نسب البطالة.

خ-تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية.

د- توفير وسائل الدفع الخارجي من خلال تعويض الاستيراد و المساهمة في التصدير في أحيان كثيرة.

ذ- تعظيم الاستفادة من الخدمات المحلية[2].

---

[1] جهاد عبدالله عفانة، قاسم موسى أبوعيد: "**إدارة المشاريع الصغيرة**"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2004، ص-ص: 17-20.

[2] أيمن علي عمر: "**إدارة المشروعات الصغيرة – مدخل بيني مقارن**-"، دار الثقافة، عمان- الأردن، 2006، ص:126.

المطلب الثالث : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ليس هناك من شك في أن جميع المشاريع الصناعية على مختلف مستوياتها، وسواء الجديدة منها أو القائمة ،إنما يحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين، وقد أصبح تطور المشاريع الصغيرة يشكل مفتاحا مهما لخلق فرص العمل وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة ،وخصوصا بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظا.

لابد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءا بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع أو الصناعة إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية.

وتحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي.

ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية، إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية في حالة الحاجة لذلك، أو من البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين، البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي أو تمويل القطاع الزراعي، أو من مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة، وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل الحكومة و الجهات الرسمية.

وبالتالي تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل نشاطها على مصدرين أساسين هما من أهم المصادر الأساسية لتمويل هذا القطاع وهما:

أولا :التمويل الذاتي .

وهو يعتبر المصدر الأساسي لتمويل البداية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث عادة ما يعتمد على الموارد المالية الذاتية أو موارد العائلة وحتى الأصدقاء كمرحلة أولى وهذا غالبا عند الإنشاء إلا إن هذا النوع قد يعترض طريقه العديد من المشاكل والعراقيل خاصة إذا ما كانت هذه الأموال موجودة على شكل عقارات أو أراض حيث يصعب تحويلها إلى سيولة في أزمنة مناسبة دون خسارة ، وهناك أيضا مشاكل المعاملات المالية بين أفراد العائلة الواجدة أو بين الأصدقاء حيث يلجأ كل واحد منهم إلى طلب مشاركة الآخرين معه في هذا المشروع فتحدث نزاعات حول كيفية المشاركة ، نسبة الأرباح ....الخ، ومشاكل عديدة من هذا القبيل مما قد يؤثر في كفاءة هذا المشروع.

وهناك أيضا بعض المشاكل الأخرى المتعلقة بالتمويل العائلي ونقصد بذلك الالتزام الأدبي بتشغيل بعض أفراد العائلة أو أقارب الأصدقاء في المشروع مما قد يشكل عبئا حقيقيا غي حالة عدم كفاءة هؤلاء ومثل هذا العبء يمكن أن يترجم في شكل تكلفة ضمنية قد تؤدي إلى خسارة هذا المشروع[1].

ثانيا: البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة

1- البنوك التجارية:

من بين مهام البنوك التجارية تقديم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية .عادة ما تتدنى مساهمة البنوك التجارية في توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولابد من إعادة التذكير هنا بأن البنوك التجارية عادة ما تلجأ إلى الإقراض قصير الأجل بصورة عامة ومتوسط الأجل نوعا ما، هذا في الوقت الذي تحاول فيه الابتعاد بقدر الإمكان عن توفير وتقديم الائتمان طويل الأجل، ولذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات في الحصول على التمويل اللازم من البنوك التجارية، ذلك أن تلك المشروعات تحتاج للائتمان طويل الأجل الذي تفضل البنوك التجارية على الأغلب اللجوء إليه، تخوفا من عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات اللازمة التي يطلبها البنك.

ويمكن تفسير محدودية مساهمة البنوك التجارية المرخصة توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ،بعدة عوامل منها:

- ارتفاع درجة المخاطر المصرفية المرتبطة بإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- عدم قدرة هده المشروعات على توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل اللازم، وهذه الضمانات تعتبر من أهم متطلبات الحصول على الائتمان من البنوك التجارية.
- تحيز البنوك التجارية لصالح المشروعات الكبيرة، حيث يوجد بينها في اغلب الأحيان روابط ومشتركة، وتأخذ هذه الروابط شكل الإدارة المشتركة والملكية المشتركة، والصفقات المشتركة كذلك.

وهناك عوامل أخرى، تتمثل في عدم وجود معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنوك التجارية، سواء في سعر الفائدة أم فترات التسديد، إضافة إلى ضعف خبرة المنشآت الصغيرة في مجال إدارة الأعمال، وعدم الدراية الكافية بأساليب التسويق، وعدم سلامة الهيكل التمويلي لهذه المنشآت

[1] زويتة محمد الصالح: "**أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، أطروحة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2007، ص: 32.

مما يجعل رأس المال المدفوع الظاهر في الميزانية ضئيلا تحسبا للمسائلة الضريبية. وعليه، تتجه البنوك التجارية على الأغلب نحو توجيه الائتمان للمشروعات الكبيرة ، وغالبا ما يتركز هذا في مجال الحسابات الجارية المدينة، والقروض البنكية المجمعة، وكلاهما مستهدف نظرا لتدني مستوى المخاطرة فيهما .

2- مؤسسات الإقراض المتخصصة

جاء إنشاء المؤسسات الاقراضية المتخصصة في معظم دول العالم كرد فعل لتجنب البنوك التوجه نحو توفير الائتمان طويل الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت التي تركز فيه نشاطها الائتماني في مجال القروض قصيرة الآجل، للحصول على الربح السريع وعليه كان لابد من إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة وطويلة الأجل لمختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك وفقا لشروط وأساليب محددة ومميزة عن تلك المتبعة في البنوك، في محاولة للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وإتاحة المجال أمام مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورها المهم في الاقتصاد الوطني.

أ- المؤسسات والصناديق التمويلية:

غالباً ما تكون هذه المؤسسات حكومية أو شبه حكومية إلى حد ما، تقوم الحكومات بإنشاء مثل هذه المؤسسات وتشجع على إقامتها لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تطويرها عن طريق توفير التمويل اللازم لها، والعمل على زيادة فرص العمل وتقليل حدة الفقر والبطالة.

ب-الصناديق والهيئات التطوعية والمنظمات غير الحكومية المحلية الأجنبية NGOs:

جاء تأسيس هذه الجمعيات والهيئات نظراً للحاجة الملحة لتوفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف أفراد المجتمع وشرائحه العديدة وتتوجه هذه الجهات عادةً لقطاعات وفئات محدودة مسبقاً[1].

[1] بلال محمود الوادي، ليث عبد الله القهيوي: **مرجع سبق ذكره**، ص-ص: 37-38.

المبحث الثالث :عوامل فشل ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تواجهها.

يظهر جليا الدور الاقتصادي والاجتماعي الكبير الذي أصبح يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحور والنقطة التي تدور عليها الحياة المعاصرة، من خلال مساهمتها في معدلات النمو والتطور الاقتصادي في بيئة أصبحت توصف بالاضطراب والتغير الشديد المصاحب لعدة عوامل ساهمت في تفعيل وتنشيط القوى الاقتصادية وإعطائها ديناميكية عالية، الأمر الذي أصبح يفرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من التحديات، الشيء الذي ألزم عليها ضرورة التعامل والتكيف معها بكفاءة وفعالية عاليتين ضمانا للبقاء والاستمرارية.

وفيما يلي سنستعرض أهم عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسباب فشلها و المعوقات التي تواجهها ضمن النقاط التالية.

المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أما الدراسات الإدارية التي تناولت شروط النجاح فتعطي مكانة أولى للاستعدادات النفسية والشخصية لقائد وموجه المشروع الصغير وكذا المعارف والمهارات الإدارية . وهذه بعض عوامل النجاح أو عوامل تجنب الفشل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

1- القدرة على امتلاك رؤية كلية لتفاصيل سير العمل بجوانبه المالية والتسويقية والفنية الداخلية إضافة إلى البيئة الخارجية
2- الحساسية للتغيير والقدرة على التكيف وتشخيص المؤشرات المختلفة التي تحصل في البيئة الخارجية وإدراك آثارها المحتملة.
3- القدرة على جذب عمال أكفاء والمحافظة عليهم وحسن استخدامهم ودفعهم للولاء ومواصلة العمل على الرغم من محدودية المكافآت المالية.
4- المعارف الإدارية :وهي ما يتعلق بكل وظائف المشروع التي ينبغي لقائد المشروع أن يلم بها ويباشرها بنفسه.
5- إعداد خطة العمل : على الشخص الذي يفكر بالمشروع الصغير أن يعد خطة متكاملة مكتوبة التي يمكن اعتبارها على أنها أفضل وصفة في الإعداد لنجاح المشروع , فالخطة الجيدة تساعد في اتخاذ القرار المناسب وتوجيه كل الأفعال والجهود نحو الهدف.

6- إدارة الموارد المالية : أفضل الوسائل الدفاعية على مواجهة المشاكل المالية هي تطوير نظام معلوماتي عملي , ومن ثم استخدام هذه المعلومات لاتخاذ القرارات المتعقلة بالعمل , إذ لا يمكن لصاحب المشروع من السيطرة على عمله إلا إذا كان قادرا على الحكم على صحته المالية.

7- إدارة الأفراد بفعالية : بغض النظر عن طبيعة عمل المشروع , على مالك المشروع أن يتعلم أسلوب إدارة الأفراد بشكل صحيح. إذ أن كل مشروع يعتمد على العاملين المدربين والمدفوعين للعمل بشكل جيد , وبذلك فإن الأفراد الذين يستخدمهم مالك المشروع يحددون في النهاية المستوى الذي يمكن أن يصل إليه المشروع [1].

المطلب الثاني: عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن احتمال فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في السنوات الأولى تكون عالية، وتؤكد الدراسات التي تناولت تصفية المشروعات الصغيرة على أن الأسباب الرئيسية تتعلق بمحدودية الموارد، والإدارة غير المتمرسة والافتقار إلى الاستقرار المالي والتسويق.

ويمكننا أن نعدد هذه الأسباب:

1- **عدم كفاءة الإدارة** : عدم توفر الخبرة الكافية أو عدم القدرة على اتخاذ القرار تعتبر من المشاكل الأساسية المسببة لفشل المشروعات الصغيرة ، فقد لا تتوفر لدى مالك المشروع القدرة على العمل بنجاح بافتقاره إلى المواصفات القيادية المطلوبة والمعرفة الضرورية لانجاز العمل.

2- **نقص الخبرة** : على الأشخاص الذين يفكرون في بداية مشروع صغيرة أن يتأكدوا من توفر الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذين يرغبون فيه، وتعتبر الخبرة حول طبيعة العمل الحد الفاصل بين النجاح والفشل في المشروع.

3- **الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي** : العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة يهملون عملية التخطيط الاستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورتها للمشروعات الصغير، إذ بدون التخطيط الاستراتيجي يؤدي إلى فشل المشروع في البقاء والاستمرار، ولا يتمكن من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها.

4- **النمو غير المسيطر عليه** :يعتبر النمو حالة طبيعية مرغوب بها في كل منشآت الأعمال، لكن النمو يجب أن يكون مخططا ومسيطر عليه، فالتوسع في العمل يتطلب التمويل عن طريق

[1] خليفي عيسى، كمال منصوري: "**مقومات التميز في اداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حاسبة بن بوعلي الشلف –الجزائر، يومي 18/17 أفريل 2006، ص-ص: 819-820.

الأرباح المحتجزة، أو عن طريق زيادة رأس المال من قبل صاحب المشروع، وليس عن طريق الاقتراض .

5- **الموقع غير الملائم** :تعتبر عملية اختيار الموقع الملائم للمشروع هي مزيج من العلم والفن، وغالبا ما يتم اختيار مواقع العمل بدون دراسة جيدة وبدون بحث وتخطيط، إذ أن بعض المالكين المبتدئين يختارون موقعا معينا فقط لمجرد وجود مكان شاغر، إن عملية اختيار الموقع من الأمور الهامة ويجب ألا يترك للفرصة، وتظهر أهمية ذلك بشكل خاص في مشاريع التجزئة التي يكون شريانها الحيوي هو المبيعات التي تتأثر بشدة باختيار الموقع الذين يستخدمهم مالك المشروع يحددون في النهاية المستوى الذي يمكن أن يصل إليه المشروع[1].

المطلب الثالث:المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لقد تعددت الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات، فمنها ما يتعلق بتأسيسها ومنها ما يعترض بقائها وتنميتها .ويمكن الوقوف على أهم المشاكل التي تواجهها في النقاط التالية:

1- صعوبة في التمويل أغلب هذه المؤسسات يتم بتمويل حكومي عن طريق الاقراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم في الطور الأولى لا يملكون ذلك كما أن انعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم.
2- ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك غالبًا أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة لوجود المخاطرة في مثل هذه المشاريع.
3- الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية.
4- الضرائب المرتفعة غالبًا ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات لأنها لا تتمتع بحجم رأس مال كبير.
5- عدم الاستقرار الاقتصادي" التضخم "ارتفاع أسعار المواد الأولية غالبًا ما يهدد هذه المؤسسات وحول دون تحقيقها للأرباح.
6- المنافسة وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي، وإبرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.
7- صعوبة تسويق المنتجات وهذا يرجع لمحدودية رأس مالها.

[1] ماجدة العطية: **مرجع سبق ذكره**، ص-ص: 19-20.

8- ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم.
9- إهمال لجانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته وضروريته.

وهناك من يرى أن المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات يمكن أن تصنف إلى:

- مشكلات داخلية :كنقص الخبرة والإمكانيات، وقصور في الإدارة والأنظمة وقصور الجهود التسويقية.
- مشكلات خارجية :كعدم وجود دعم حكومي كاف أو هذا ما يفسر أن هناك قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المؤسسات، وإضافة إلى منافسة المؤسسات الكبرى لها، وعدم توفير التمويل الكافي لها[1].

[1] أ/ آيت عيسى عيسى: "**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – آفاق و قيود**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس، جامعة تيارت–الجزائر، ص: 276.

خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصادر تمويلها، أهدافها وأهميتها والمعوقات التي تواجهها، ومعرفة واقعها ومكانتها في الاقتصاد الجزائري يتبين لنا النقاط التالية:

- اختلاف التعاريف المقدمة لهذه المؤسسات وذلك نظرا للتباين والاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى، واختلاف طبيعة النشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات في الدولة ذاتها مما جعل اقتصاديات الدول والمنظمات العالمية تعتمد على جملة من المعايير الكمية والنوعية لتحديد تعريف هذه المؤسسات التي أخذت عدة أشكال، وخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة بناءا على أهدافها وذلك من عرض التصنيفات المعتمدة في تحديد أشكال وخصائص هذه المؤسسات.

- إن السبب الرئيسي في تزايد عددها وانتشارها يعود إلى المميزات والخصائص التي تتميز بها من سهولة الإنشاء وسهولة التحكم فيها وغيرها من المميزات.

- تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل نشاطها على مصدرين أساسين هما من أهم المصادر الأساسية لتمويل هذا القطاع هما التمويل الذاتي والاقتراض من البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة.

- إن عدم كفاءة الإدارة ونقص الخبرة من أهم أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- لقد رأينا أن هناك جملة من الصعوبات والمعيقات التي تعترض طريق هذه المؤسسات نحو النمو والتطور وقد اتخذت مختلف الحكومات تدابير و حلول لهذه الصعوبات إلا أن هذه التدابير تبقى غير كافية بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تقبل عليها البلدان.

- إن تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبح أكثر من ضروري في تحسين مركزها السوقي في إيطار تنافسية المؤسسات العالمية و مواكبة التغيرات التي تفرضها عولمة المبادلات الدولية و هذا بالتركيز على تأهيل المحيط الإداري والتشريعي وكذا العنصر البشري قصد تحسين و تأهيل أداء هذه المؤسسات لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني:

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد الفصل:

يتجه الواقع العالمي في ظل التغيرات الحالية بشكل ملموس نحو دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فالمنظمات الدولية بنشاطاتها المتنوعة والواقع التطبيقي في مختلف بلدان العالم يظهران بجلاء أن هذا القطاع يمثل قطاعا هاما يتمحور حوله و تتكامل مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الأولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لأي دولة ليصبح اقتصادا قويا.

إن الرهان المستقبلي الجزائري هو الترقية الحقيقية لاقتصادها، وذلك بضبط كل السياسات التي بإمكانها أن تؤثر على حركية الاقتصاد و في هذا الإطار نرى من المناسب وضع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في قلب هذا المشروع الاقتصادي الذي يجب أن يأخذ اليوم بعين الاعتبار ما هو موجود في العالم في ظل اقتصاد السوق تحت مظلة العولمة.

وفي هذا الإطار نرى أنه من الضروري الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات نظرا لأهميتها المستدامة و قدرتها على التخفيف من حدة البطالة وذلك بتوفير مناصب عمل جديدة وتحقيق قيمة مضافة بشكل متزايد زيادة على مساهمتها في تشكيل الناتج الداخلي الخام.

يهدف هذا الفصل للتعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و الهيئات الداعمة لها و أهم معوقات تنميتها و عقبات تمويلها وذلك في المباحث الثلاثة:

- المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- المبحث الثاني: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتمويلها في الجزائر.
- المبحث الثالث: معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عقبات تمويلها في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون18/01 المؤرخ في 2001/12/12 و المتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ينُص على ما يلي: "تعُرفّ المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري، أولا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وهي تحترم معايير الاستقلالية.

أ- **تعريف المؤسسة المتوسطة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخص و يتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و ملياري دج، أو تلك التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100 و500 مليون دج. ويكاد يكون من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع واحد مما يعني ضرورة الاتصال بين عدد من المديرين .وتكون لهذه المؤسسة خطوط إنتاج عديدة، وتؤدي قدرا كبيرا من عملها عن طريق الائتمان، لربما بالإضافة إلى مبيعات الصادرات والواردات .وتحتاج هذه المؤسسة إلى بنية محاسبية متطورة بدرجة معقولة، بالإضافة إلى أدوات للمراقبة الداخلية وحسابات إدارية مفصلة لمديري مختلف المنتجات .وتضم هذه المؤسسة غالبا العديد من المحاسبين .والأهمية الاقتصادية لمثل هذه المؤسسة قد تبرر متطلبات الإبلاغ الواسعة النطاق نسبي.

ب- **تعريف المؤسسة الصغيرة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغّل من 10 إلى 49 شخص و لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج، أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 100 مليون دج .ويكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط ومن المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد .وغالبا ما تكون المؤسسة الصغيرة في حاجة إلى قروض مالية، ويتعين عليها أن تقدم تقارير إلى المقرضين ، وتكون في حاجة إلى معلومات إدارية بشأن رقم الأعمال وإلى تحليل التكاليف بحسب خط الإنتاج . وقد تباشر المؤسسة جزءا كبيرا من أعمالها عن طريق الائتمان .ولذلك فإنها تكون في حاجة إلى نظام أكثر دقة للمحاسبة والمراقبة، ولكن قد لا يتعين عليها النظر في قضايا من قبيل المعاشات التقاعدية، والاحتياطيات، والإيجارات، والأدوات المالية .وقد تكون المؤسسة الصغيرة في حاجة إلى موظف متفرغ لمسك الدفاتر ومتابعة السجلات وتزويد الإدارة بالمعلومات.

ت- **تعريف المؤسسة المصغرة** : تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 01 إلى 09 أشخاص و لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دج، أو لا تتجاوز حصيلتها عشر ملايين دج .وتتسم هذه المؤسسة ببساطة

أنشطتها إلى حدّ يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وشخص آخر، كما أنه ليس من المرجح أن تكون في حاجة إلى تخصيص قدر كبير من وقت الموظفين للقيام بعمليات المحاسبة أو أن تكون قادرة على تحمل تكاليف ذلك .فالعمليات التي تقوم بها هذه المؤسسة غالبا ما تتصل بمنتج واحد أو خدمة واحدة أو نوع واحد من العمليات .ولا تحتاج هذه المؤسسة إلا إلى عملية محاسبة أساسية لتسجيل رقم الأعمال، ومراقبة النفقات والأرباح، وكذلك عند الاقتضاء حساب الأرباح للأغراض الضريبية .وليس من المحتمل أن تكون لهذه المؤسسات تعاملات ائتمانية واسعة النطاق[1].

كما يُلاحظ من خلال هذه التعاريف التداخل في المصطلحات، فما يُعتبر مؤسسة مصغرة في بعض القوانين أو التعريفات يُعبّر عنه بالمشروع الصغير في قوانين أو تعريفات أخرى، لذلك نشير إلى أن استعمالنا لمصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا البحث سوف يشمل الأنواع المشار إليها كاملة، أي بما في ذلك المصغرة. والجدول التالي يوضح التقسيم الذي تضعه الجزائر لأحجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على الساحة الاقتصادية.

الجدول رقم (2-1) : معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعـــــــايير / المـــــــؤسسة	العمالة الموظفة	رقم العمال السنوي بـ (مليون دينار)	الحصيلة السنوية بـ (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، القانون 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ والموافق 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المواد 5، 6، 7.

أمام تعدد المعايير التي تقسم بمقتضاها المؤسسات الصناعية إلي صنفين أو أكثر ، تبقى المسألة الحاسمة هي التمييز النوعي بين المؤسسات تبعا لاستخداماتها التقنية والمعرفة المكثفة، بحيث تطرح من جديد إشكاليات متعلقة بنوعية العمالة وطبيعة المهارات والخصائص التكنولوجية للأصول الإنتاجية فقد تكون مؤسسة متوسطة تستخدم وسائل إنتاج كثيفة رأس المال، كثيفة المعرفة أهم أو أكبر من مؤسسة

[1] د/ سليمان ناصر، أ/ عواطف محسن: "**تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول: الإقتصاد الإسلامي –الواقع و رهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة غرداية –الجزائر، يومي 24/23 فيفري 2011، ص-ص: 04-05.

كبيرة تستخدم أكبر من 250 عامل وتعتمد على المهارات البسيطة العادية وتستخدم وسائل إنتاج كثيفة العمالة[1].

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

عرفت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورات تختلف من مرحلة إلى أخرى، وللوقوف على أهمية هذه المؤسسات على مستوى الإقتصاد الجزائري، نستعرض بعض المؤشرات التي تبين مدى مساهمة تلك المؤسسات في تحقيق الأهداف المنتظرة منها.

أولا: تطور التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعود التركيز على المؤسسات ص و م إلى الخصوصيات التي تتميز بها هذه الأخيرة، فسهولة إنشائها وحجمها الصغير يجعلها أكثر مرونة وسهلة التسيير، ممّا يمكّنها من أداء وظائفها، ويمكن تلخيص أهمية المؤسسات ص و م من خلال مساهمتها في التشغيل على سبيل المثال حيث يؤدي خلق المؤسسات ص وم وتطوّرها إلى زيادة في خلق مناصب شغل جديدة وبذلك الحدّ من مشكل البطالة، وفي الجزائر وحسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) ، فإنّ عدد م ص م لسنة 2009 بلغ 570838 مؤسسة تشغّل 1649784عامل[2].

وهذا ما يوضّحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): توزيع المؤسسات ص و م حسب النوع لسنة 2009

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد العمال	النسبة %
خاصة	408155	71,50	1274465	77,25
عامة	598	0,10	51149	3,10
صناعات تقليدية	162085	28,39	324170	19,65
المجموع	570838	100	1649784	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشرية المعلومات، الاحصائية رقم : 15- السداسي الاول، 2009، ص: 09.

تمثّل المؤسسات الخاصة الصدارة في العدد، إذ أنّها تضم 408150 مؤسسة لسنة2009 بنسبة تقدر بـ 71.50 % من مجموع المؤسسات، وتشغّل 1274465 شخصا بنسبة تقدر بـ 77,25 % من مجموع عدد العمال في القطاع، فهيكلة المؤسسات ص و م في الجزائر لا يختلف عن نظيره في الدول المتقدمة، وهي تسيطر على جل القطاعات الاقتصادية، و يمكن توزيع عدد المؤسسات حسب قطاعات النشاط كما يلي:

[1] بغداد بنين، عبد الحق بوقفة: مداخلة بعنوان: "**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية و زيادة مستويات التشغيل**"، الملتقى الوطني حول: واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 06/05 ماي 2013، ص: 04.

[2] د.أ/ الطيب داودي: **مرجع سبق ذكره**، ص: 79.

الجول رقم(2-3): توزيع بعض أهم المؤسسات ص و م حسب قطاع النشاط لسنة 2009

قطـــــــاع النشـــــاط	عـــــدد المؤسســـــــات	النسبة %
البناء و الاشغال العمومية	11268	6,93
التجارة	58165	35,80
النقل والمواصلات	29776	18,32
خدمات العائلات	23461	14,44
صناعة المنتوجات الغذائية	17376	10,69
الفندقية و الإطعام	18819	11,58
الفلاحة و الصيد البحري	3592	2,21
المجموع	162457	% 100

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نشرية المعلومات، الاحصائية رقم : 15 – السداسي الاول، 2009 ، ص: 12.

لقد تزايد عدد الوظائف التي تم توفيرها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت مع نهاية 2004 حوالي 838504 عاملا مصرح به لدى الهيئات الرسمية ، وذلك وفقا لمعطيات الجدول التالي:

الجدول رقم(2-4): تطور التشغيل بالمؤسسات ص و م في سنة 2004 و 2005 الوحدة : عامل

نوع المؤسسات	2004	2005	التغير	النسبة %
المؤسسات الخاصة	592758	642987	+ 50229	08
المؤسسات العامة	71826	76283	+ 4457	6,21
الصناعة التقليدية	173920	192744	+ 18824	10,82
المجمـــــوع	838504	1157856	+ 319352	38,09

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية، بيان رقم 08 لمعطيات عام 2005، ص:06.

وتتمثل فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر توفيرا لمناصب الشغل حسب معطيات سنة 2001 و 2002 في فئة المؤسسات المصغرة التي توظف من 01 إلى 09 عمال، وهذا ما يعني أن معظم منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن مؤسسات مصغرة[1].

[1] عمران عبد الحكيم: "**إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، 2006-2007، ص: 21.

وعن توزيع عدد الأجراء على مختلف فئات م.ص.م فهي متباينة، وفقا لما هو مبين في الجدول اللاحق:

الجدول رقم(2-5): توزيع التشغيل على المؤسسات ص.و.م في سنة 2001 و2002

أصناف المؤسسات	عدد المؤسسات (2002)	عدد الأجراء (2001)	عدد الأجراء (2002)	التغير	متوسط عدد العمال لكل مؤسسة
من01 إلى 09	177733	325085	340646	15561+	2
من 10 إلى 49	9429	15640	179585	23278 +	19
من50إلى 250	1402	255527	210851	44676-	150
المجموع	188564	737062	731082	5980-	4

Source : Ministère de la PME et de l'artisanat, Actes des assises nationales de la PME, janvier 2004, p :*37*

من خلال قراءة الجدول السابق يمكن ان نلاحظ مايلي:

- هناك تباين في توزيع الوظائف بين مختلف فئات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- فئة المؤسسات المصغرة (من 01 إلى 09 عمال) عرفت زيادة في عدد الوظائف في سنة 2002 بمعدل زيادة يقدر بـ 4.78 % مقارنة بسنة2001.
- فئة المؤسسات الصغيرة والتي تشغل من 10 عامل إلى 49 عاملا، سجلت تزايد في عدد الأجراء بـ 23278 وظيفة مقارنة بسنة2001.
- فئة المؤسسات المتوسطة الحجم، وعلى العكس من المؤسسات الأخرى سجلت تناقصا في عدد الوظائف بانخفاض يقدر بـ 44676 أي ما يعادل نسبة 17.48% مقارنة بسنة2001.
- كما نلاحظ أن المؤسسات المتوسطة والتي تشغل من 50 إلى 250 عامل هي التي تساهم بشكل كبير من حيث توفير فرص الشغل، حيث رغم عددها القليل مقارنة بالأنواع الأخرى من المؤسسات يبلغ متوسط عدد العمال فيها حوالي 150 عامل لكل مؤسسة، وبالتالي سيكون للتركيز على الاهتمام أكثر بالمؤسسات المتوسطة الحجم نتائجه الإيجابية في توفير مناصب الشغل وبالتالي التخفيض من نسبة البطالة.

ويتوزع عدد الأجراء لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات كما يبينه الجدول اللاحق:

الجدول رقم (2-6): توزيع الأجراء على مختلف القطاعات الرئيسية لسنة 2002

القطاعات الرئيسية	عدد الاجراء	النسبة %
البناء والاشغال العمومية	230489	31,52
التجارة	86834	11,87
النقل والمواصلات	39525	05,40
الخدمات	47232	06,46
الصناعات الغذائية	49348	06,74
الفنادق والسياحة	33104	04,52
الزراعة والصيد	38521	05,26
مواد البناء	33228	04,54
المجموع	558281	100

Source : Ministère de la PME et de l'artisanat,op-cit , p :39

ونلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق أن قطاع البناء والأشغال العمومية هو أكبر النشاطات المولدة للوظائف حيث يتعدى نسبة 30% من العدد الإجمالي للوظائف التي تم توفيرها من طرف **م.ص.م**، ثم يأتي قطاع التجارة في المرتبة الثانية من حيث عدد الأجراء، أما باقي النشاطات فتبقى مساهمتها محدودة ، حيث لا تتعدى المساهمة الفردية لكل نشاط في الغالب معدل 5 % من إجمالي عدد الوظائف.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وفي تنمية الصادرات.

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو الناتج المحلي الإجمالي:

نظرا لما تمثله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من نسبة كبيرة ضمن العدد الإجمالي للمؤسسات بكل أنواعها، فقد بلغت مساهمتها خلال سنة2004 حوالي 75 % من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، وهو ما يعني أن القطاع الخاص يساهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهذا حسب المعطيات المنشورة على هذا القطاع والتي لا تضم مساهمة تلك المؤسسات غير المسجلة لدى الهيئات الرسمية والتي تنشط في القطاع غير الرسمي، مما لا يعطي الصورة الحقيقية عن المساهمة الفعلية للقطاع الخاص،وذلك بسبب العديد من العوائق والتي تدفع بالكثير من المؤسسات إلى الأنشطة غير الرسمية وإلى منع إنشاء وبروز مؤسسات جديدة،وبالتالي فإن مساهمة مؤسسات القطاع غير الرسمي تبقى محدودة،ولكن هناك إمكانية للتخفيف من المشكلات والتي تقف أمام

تطورها ونموها بالبحث عن آليات تضمن اندماجها في الاقتصاد الرسمي بزيادة الاهتمام بتوفير متطلبات البيئة الاقتصادية المثلى لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

لقد بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات الوطنية ضمن مؤشرات التجارة الخارجية لسنة 2002 المستويات التالية:

-عدد المؤسسات المصدرة : 302 مؤسسة (215 مؤسسة تنتمي للقطاع الخاص و87 مؤسسة تنتمي للقطاع العام)

-تبلغ نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن الحجم الإجمالي للصادرات من سنة 1999 حتى سنة 2002 حوالي 4 %.

-تبلغ قيمة الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 600 مليون دولار[2]. والتي تتوزع كما يلي:

الجدول رقم (2-7) : طبيعة السلع و المنتجات المصدرة من طرف م ص م الوحدة: %

اصناف السلع المصدرة	النسبة %
منتوجات نصف مصنعة	3
منتوجات خام	0,27
سلع التجهيز الصناعي	0,26
سلع غذائية	0,21
سلع الاستهلاك	0,14
سلع التجهيز الفلاحي	0,11
المجموع	4

Source : Ministère de la PME et de l'artisanat, op-cit, p :43.

وكما يظهر من خلال الجدول أعلاه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بتصدير العديد من السلع والمنتجات خارج قطاع المحروقات، ولكن بمقارنة قيمة صادرات م.ص.م إلى إجمالي الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات يظهر أن هذه المؤسسات تمثل النسبة الأكبر ضمن إجمالي الصادرات.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة:

حسب الدراسة التي قام بها المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي فانه في سنة 1994 بلغت القيمة

[1] **المرجع السابق**، ص: 24.

[2] **المرجع السابق**، ص: 24.

للقطاع العام 617,4 مليار دينار متمثلة بـ 53,5 % من إجمالي القيمة المضافة، بينما كانت في القطاع الخاص تقدر بـ 358,1 مليار دينار أي 46,5 % من إجمالي القيمة المضافة منذ 1988 انعكست هذه الحصص بحيث أصبح القطاع الخاص يحتل المرتبة الأولى بـ 1178 مليار دينار جزائري أي 53,6% بينما القطاع العمومي 1019,8 مليار دينار جزائري أي 46,4 %.

الجدول رقم (2-8): مساهمة القطاع القانوني في تشكيل القيمة المضافة (2002-2004)
الوحدة: مليار دينار

القطاع القانوني	سنة 2002		سنة 2003		سنة 2004	
	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%
القطاع الخاص	1585,3	84,68	1784,49	85,10	2038,84	85,53
القطاع العام	2867,9	15,32	312,47	14,09	344,49	14,47
القيمة المضافة	1872,09	100	2096,96	100	2383,37	100

المصدر: السعيد بريبش، مجلة الانسانية "**مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية** "-حالة الجزائر-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة-، ص:76.

فالقطاع الخاص مثلا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بنسبة جد معتبرة في تشكل القيمة المضافة مقارنة مع القطاع العام وقد كانت هذه النسبة في حدود 85 % بالنسبة للسنوات محل الدراسة.

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2013 بشكل كبير للغاية نتيجة الاهتمام الذي أولته الدولة لهذا القطاع في ظل انحسار القطاع العام. فلقد ارتفع عدد تلك المؤسسات من 245348 سنة 2001 إلى 747934 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2013، أي بارتفاع بـ 190%. وهيمنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على أغلب تلك المؤسسات حيث ارتفع عددها في نفس الفترة من 179893 مؤسسة إلى 578586 مؤسسة أي بارتفاع بـ 206%. وتُمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 77,35% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2013، مرتفعة بذلك عن سنة 2001 حيث بلغت 73,32%. وفي المقابل نجد المنحنى النزولي الذي تمثله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة، حيث انخفض عددها من 778 سنة 2001 إلى 547 مؤسسة سنة 2013 وانخفضت حصتها في مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 0,32% إلى 0,07% كما انخفضت حصة

المؤسسات الحرفية في نفس الفترة من 26,36% إلى 22,56% بالرغم من إرتفاع عددها من64677 إلى 168801.

الجدول رقم (2-9): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2013)

السنوات	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية		النشاطات الحرفية		المجموع
	المجموع	الحصة%	المجموع	الحصة%	المجموع	الحصة%	
2001	179893	73,32	778	0,32	64677	26,36	245348
2002	189552	72,39	778	0,30	71523	27,31	261853
2003	207949	72,06	778	0,27	79850	27,67	288577
2004	225449	72,04	778	0,25	86732	27,71	312959
2005	245842	71,71	874	0,25	96072	28,03	342788
2006	269806	71,61	739	0,20	106222	28,19	376767
2007	293946	71,53	666	0,16	116347	28,31	410959
2008	392013	75,46	626	0,12	126887	24,42	519526
2009	586903	99,90	591	0,10	-	-	587494
2010	482892	78,00	557	0,09	135623	21,91	619072
2011	511856	77,64	572	0,09	146881	22,28	659309
2012	550511	77,34	557	0,08	160764	22,58	711832
2013*	578586	77,35	547	0,07	168801	22,56	747934

Sources :

-statistique 2013 : Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 1er semestre 2013, novembre 2013, N° 23,p :10.

- د. ريغي هشام: "**التحرير الاقتصادي وأسواق العمل -حالة القطاع الصناعي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة-، السنة الجامعية 2014-2015، ص:306.

- وقام الباحث بحساب حصص السداسي الأول لسنة 2013.

* إحصائيات السداسي الأول فقط من سنة 2013.

المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

استند المشرع الجزائري في تصنيف المؤسسات إلى ثلاثة معايير هي:عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الأصول (TRA)، وهي المعايير التي اعتمد عليها الكثير من المشرعين في العالم[1]. والجدول التالي يوضح كيفية تصنيف المشرع الجزائري للمؤسسات:

الجدول رقم(2- 10): تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري

نوع المؤسسة	عدد العمال	رأس المال	مجموع الأصول
الصغرى	1 – 9	اقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز10ملايين دج
الصغيرة3.....	10 – 49	اقل من200 مليون دج	100 مليون دج
المتوسطة	50 - 250	200 مليون- 2مليار دج	100- 500 مليون دج

المصدر: القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، ديسمبر 2001، ص: 6.

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

حسب الإحصائيات المتوفرة فيما يخص هذا القطاع فإن العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان كما يلي:

الجدول رقم(2-11): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنة	العدد
1999	159705
2001	179893
2002	188054

المصدر: موقع "PME/PMI"

[1] د/ جبار محفوظ: "**المؤسسات المصغرة الصغير والمتوسطة ومشاكل تمويلها –دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف 1999-2001**"، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، فيفري 2004، ص: 06.

كما تساهم هذه المؤسسات في توفير العديد من مناصب الشغل حيث قدر عدد العاملين في هذا القطاع في سنوات 1999 و2001 على التوالي: 636375، 737062 عامل.

كما تجدر الإشارة إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوزع على بعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية حيث يتركز أكثر من 68 % من نشاطها في خمس قطاعات وهي كالتالي:

الجدول رقم(2-12): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي في الجزائر لسنة 2003

قطاع النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
البناء والاشغال العمومية	57255	30,21
التجارة والتوزيع	31568	16,69
النقل والاتصالات	17388	9,19
خدمات للعائلات	15132	7,92
فنادق، مطاعم، مقاهي	12410	6,55
الصناعات الغذائية	12354	6,52
قطاعات أخرى	43445	22,92
المجموع	189552	100,00

المصدر: أ/ د ناجي بن حسين: "**افاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة العدد 2004/2، الجدول رقم 4، ص:95.

يشير الجدول أعلاه إلى ما يلي:

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء والأشغال العمومية 57255 مؤسسة بنسبة 21،30% من إجمالي عدد المؤسسات البالغ 189552 مؤسسة , وهي تأتي في المرتبة الأولى , وتشكل الأغلبية فهي تقترب من الثلث تقريبًا. يأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة والتوزيع و بلغ عدد المؤسسات في هذا القطاع 31568مؤسسة بنسبة 16.69% من إجمالي عدد المؤسسات ،اما قطاع النقل والاتصالات يحتل المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد المؤسسات في هذا القطاع 17388 مؤسسة بنسبة 9,19 % من إجمالي عدد المؤسسات.

بلغ عدد المؤسسات في قطاع خدمات العائلات 15132 مؤسسة بنسبة 7,92% من إجمالي عدد المؤسسات، ويحتل هذا القطاع المرتبة الرابعة. يأتي في المرتبة الخامسة قطاع الفنادق، المطاعم، المقاهي و بلغ عدد المؤسسات في هذا القطاع 12410 مؤسسة بنسبة 6,55% من إجمالي عدد المؤسسات..... الخ

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العاملين فيها على النحو التالي:

الجدول رقم(2-13): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفئات

الفئة	عدد المؤسسات	النسبة %	الاجراء	النسبة %
المؤسسات الصغرى من1إلى9 ايام	170258	% 94,6	325085	% 44,1
المؤسسات الصغيرة من 10 إلى49 عامل	8363	% 4,6	156450	% 21,2
المؤسسات المتوسطة من 50إلى250عامل	1272	% 0,73	255527	% 34,6
المجموع	179893	%100	737062	% 100

المصدر: موقع "PME/PMI"

إلى جانب هذه الإحصائيات يمكن إدراج معطيات أخرى أكثر دقة وهي مأخوذة من صندوق الضمان الاجتماعي(CNAS) حسب عدد العمال المصرح بهم فعليا لدى هذه المؤسسات.

الجدول رقم(2-14): عدد المؤسسات والأجراء المصرح بهم

الفئة	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد الأجراء	النسبة %
مؤسسات مصغرة من1إلى9عامل	148725	93,2	221975	34,9
مؤسسات صغيرة من10إلى49 عامل	9100	5,7	176731	27,8
مؤسسات متوسطة من50إلى250 عامل	1682	1,05	235669	37,1
المجموع	159507	100	634375	100

المصدر: موقع"PME/PMI"

المبحث الثاني: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها في الجزائر

المطلب الأول: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

غالبا ما تكون هذه المؤسسات حكومية أو شبه حكومية إلى حد ما، تقوم الحكومة بإنشاء مثل هذه المؤسسات وتشجع على إقامتها لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ومن الهيئات الداعمة في الجزائر نذكر ما يلي:

1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشأت الجزائر سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 الصادر بتاريخ18 جويلية 1994[1].

يعتبر إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية نقطة تحول مهمة في واقع هذه المؤسسات، ودليلا واضحا على أهميتها ومكانتها المميزة في الاقتصاد الوطني، حيث تسعى هذه الوزارة إلى العمل على:

- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.
- تكثيف النسيج الصناعي.
- تقديم الدعم للقطاع.
- تحسين القدرة التنافسية لمؤسسات القطاع.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل مشاكلها.
- القيام بالإحصائيات وتقديم المعلومات.
- وضع سياسة المتابعة.
- ترقية الشراكة والاستثمارات في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ أن مهام الوزارة هي مهام تخطيط وتوجيه ومراقبة، ليست لها وظيفة تمويلية، لكن هذا لا يمنع أنها تساعد في حل العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل.

[1] سلطاني محمد رشدي: "**التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر-واقعه أهميته و شروط تطبيقه**"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف -المسيلة 2008، ص: 84.

وأنشأت تحت إدارة الوزارة، العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية هذا القطاع، منها المشاتل ومراكز التسهيل، وذلك وفق المادتين12 و13 من القانون التوجيهي .

حيث تعتبر هذه المراكز كهيئات استقبال، توجيه ومرافقة لحاملي المشاريع، كما تعتبر فضاءً للإعلام و المساعدة لمختلف النشاطات وتجمع هذه المراكز كل من رجال الأعمال، الإدارات المركزية، مراكز البحث ومكاتب الدراسات ا ولاستشارة فهي تسعى إلى توجيه المؤسسات نحو الاندماج في الاقتصاد الوطني عن طريق توفير دراسات إستراتيجية وتنظيمية حول الأسواق المحلية و الوطنية، كما تساعد على تسهيل عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تقوم بدعم القطاع عن طريق:

– المرافقة والدعم خلال عملية إنجاز المشروع مع تقييم الأخطار في مجال الكفاءة المهنية، معرفة الأسواق والقوانين السارية، كما تقوم بالتعريف بالموارد البشرية، المادية، المالية والتكنولوجية المتاحة.

– دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.

– إعادة تنظيم المؤسسة و المساعدة على الحصول على التمويل والوصول إلى أحسن نوعية تجارية، كما تسعى إلى تحسين النوعية والتكيف مع المقاييس الدولية.

– تقوم بإعداد دراسات إستراتيجية، وجمع معلومات خاصة بأسواق الفروع المتاحة على المستويين المحلي و الدولي، مع معالجة المعطيات الخاصة بكل فرع ووضعها تحت تصرف المستثمرين.

– دعم إنشاء و توسيع المؤسسات و تطويرها في مجال التكنولوجيات الحديثة.

و في هذا الإطار وضعت خطة لإنشاء 14 مركز تسهيل في مناطق مختلفة من الوطن ليتم إنشاء الباقي في مراحل أخرى وإلى حد كتابة هذه السطور فإن هذا المشروع لا يزال في طور الإنجاز .وللإشارة فإن هذه المراكز تعمل بالموازاة مع المشاتل التي يتم إنشائها في نفس المكان.

تعتبر المشاتل هيئات استقبال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة النشأة، حيث توفر لها مجموعة من الخدمات الضرورية للانطلاق في النشاط مثل توفير محلات مؤقتة، توفير خدمات ومساعدات في مختلف المجالات وبأسعار أقل مما هي عليه في السوق، وبالتالي تعتبر المشاتل كوسط اقتصادي محلي يوفر كافة الخدمات الاقتصادية والمالية للمؤسسات الحديثة النشأة، ومن بين أهم أهدافها:

– استقبال و احتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.

– تسيير وإيجار المحلات للمؤسسات الحديثة النشأة التي لا تمكنها إمكانيتها المالية توفر المحلات الملائمة للنشاط.

– تقديم الإرشادات الخاصة و الاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع وتتكون المشتلة من مجلس إدارة ومدير ولجنة اعتماد المشاريع.

وهذا لأجل ضمان نجاح هذه المؤسسات في المرحلة الأولى لبداية النشاط . و تقدر هذه المدة من سنتين إلى 3 سنوات في أغلب الأحيان، وفي هذا الإطار تستعد الوزارة لفتح مجموعة من المشاتل ترافق مراكز التسهيل من أجل تشجيع ترقية و تطوير هذا القطاع[1].

1- وكالة ترقية و دعم الاستثمارات APSI

وتعد هذه الأخيرة هيئة عمومية إدارية أنشئت بمقتضى القانون 93-12 المؤرخ في 15 أكتوبر 1993 لخدمة المستثمرين والمؤسسين في الجزائر عن طريق تقديم المساعدات للمؤسسات بمختلف أنواعها سواء في مرحلة إنشاء المشروع أو مرحلة الاستغلال، وسنحاول بيان هذه الأخيرة وذلك على النحو التالي:

أ- **في مرحلة انجاز الاستثمار** : وخلال هذه المرحلة يستفيد المستثمر من مجموعة من الامتيازات طوال فترة لا يمكن أن تتجاوز3 سنوات من تاريخ صدور القرار الذي يقضي بمنح الامتيازات وهذه الأخيرة تتمثل في:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل وهذا بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة 10 بالألف تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية.
- تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 3 % في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

ب **في مرحلة الشروع في الاستغلال** : وخلال هذه المرحلة يستفيد المستثمر من جملة من الامتيازات المقررة له قانونا والمتمثلة في:

- الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتين وأقصاها5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركة و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري.
- تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة.

[1] بلحمدي سيدعلي: "**المؤسسات الصغيرة ومتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الإقتصادية في ظل العولمة**"، شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب –البليدة، 2005، ص-ص: 78-80.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي و التجاري في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط أدناها سنتين و أقصاها 5 سنوات.
- الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ 7 % برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء المذكورة سابقا مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة وذلك تعويضا للنسب المؤوية التي حددتها التشريع والتنظيم في مجال الضمان الاجتماعي.
- والى جانب هذا فإننا نجد بان المشرع قد عمل أيضا على منح امتيازات خاصة للاستثمارات التي تتم في مناطق خاصة إلى جانب منحه امتيازات أخرى للاستثمارات التي تتم في المناطق الحرة[1]. وذلك على النحو التالي:

1- الامتيازات الممنوحة للاستثمارات في المناطق الخاصة:

ويقصد بالمناطق الخاصة هي تلك المناطق التي تصنف على أساس أنها مناطق للترقية و التوسيع الاقتصادي والتي تساهم في التنموية الجهوية ، فهذه الأخيرة تستفيد الاستثمارات على مستواها من جملة من الامتيازات المحددة على سبيل الحصر في المادة 21 من ذات القانون.

- **خلال مرحلة الانجاز:** ولفترة لا يمكن أن تتجاوز 3 سنوات من ذات الامتيازات المذكورة سابقا في المادة 17 من ذات القانون إلى جانب امتياز آخر جديد يتمثل في تتكفل الدولة جزئيا أو كليا أو جزئيا بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لانجاز الاستثمار بعد أن تقومه الوكالة .
- **خلال مرحلة الشروع في الاستغلال** : و الذي بموجبه تتمتع الاستثمارات بحسب المادة 22 من ذات القانون من جملة من الامتيازات التي تتمثل في:
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري لفترة أدناها 5 سنوات و أقصاها 10 سنوات من النشاط الفعلي.
- إعفاء الملكيات العقارية من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها ولفترة أدناها 5 سنوات وأقصاها 10 سنوات.
- تخفيض 50 % على الأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد الفترة المنصوص عليها.
- الإعفاء من الضريبة على الأرباح بالنسبة للشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاطات الصناعية والتجارية في حالة التصدير.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة 5 سنوات قابلة للتمديد.

[1] بولقواس إبتسام: مداخلة بعنوان: "**آليات مكافحة البطالة –المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نموذجا**"، على الموقع الإلكتروني التالي:.http://www.djelfa.info/vb/showthread ، 11:22 / 11-03-2016.

- كما يمكن للدولة أن تتنازل عن أراض تابعة للأملاك الوطنية لصالح الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة.

2- الامتيازات الممنوحة للاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة

لقد أعفى المشرع الجزائري الاستثمارات التي يتم انجازها في المناطق الحرة من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي.

إلى جانب إعفاء عائدات رأس المال الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في مناطق حرة من الضرائب **ومن أهداف** وكالة دعم وترقية الاستثمار ما يلي:

- دعم ومساعدة المستثمرين لإنجاز مشاريعهم.
- العمل على تطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- منح الحوافز المرتبطة بالاستثمار تطبيقا للسياسة الوطنية في هذا المجال، والسهر على احترام المستثمرين[1].

2- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-373 الصادر في 11 نوفمبر 2002 بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتولى الصندوق ما يلي:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في الحالات التالية:
  - ❖ إنشاء المؤسسات.
  - ❖ تجديد التجهيزات.
  - ❖ توسيع المؤسسات.
- تسيير الموارد الموضوعة تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق .

[1] عبد المجيد أونيس: "**الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –واقع وآفاق**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة التكوين المتواصل – الجزائر، يومي 18/17 أفريل 2006، ص: 254.

3- كما كلف الصندوق بالقيام بالمهام التالية:

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل
- التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق؛
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به[1].

4- برنامج ميدا:(MEDA)

تعرف الساحة الاقتصادية في الجزائر خلال التسعينيات تطورات جد مهمة، خاصة فيما يتعلق بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والذي ستكون له انعكاسات ملحوظة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، تختلف هذه الانعكاسات من مؤسسة لأخرى حسب الوضعية التنافسية لكل منها، و لهذا من الضروري تدخل الدولة من خلال وضع آليات تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الصمود في وجه المنافسة القوية التي ستواجهها و في هذا الإطار عقد الجزائر مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية سنة 1999 تهدف إلى رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية وذلك للمشاركة أكثر في النمو الاقتصادي، و الصمود أمام المؤسسات الأوروبية . حيث خصص مبلغ يفوق 62.5 مليون / أورو كغلاف مالي لتطبيق هذا البرنامج، 57 مليون منه ممولة من طرف الاتحاد الأوربي، والمبلغ المتبقي تتحمله الجزائر . هذا البرنامج يهدف بالأساس إلى[2]:

- تقديم الاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الخبرات، الدراسات، التكوين.
- تحسين المحيط التنظيمي والمؤسساتي.
- المساهمة في تمويل أفضل للاحتياجات المالية لهذه المؤسسات.
- أما معايير القبول الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل مؤسسة تابعة للقطاع الصناعي الخاص يجب أن تتوفر فيها المعايير التالية:

---

[1] محمد زيدان: "**الهياكل و الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا –العدد السابع، جامعة الشلف –الجزائر، ص-ص: 167/162.

[2] بوعشة مبارك: "**قضايا إقتصادية و إدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي و العشرين –التحديات الفرص الآفاق**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان –الأردن، 2009، ص: 147.

- مزاولة النشاط لمدة 3 سنوات على الأقل.
- أن يكون عدد العمال فيها ما بين 10 إلى 250 عامل.
- تملك رقم أو سجل تجاري ومسجلة لدى الضمان الاجتماعي.
- أن تزاول نشاطاتها في قطاعات محدودة[1].

5- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم الوزاري رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004 ، حيث بدأ نشاطه الفعلي في مارس 2006 ، وهو عبارة عن " شركة ذات أسهم ، يتكون رأسمال الصندوق المسموح به من ثلاثين (30) مليار دينار، ويقدر ال رأسمال المكتتب بعشرين(20)مليار دينار منها نسبة 60 % مكتتبة على الخزينة ونسبة 40%على البنوك، ويتكون الفرق بين الرأسمال المسموح به والرأسمال المكتتب من سندات غير مكافئة يحوزها الصندوق على ذمة الخزينة."

ويمكن الإشارة أنه يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تساهم في رأسمال الصندوق بواسطة الحقوق والممتلكات التي تحوزها في شركات التأمين وضمان قروض الاستثمار.

أولا : أهداف الصندوق

يهدف الصندوق إلى تحقيق ما يلي:

1- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها، حيث يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار.

2- تستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، كما يمكن أن تستفيد البنوك والمؤسسات المالية غير المساهمة من ضمان الصندوق.

3- لا تستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية وكذا القروض الموجهة للاستهلاك.

ثانيا :المخاطر المغطاة والضمانات المقدمة من الصندوق

تتمثل المخاطر المغطاة من الصندوق في:

1- عدم تسديد القروض الممنوحة.

2- التسوية أو التصفية القضائية للمقترض.

[1] **المرجع السابق**، ص: 148.

ويتم تغطية المخاطر على أجال الاستحقاق بالرأسمال وكذا الفوائد المستحقة طبقا للنسب المغطاة، ويحدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80 **%** عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ونسبة 60 % في الحالات الأخرى المذكورة سابقا، كما يتم تحديد العلاوة المستحقة لتغطية الخطر بنسبة أقصاها 0.5 % من القرض المضمون المتبقي، وتسددها المؤسسة سنويا، حيث يتم تحصيل هذه العلاوة من قبل البنك لفائدة الصندوق.

ثالثا :إدارة الصندوق وعمله

تتشكل الجمعية العامة للصندوق من:

- وزير المالية أو ممثله.
- وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو ممثله.
- ممثل عن كل من بنك أو مؤسسة مالية مساهمة في الصندوق
- رئيس المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يحضر كملاحظ؛ تحدد صلاحيات الجمعية العامة بموجب القانون الأساسي الذي يتم إعداده أمام موثق طبقا لأحكام القانون التجاري.
- يدير الصندوق مجلس إدارة يتكون من:
- وزير المالية أو ممثله، رئيسا.
- وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو ممثله.
- المدير العام للخزينة.
- ممثلين تنتخبهما البنوك و المؤسسات المالية المساهمة في الصندوق لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ولا يجوز الترشح لتعيين هذين الممثلين إلا للمساهمين في الصندوق الحائزين نسبة 5 % على الأقل من الرأسمال.
- يحضر المدير العام للصندوق اجتماعات مجلس الإدارة بدون ممارسة حق التصويت، ويخول له الصلاحيات الواسعة لضمان سير الصندوق وإدارته، ويمثل الصندوق في جميع أعمال الحياة المدنية ويمارس السلطة السلمية على المستخدمين.
- يدرس ويصادق مجلس الإدارة ويبلغ الجمعية العامة بما يلي:
- مشاريع البرامج العامة للنشاطات .
- الميزانية
- مشاريع ميزانية الصندوق وحسابات النتائج.
- مشاريع عقود الشراكة.
- مشاريع فتح الرأسمال.

- التنظيم العام والاتفاقية الجماعية والنظام الداخلي للصندوق.
- الشروط العامة المتعلقة بمنح الضمانات.
- ترسل المشاريع التي تخضع للموافقة النهائية إلى الجمعية العامة لصلاحيتها بعد أن يدرسها ويوافق عليها مجلس الإدارة[1].

6- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

عملا بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96 -14 المؤرخ في 24 جوان 1996 ، أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.

فالوكالة جهاز يخضع لقرارات وزارية، تساهم في رفع المستوى الاقتصادي و تنمية البلاد، الحد من البطالة، دمج فعاليات المجتمع و الاستفادة من طاقات الشباب، بحيث تساعد في دفع و تنمية الاستثمار، و إيجاد نوع من العمل الجماعي و الفردي، عن طريق توطيد العلاقات مع البنوك و المؤسسات المالية، من أجل إتمام الإطار المالي و تطبيق خطة التمويل.

❖ **مهام الوكالة**

تنحصر مهامها في ما يلي:

- تدعم و تقدم الاستشارة و ترافق الشباب في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تحديد معارف الشباب المعنيون و تكوينهم في تقنيات التسيير، من خلال دورات تدريبية و تكوينية.
- تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى لدى مكاتب دراسات متخصصة لحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية.
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطها بالوكالة و بمساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات و الهيئات المحلية، لإنجاز مشاريعهم.
- وضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي، المتعلق بممارسة نشاطاهم.
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية، في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل و متابعة إنجازها[2].

---

[1] إبتسام بوشويط: "**آلية تمويل برامج تاهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**"، شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري –قسنطينة، 2010، ص-ص: 94-96.

[2] قنيدرة سمية: "**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**"، شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير موارد بشرية جامعة منتوري –قسنطينة، 2010، ص-ص: 70-71.

7- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أعطيت إشارة انطلاق منظومة القرض المصغر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المتعلق بجهاز القرض المصغر و المرسوم التنفيذي رقم04-14، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الأساسي، المؤرخان في 22 جانفي 2004. ويوجه القرض المصغر للفئات بدون دخل كالنساء الماكثات بالبيت، أو تلك التي لها مداخيل غير مستقرة أو غير منتظمة، بإحداث أنشطة منتجة للسلع و الخدمات، إذ يسمح باقتناء عتاد صغير و مواد أولية للانطلاق في ممارسة نشاط أو حرفة ما، و يحدد مبلغ هذا القرض ب 50000 دج كحد أدنى، و لا يمكنه أن يفوق 400000 دج.

❖ **امتيازات القرض المصغر.**

- تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تتمثل الامتيازات و المساعدات المقدمة من قبلها في:
- الدعم، النصائح، المساعدة التقنية للمستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة.
- تمنح قرض بدون فائدة، عندما تفوق كلفة المشروع 100000 دج يخصص لتكملة مستوى المساهمات الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي.
- قرض بدون فائدة لشراء مواد أولية، و التي لا تتجاوز كلفتها 30000 دج.
- تخفيض في نسب الفائدة بالنسبة للقروض البنكية المتحصل عليها.

8- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :

نظرا لعمليات التسريح الجماعي الناجمة عن إعادة الهيكلة و خوصصة المؤسسات العمومية، فقد وضع المشرع الجزائري جهازا للتأمين على البطالة و الإحالة على التقاعد المسبق، حيث صدر المرسوم التشريعي94-09 المؤرخ في26 ماي 1994 المتضمن الحفاظ على الشغل و حماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية، و المرسوم التنفيذي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتعلق بإحداث نظام التأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفن عملهم بصفة لا ارادية و لأسباب اقتصادية، بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 94-188المؤرخ في 06 جويلية 1994 الذي يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

❖ **مهام الصندوق**

للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة صلاحيات منها:

- ضبط باستمرار بطالة المنخرطين و تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل اداءات التأمين عن البطالة، و رقابة تسريح العمال.
- يسير الاداءات المقدمة بعنوان الخط الذي يغطيه.

- يساعد و يدعم البطالين بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل و إدارتي البلدية و الولاية، و إعادة إدماج المستفيدين منهم من اداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشطة.
- يؤسس صندوقا للاحتياط، حتى يمكنه من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف.

و يساهم الصندوق في إطار مهامه، و بالاتصال مع المؤسسات المالية و الصندوق الوطني لترقية التشغيل، في استحداث مناصب عمل لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم، لاسيما من خلال ما يأتي:

- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل و الأجور و تشخيص مجالات التشغيل و مكانه.
- التكفل بالدراسات التقنية والاقتصادية لمشاريع استحداث مناصب عمل جديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم، و يتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل.
- تقديم المساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها، من أجل المحافظة على مناصب العمل حسب الأشكال و الصيغ المقررة بموجب اتفاقية.

و في إطار تعبئة البطالين الذين سرحوا من مناصب عملهم لأسباب اقتصادية، كلف هذا الصندوق بتدعيمهم و تشجيعهم لإنشاء مؤسسات لصالحهم، و الذين تتجاوز أعمارهم 35 سنة و لا تفوق 50 سنة، هذه الآلية أخذت أبعادها من خلال قرارات و توجيهات المجلس الوزاري المشترك بتاريخ 2003/07/13 للاهتمام بفئات البطالين الذين لا يمكنهم التعامل مع وكالة دعم تشغيل الشباب، التي تشترط على المستفيدين المتعاملين معها سنا محصورا بين 20 و 35 سنة2004، لهذا نجد قانون مالية 2004 منح مزايا جبائية لأولئك الذين ينشئون مؤسسات و البالغين من العمر من 35 سنة إلى غاية 50 سنة.

إذن فالصندوق الوطني للتأمين على البطالة قد تم تأسيسه كجهاز لدفع التعويضات للتأمين على البطالة و أيضا جهاز لإعادة إدماج العمال المسرحين من العمل[1].

المطلب الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن التحولات الحاصلة في الاقتصاد العالمي حاليا وما انجر عنها من تفتح للاقتصاد الوطني دفع بالسلطات السياسية إلى التفكير في مسالة تشجيع المؤسسات ص م من خلال توفير إمكانيات إنشائها و تدعيم نموها، حيث تقوم الإستراتيجية الجديدة على إعطاء المؤسسات ص م إمكانية تطوير جوانبها التقنية و التخصص و ذلك من اجل الدخول إلى عالم المنافسة في الأسواق التابعة للنشاطات التي ستقوم بالاستثمار فيها و هو الشيء الذي تطلب إيجاد برنامج لإعادة تأهيلها من خلال وضع ميكانيزمات التامين و استكشاف الأسواق و توفير تسهيلات الائتمان، خاصة وان هذه الأخيرة تواجه مناخا إداريا و اقتصاديا صعبا، إذ أن جل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تعاني من ارتفاع أسعار المواد

[1] **المرجع السابق**، ص-ص: 72-74.

الأولية، تحمل عبئ جبائي ثقيل، صعوبة الحصول على التمويل .للتخفيف من هذه الأعباء و العقبات عملت الدولة على تنويع مصادر تمويل هذه المؤسسات، حيث تصنف هذه المصادر إلى داخلية وخارجية.

فعلى الصعيد الداخلي تم تخصيص 101 مليار دينار لإنشاء صندوق الضمان Fonds de garant مع احتمال رفع المبلغ إلى 2 مليار دينار تدعيما لهذه المؤسسات[1].

بالإضافة إلي التمويل عن طريق البنك وهي عادة تخص :

- نشاطات الاستثمار (قروض متوسطة الأجل، قروض طويلة الأجل)
- نشاطات الاستغلال (تسهيلات الصندوق،السحب على المكشوف،قروض الموسم...) .
- التمويل بصيغ أخرى مثل قرض الإيجار.
- أشكال تمويل المؤسسة المصغرة حسب(ANSEJ).
- التمويل الذاتي(مساهمة شخصية كلية).
- التمويل الثنائي (مساهمة شخصية + قرض بدون فائدة تمنحه ansej).
- التمويل الثلاثي (مساهمة شخصية + قرض بدون فائدة تمنحه ansej قرض يخفض جزء من فوائده من طرف ansej ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع)[2].

كما يمكن التطرق إلى التجربة الداخلية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال الأرقام التي توفره حصيلة الوكالة الوطنية لدعم و ترقية تشغيل الشباب لعام 2000

الجدول رقم (2-15): حصيلةَ ANSEJ لسنة 2000.

	مشروع ANSEJ	شهادة القبول	إتفاقيات القروض البنكية	التمويل عن طريق FNSEJ
عدد المشاريع	110962	95928	31965	23773
مبلغ الإستثمار	/	/	59047مليون دينار	39537مليون دينار
عدد العمال	312880	270503	77163	68368

المصدر: PME PMI

[1] د/ بوخاوة إسماعيل، عطوي عبد القادر: "**التجربة التنموية في الجزائر و إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، الدورة التدريبية التنموية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الإقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، يومي 25-28 ماي 2003، ص-ص: 08-09.

[2] أ/ عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوي: "**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم المناخ الإستثماري -حالة الجزائر**"، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة عمار ثليجي -الأغواط، يومي 18/17 أفريل 2006، ص: 241.

ومن أهم الهياكل الجديدة الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1- صندوق الضمان القروض:

الذي تم إقراره بموجب المرسوم التنفيذي373-2 الصادر في2000/11/11 والذي تم إصداره في ظرف أقل من سنة من صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا الصندوق أول أداة مالية متخصصة في تمويل هذا القطاع . ويعالج أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية . كما أنه يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية ، وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتكون مخصصات هذا الصندوق أساسا من مساهمة الدولة ، وتقدم الضمانات للأنشطة الاستثمارية التي حصرها المرسوم التنفيذي السابق في العمليات الآتية : إنشاء مؤسسات ، عمليات التوسيع ، تجديد التجهيزات أو خدمات مساهمات ، كما يمكن للصندوق أن يضمن حاجيات رأس المال العامل المترتبة عن الاستثمار الممول.

وبالموازاة يجب أن تكون المؤسسة المستفيدة قد استوفت معايير الأهلية للقروض البنكية ، لكنها لا تملك ضمانات عينية أو لديها ضمانات غير كافية لتغطية مبلغ القرض المطلوب

أما نوع القروض التي يتم ضمانها هي قروض الاستثمار وقروض التسيير ، وتقدم فقط للمؤسسات المنخرطة في الصندوق التي تدفع علاوة سنوية أقصاها 2 % من مبلغ القرض وخلال كل فترة القرض.

ويمكن تلخيص مراحل ضمان القروض كما يلي:

1- تقوم المؤسسة بطلب القرض من المؤسسة المالية (البنك).

2- تطلب المؤسسة من الصندوق ضمان القرض البنكي.

3- في حالة القبول ، يقوم الصندوق بتقديم شهادة ضمان القرض لفائدة المؤسسة المالية .

4- تدفع المؤسسة المستفيدة من ضمان الصندوق علاوة سنوية تمنح للصندوق خلال مدة القرض.

5- في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد المبلغ المقترض في ميعاد الاستحقاق ، يقوم الصندوق بتعويض البنك حسب نسبة الضمان المتفق عليها مسبقا[1].

2- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:(PME(CGCI

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في19-04-2004 برأسمال يقدر ب 30 مليار دينار، وهو عبارة عن شركة ذات أسهم ، حيث بدأ نشاطه الفعلي في بداية2006

[1] أ/ بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف: "**إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول**"، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة عنابة، يومي 18/17 أفريل 2006، ص: 328.

يهدف الصندوق إلى تحقيق ما يلي :

- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها، حيث يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار.
- لا تستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية وكذا القروض الموجهة للاستهلاك.
- تستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف
- البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، للإشارة فإنه يمكن للبنوك والمؤسسات المالية
- أن تساهم في رأسمال الصندوق بواسطة الحقوق والممتلكات التي تحوزها في شركات التأمين.
- ضمان قروض الاستثمار.

2- 1- المخاطر المغطاة من الصندوق :تخص المخاطر المغطاة من الصندوق ما يلي:

- عدم تسديد القروض الممنوحة.
- التسوية أو التصفية القضائية للمقترض.
- ويتم تغطية المخاطر على آجال الاستحقاق بالرأسمال وكذا الفوائد طبقا لنسب المغطاة، ويحدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80 %عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة بنسبة 60 %في الحالات الأخرى التي ذكرت سابقا.

كما يتم العلاوة المستحقة " تغطية الخطر "بنسبة أقصاها 0.5 % من قيمة القرض المضمون المتبقي، وتسددها المؤسسة سنويا، حيث يتم تحصيل هذه العلاوة من قبل البنك لفائدة الصندوق.

وقد أكد المدير العام للصندوق أن حصيلة نشاط هيئته خلال السنتين الماضيتين كانت غير كافية، فإجمالي ضمان الصندوق للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تتعد 12 مليار دينار في حين كان مسطرا تغطية وضمان 18 مليار دينار من القروض سنويا، وأشار أن الصندوق قدم تغطية وضمان لـ 189 مؤسسة في نهاية 2008 ووصل إلى275 مؤسسة في نهاية 2009.

كما أوضح مدير الصندوق أنه كان مبرمجا تغطية 500 مؤسسة سنويا بقيمة تتراوح مابين 18 إلى 20 مليار دينار كضمانات للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذات المسؤول ضعف حصيلة الصندوق إلى أن البنوك لم تدمج إجراءات الضمان في تسيير ملفات منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للإشارة فإنه قد تم رفع رأسمال الصندوق إلى 30 مليار دينار، كما صدرت إجراءات جديدة منها رفع سقف الضمان من 50 إلى 250 مليون دينار، حيث تسمح الإجراءات التدعيمية بضمان 80 %من قيمة أي قرض بنكي وفي مجال الدعم المالي باشر الصندوق الاسباني لتمويل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة لنشاطه في كل من الجزائر وتونس والمغرب، وهو الصندوق الذي يبلغ رأسماله 63 مليون يورو وينوي رفعه إلى 100 مليون يورو، للمساعدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستثناء المؤسسات المالية والعقارية.

ويمكن للمؤسسات الجزائرية أن تستفيد من تمويل هذا الصندوق للدخول في عمليات تأهيل، ويضاف إلى مختلف البرامج الدولية التي تساهم في تأهيل ودعم المؤسسات الجزائرية على غرار برنامج ميدا 1 وميدا 2 اللذين أطلقهما الاتحاد الأوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط[1].

3- ضرورة فتح السوق للمؤسسات المالية المتخصصة في التمويل:

بالاستفادة من تجربة الكثير من الدول الغربية وحتى الدول المجاورة مثل تونس والمغرب,التي أصبحت فيها المؤسسات والشركات المتخصصة في تمويل الاستثمارات تلعب دورا كبيرا في تخطي وتجاوز عقبة التمويل التي ما زال يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , نذكر على سبل المثال المؤسسات التالية التي ينص عليها المشرع الجزائري:

- شركات الإيجار LEASING
- شركات الاستثمار ذات الرأس المال المتغير SICAV
  - الصناديق المشتركة التوظيف المالي FCP
  - الفاكتورينغ : مؤسسات شراء أو رهن الفواتير FACTORING
- رأس مال المخاطر :CAPITAL RISQUE

يمكن لهذا النوع من المؤسسات إذا ما تم تشجيع إنشاؤها في الاقتصاد الجزائري أن تساهم في توفير التمويل للمؤسسات التي لا تستطيع اللجوء إلى البنوك لطلب القروض الطويلة الأجل , ولكن هذا مرهون بتفعيل أولا أداء السوق المالي لان نشاطها مرهون بالمضاربة في السوق المالي , والثاني تحديث الأدوات المالية المتعلقة بالدفع والتمويل فيما يخص أداء الالتزامات.

أما على الصعيد الخارجي فإن هدف السلطات السياسية المتمثل في دعم قطاع المؤسسات ص م يتمثل في تنويع التعامل الدولي حيث يرتكز هذا البرنامج أساسا على البرامج الأورو متوسطية في الجزائر

ولقد قامت الحكومة , سعيا منها لتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة بإبرام الاتفاقيات التالية:

[1] د/ محمد زيدان: **مرجع سبق ذكره**، ص-ص: 128-130.

4- برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

لقد بدأت مختلف برامج التعاون الدولي التي يستفيد منها القطاع تؤتي ثمارها وخاصة ما تعلق منها بالتعاون المتعدد الأطراف وليس على ذلك أدل من برامج ميدا المندرج في إطار التعاون الاورو متوسطي خاصة بعد أن تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له ؛ إذ وانطلاقا من هدفه المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها تم تحقيق إلى غاية جوان , 2004 حوالي 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر وكذا إنجاز جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو سيحسن ظروف حصول المؤسسات على القروض.

1- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية:

تم الاتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة , وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية ولدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبه متطلبات العولمة والمنافس، وإحداث محاضن (مشاتل) نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير التعاون مع الدول الأعضاء والتي تملك تجارب متقدمة في الميدان كماليزيا واندونيسيا و تركيا

2- التعاون مع البنك العالمي:

مع البنك العالمي وبالخصوص مع الشركة المالية الدولية (SFI) تم إعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات (NAED)) لإعداد وضع حيز التنفيذ " لبارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها وسيدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه وهو هل هذه الإجرءات والبرامج التي قامت بها الحكومة الجزائرية قصد توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كافي للاستجابة لمتطلبات المالية ؟

الجواب هو انه بالرغم من القفزة النوعية فيما يخص الإجراءات المتخذة إلا انه يمكن تكملتها بآليات أخرى نعقد أنها بمثابة رهانات مستقبلية للحكومة قصد القضاء نهائيا على مشكلة التمويل لهذا القطاع الاستراتيجي , هذه الآليات نقترحها من ما يلي:

أ- أهمية السوق المالي في التمويل المباشر لو سمح لمثل هذه المؤسسات دخوله.

ب- تشجيع البنوك الإسلامية على أداء كل وظائفها المعروفة ، باعتبارها رائده في مجال الآليات المعتمدة في تمويل الاستثمار, وهذا بشهادة صندوق النقد الدولي.

ت- ضرورة الاستفادة من التجربة الفرنسية والأوروبية بصفة عامة , فيما يخص الآليات المعتمدة لتوفير التمويل لهذا القطاع [1].

[1] أ/ بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف: **مرجع سبق ذكره**، ص-ص: 325-326.

المبحث الثالث: معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عقبات تمويلها في الجزائر.

المطلب الأول: معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

1- المعوقات المتعلقة بالإدارة والمنشات العمومية :ومن بينها :

- عدم ملائمة الإدارة العمومية لعالم الأعمال، ثقل وتكلفة الإجراءات، طول المدّة، ترجمة مختلفة للقوانين والقواعد وغياب الاتصال.
- ضعف وبيروقراطية الجهات الإدارية وبطئ وتعقد الإجراءات.
- ضعف نوعية المنشآت والهياكل القاعدية.

2- المعوقات المرتبطة بسوق العمل :ونذكر من بينها :

- نقص المسيرين الإداريين، الإطارات الكفوءة والتقنيين المؤهلين.
- عدم ملائمة التكوين الخاص بالوسائل التقنية المتطورة في مجال تسيير اقتصاد السوق(إدارة الأعمال، تسيير الإنتاج والنوعية، التسويق، التصدير، الموارد البشرية).

3- المعوقات المرتبطة بمصادر المعلومات :ومن بينها نذكر ما يلي :

- النقص الفادح في المعلومات الاقتصادية المرتبطة بالأسواق والمؤسسات والأنظمة والقوانين.
- ضعف، إن لم نقل انعدام، استعمال الانترنت.

4- المعوقات القانونية والتشريعية :وتتمثل في :

- نظام قضائي غير موافق لاقتصاد السوق رغم أهمية الإصلاحات الاقتصادية.
- ضعف الإدارة القانونية، نقص الوسائل والتكوين في هذا المجال.
- إجراءات طويلة ومكلّفة ونتائج غير مؤكّدة.
- ضعف استعمال الطرق البديلة في حلّ النزاعات.

5- المعوقات المالية :ونذكر من بينها :

- نظام مالي غير ملائم لاقتصاد السوق.
- معايير الوصول إلى البنوك غير مكيّفة بسبب إجحاف الضمانات المطلوبة.
- ضعف الموارد التمويلية الأخرى.
- إجراءات طويلة لتعويض الشيكات وفي الموافقة على القروض[1].

[1] أ.د/ الطيب داودي: **مرجع سبق ذكره**، ص-ص: 81-82.

6- المشاكل المرتبطة بالعقار:

يعاني أصحاب المشروعات الجديدّة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطينّ مؤسساتهم، فالحصول على عقد الملكيةّ أو عقد الإيجّار يعّد أساسيا في الحصول على التراخيصّ الأخرى المكملة، وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحّفز على الاستثمار، بحيثّ مازالت رهينّة للعديدّ من الهيئات التي تزداد باستمرار مثل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، ووكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والوكالات العقاري وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيصّ الأراضي تسيير المساحات الصناعية إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وغيره فشلا عن ارتباط التحفيزات المقدمة للمستثمرين من خلال تخصيصّ أراض بأسعار منخفضة، تؤدي إلى تزايد أشكال المضاربة على الأراضي التي تحول دون تنفيد تعهدات الاستثمار.

7- المشاكل المتعلقة بالانفتاح التجاري:

إن سيأّسات التحرير التجاري للاقتصاد الوطني، التي ترافقت مع سيأّسات تكييف هيكّلي للانتقال من اقتصاد مسير إطار في إطار المذهبية الاشتراكية إلى اقتصاد انفتاح تجاري في إطار المذهبية الليبيرالية الجديدة ، قد أدى إلى نمو آليات الترييع وأشكال الفساد التي انعكست على المؤسسات الإنتاجية الخاصة والعامة بحيث ترتفع معدلات الأرباح في الأنشطة التجارية والاقتصادية غيرّ الأساسية مما أثر بشكل خطير على نمو وتطوير المنظومة الإنتاجية التي ترتكز على تثمين المزايا النسبية للاقتصاد الجزائري وتنمي أشكال الشراكة الاستثمارية الإنتاجية مع المتعاملين الأجانب[1].

8- المعوقات المرتبطة بالمنافسة :ونذكر منها:

- منافسة غير نزيهة في عدة قطاعات، ولا وجود لتقييم في حجم المنافسة.
- منافسة غير نزيهة للمستوردين الذين يعملون على التخلّص من حدود التعريفات الجمركية.
- منافسة المؤسسة العمومية أقل قوّة بسبب انحطاطها، حيث أنّ هذا الوضع من المؤسسات يحتوي على امتيازات بالنسبة للسوق العام.

9- معوقات مرتبطة بالمحيط الاقتصادي الكلي :وتتمثل في:

- استقرار المحيط الاقتصادي الكلي، مع عدم الاستقرار الهيكلي لأسعار البترول.
- تأخر في تسوية وضبط الاقتصاد الجزئي، خاصة فيما يتعلّق بعمليات الخوصصة وتكوين الإدارة العمومية[2].

---

[1] د/ صالحي صالح: "**أساليب تنمية المشروعات المصغرة الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري**"، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير –العدد الثالث، جامعة فرحات عباس –سطيف الجزائر، 2004، ص–ص: 40–41.

2 أ.د/ الطيب داودي: **مرجع سبق ذكره**، ص: 82.

المطلب الثاني: عقبات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

- من بين أهم المشاكل والأسباب التي تعيق عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- على الرغم من أن البورصة تعتبر من بين أهم الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن السوق المالية الوطنية تفتقر إلى مثل هذه الأدوات، حيث أن السوق المالي الوطني لا يزال ناشئا، لم يعرف إلى حد الآن سوى مشاركةى أربع مؤسسات عمومية سونطراك، صيدال، رياض سطيف وفندق الاوراسي.
- محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية، والمركزية في تقديم القروض.
- ضعف الشفافية في تسيير عمليات منح القروض ودراسة الملفات المقدمة لطلب القروض، نقص الخبرة في مجال الدراسات الجدوى وتقييم المخاطر الناتجة عن منح القروض، مما يجعل هذه الدراسات لا تعطي توضيحات مفيدة.
- نقص التمويل الطويل الأجل بسبب التعقيدات المفروضة على القروض والضمانات التي تثقل كاهل المستثمرين، خاصة وأن العديد من البنوك الجزائرية تشترط ضمانات على قروضها 150% من المبلغ الممنوح.
- ارتفاع أسعار الفائدة مثلما حصل خلال عشرية التسعينات حيث تراوحت بين 13-17.5 % سنة 1997 نتيجة لارتفاع معدل التضخم ، لتنخفض معدلات الفائدة إلى 6.5 % سنة 2003
- طول فترة دراسة ملفات منح القروض نتيجة للإجراءات البيروقراطية .ونقد إجراءات الحصول على القروض التي تعرفها البنوك الوطنية، مما يتسبب في طول فترة دراسة ملفات طلبات القروض، كما أن إجراءات تحويل الأموال تستغرق وقتا طويلا.
- الأراضي المخصصة للاستثمارات الجديدة غير مرفوقة بعقود ملكية نهائية مما يسمح باعتبارها ضمانات قوية صحيحة قانونيا.
- ترى الهيئات المالية أن المشاريع الاستثمارية تواجه عراقيل عديدة لا تشجع البنوك الجديدة التابعة للقطاع الخاص على منح القروض بصورة معتبرة مما يؤدي إلى بقاء البنوك العمومية تواجه وحدها الحاجات المتعددة لتمويل المتعاملين الخواص[1].

[1] زراية أسماء: "**آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغير و المتوسطة على النمو الإقتصادي في الجزائر**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود و مالية المؤسسات، جامعة منتوري –قسنطينة، جوان 2011، ص: 22.

خاتمة الفصل:

إن من بين أهم ما يميز التيار العالمي الجديد هو الظهور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وإجماع الاقتصاديين والسياسيين على أهمية الدور الاقتصادي الذي أصبحت تلعبه إلى جانب المؤسسات الكبرى، ومساهمتها في بناء قاعدة اقتصادية تنافسية، تساعد الدول المتطورة والنامية على السواء على مواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة.لهذا أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكتسي أهمية خاصة، نظرا للمزايا التي ينفرد بها ومساهمته في إنعاش الاقتصاد الوطني وتنميته، لذلك كرست الدولة الجزائرية جهودا هائلة لترقية وتطوير هذا القطاع من خلال الهيئات الحكومية وهياكل الدعم التي اعتمدتها، كما اتخذت مجموعة من التدابير والإستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى تنمية القطاع من حيث التسيير والتنظيم، رفع كفاءة المستخدمين، تحسين الوظيفة الإنتاجية، تسهيل عملية التمويل، ووضع قوانين وتشريعات ملائمة.

ولهذا تحاول الجزائر التركيز على هذا النوع من المؤسسات لتحضير الاقتصاد الوطني للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وعقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، إلا أنه وعلى الرغم من مرور أكثر من عشرية على بداية الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال في طور التأسيس، يواجه العديد من التحديات، إلا أننا نتطلع إلى آفاق واسعة تجعل منه المحرك القوي لاقتصادنا الوطني.

الفصل الثالث:

واقع الصادرات الصناعية التحويلية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها في

مقدمة الفصل:

لعب القطاع الصناعي في الجزائر خلال عقود ما قبل فترة الإصلاحات الاقتصادية دوراً جد هام في تحقيق أحد أهم الأهداف الاجتماعية للسلطات السياسية آنذاك وهو التشغيل والتقليص من البطالة، وكان ذلك في ظل محيط يتميز باستثمارات عمومية ضخمة وانخفاض في دور القطاع الخاص في هذا القطاع و أيضا في ظل حماية تجارية من منافسة الواردات من خلال إستراتيجية إحلال الواردات، إلا أن تغير المحيط الذي يعمل فيه القطاع الصناعي من تحرير للتجارة الخارجية، والترحيب بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع القطاع الخاص لاسيما من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحدث تغيرات هامة على واقع هذا القطاع وبالتالي على دوره في سوق العمل .وسوف نحاول بحث هذا من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية التحويلية في الجزائر.

المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير الصناعي.

البحث الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

يلعب القطاع الصناعي في أي دولة دورا جد هام في تحقيق التنمية الاقتصادية بالنظر إلى جمله الخصائص التي تُميزه عن باقي قطاعات النشاط الاقتصادي .وحضي هذا القطاع في سنوات ما قبل الإصلاحات الاقتصادية باهتمام كبير من طرف السلطات السياسية في الجزائر من خلال الاستثمارات العمومية الضخمة التي استفادة منها لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .إلا أن هذا القطاع تأثر بشكل كبير بالإصلاحات الاقتصادية التي بإشرتها الجزائر منذ نهاية الثمانينيات.

المطلب الأول: أهمية القطاع الصناعي

الفرع الأول: تعريف القطاع الصناعي.

يمثل القطاع الصناعي نظاما أو وحدة رئيسية كبيرة ضمن الاقتصاد الوطني، يتألف من مجموعة من المشاريع الصناعية التي تتمثل في خطة أو منشأة إنتاجية لإنتاج المنتجات الصناعية التي تؤلف فيما بينها ما يعرف بالفروع الصناعية وهذه الأخيرة تشكل بمجملها القطاع الصناعي، وتختلف الفروع الصناعية فيما بينها من حيث الأهمية النسبية في إجمالي الناتج الصناعي، فمنها ما يمثل نسبة صغيرة من إجمالي النشاط ومنها يشكل نسبة كبيرة من المجموع و يشكل نسبة كبيرة من المجموع وإن النسب أو الأوزان النسبية للفروع الصناعية المختلفة في إجمالي الناتج الصناعي تمثل ما يعرف بالبنية أو الهيكل الصناعي، وعليه فإن بنية القطاع الصناعي تعكس مساهمة كل من الفروع الصناعية المختلفة في تكوين الناتج الصناعي الإجمالي[1].

وتكمن أهمية القطاع الصناعي في الارتباط الموجب بينه وبين متوسط إنتاجية الفرد، ذلك لأن التقدم في التصنيع يؤدي إلى استعمال المزيد من الآلات والمكائن في عملية الإنتاج حتى في القطاع الزراعي وبالتالي فإن كلا من إنتاجية الأرض وإنتاجية العمل ترتفع في آن واحد. كما أن استخدام التقنية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة قد يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية رأس المال بالإضافة إلى إنتاجية العمل.

ويعزى ارتفاع متوسط إنتاجية العمل الذي يرافق عملية التصنيع في اقتصاد ما إلى ثلاثة عوامل: الأول أن الإنتاجية في الصناعة أعلى من مثيلتها في بقية القطاعات، والثاني أن الإنتاجية في الصناعة

[1] د/ مدحت كاظم القريشي :أستاذ الإقتصاد الصناعي المشارك، "**الإقتصاد الصناعي**"، دار وائل للنشر،عمان –الأردن الطبعة العربية الأولى،2001، ص:69.

ترتفع مع تطور ونمو القطاع الصناعي، والثالث أن استعمال التقنية الحديثة في القطاع المذكور ورفع درجة المهارة وعامل التنظيم و الإدارة لا بد أن يتبعهما انتقال التحسن في التقنية ودرجة المهارة إلى القطاع الأولي (الزراعة) بما يساهم في رفع الإنتاجية، وأشارت بعض الدراسات التي أجريت في هذا المجال إلى تفوق الإنتاجية في الصناعة على مثيلتها في الزراعة.

الفرع الثاني: أهم ما يميز القطاع الصناعي على باقي القطاعات:

إضافة إلى ما تقدم فإن الصناعة تكتسب أهميتها من عديد من المزايا التي تتميز بها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية ما يجعلها قادرة على أن تلعب دورا أساسيا وحيويا في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.

ومن أبرز هذه المزايا ما يلي:

1- إن وفرات الحجم (Economics of scale) تنطبق على الصناعة أكثر مما تنطبق على القطاعات الأخرى مما يمكن من جني الوفرات من خلال الوحدات الصناعية الكبيرة وبالتالي تخفيض معدل كلفة الوحدة المنتجة.

2- إن الصناعة وبسبب الارتفاع في معدلات الإنتاجية فيها فإنها تساهم في رفع الإنتاجية في القطاعات الأخرى وبالتالي في الناتج القومي الإجمالي.

3- تستخدم الصناعة منجزات العلم والتكنولوجيا أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى الأمر الذي يؤهلها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

4- تساهم في محاربة البطالة وخلق فرص العمل في القطاع الصناعي لإمكانيتها الواسعة نسبيا في استيعاب الأيدي العاملة من بقية القطاعات .

5- الصناعة هي القطاع الوحيد الذي يقوم بإنتاج وسائل الإنتاج الضرورية لتطور الصناعة ذاتها وتطور بقية القطاعات الاقتصادية[1].

الفرع الثالث: مبررات التنمية الصناعية:

من أهم المبررات الاقتصادية للتنمية الصناعية ما يلي :

1- تحقيق زيادة كبيرة في الدخل القومي عن طريق مضاعفة القيمة المضافة التي تحققها الصناعة عندما تتولى معالجة وتصنيع المواد الخام.

2- القضاء على البطالة البنيانية (الهيكلية) وليس الظرفية (إلزمانية) فالتنمية الصناعية تساعد على تحويل الفائض من اليد العاملة الزراعية إلى الصناعة وتدريبها.

[1] **المرجع السابق**، ص-ص: 23-25.

3- تؤدي التنمية الصناعية وخاصة التحويلية منها إلى تنويع الإنتاج القومي وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي.

4- التنمية الصناعية التي تؤدي إلى زيادة حجم السلع المصنوعة وتنويعها، تساعد على زيادة حجم الصادرات بصفة عامة و تنويعها بدلا من أن تكون محصورة في عدد قليل من السلع والمواد الأولية الخام التي هي عرضة للتقلبات في حجمها وأسعارها، فالتنمية الصناعية تجعل التجارة الخارجية أكثر مرونة وأقل تبعية ، مما يساعد على تضييق مجال استغلال اقتصادياتها عن طريق الاحتكار وفرض شروط تخل بقاعدة المنافع المتبادلة والمشتركة لكل من البلدان المصدرة والمستوردة للسلع.

5- تساعد تنمية الصناعات التصديرية على زيادة نصيب المنتجات الصناعية من إجمالي الصادرات، مما يخفف كثيرا من مشكلات ميزان المدفوعات الذي يعاني في أغلب الأحيان من العجز المستمر والمتزايد[1].

المطلب الثاني: تحليل تطور القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (2001-2013)

الفرع الأول:تطور المساهمة القطاعية في القيمة المضافة (2001-2013)

يعتبر مؤشر المساهمة في القيمة المضافة من أفضل المؤشرات لقياس الناتج_الصناعي لأنه يعكس الإنتاج الصافي ومساهمة المشروع في خلق الدخول أو القيمة المضافة، فقطاع المحروقات يُساهم بشكل أكبر من باقي القطاعات بـ 32,3 سنة 2013 ، منخفض عن سنة 2001 ب 4,4 نقطة مؤوية .كما انخفضت حصة القطاع الصناعي خارج المحروقات في مساهمته في خلق القيمة المضافة إلى مجموع القطاعات خلال الفترة 2001-2013 من 8,0% إلى 5,0% فقط وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة ببعض دول العالم .كما شهد كل من قطاع الزراعة وقطاع الخدمات السوقية ارتفاعا في مساهمتهما في القيمة المضافة من 10,5% و23,5% إلى 10,7% و25,0% على التوالي.

في حين ارتفعت مساهمة قطاعي البناء والأشغال العمومية(بما في ذلك قطاع الخدمات والأشغال العمومية البترولية) والخدمات غير السوقية خلال نفس الفترة من9,1% و12,0% إلى10,6% و16,5% على التوالي. و بالتالي تُعتبر مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات هي الأضعف من جميع القطاعات الأخرى.

[1] د/ عبد الحسين وداي العطية: "**الإقتصاديات النامية –أزمات و حلول**"، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان –الأردن، الطبعة العربية الأولى، 2001، ص-ص: 130-131.

الجدول رقم (3-1): تطور المساهمة القطاعية في القيمة المضافة (2001-2013) الوحدة: (%)

القطاع / السنوات	الزراعة	المحروقات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية(قطاع الخدمات والأشغال البترولية)	الخدمات السوقية	الخدمات غير السوقية	مجموع القيم المضافة
2001	10,5	36,7	**8,0**	9,1	23,5	12,0	100,0
2002	10,1	35,7	**8,1**	9,9	24,2	12,0	100,0
2003	10,6	38,6	**7,3**	9,2	22,9	11,4	100,0
2004	10,2	40,7	**6,8**	8,9	22,9	10,6	100,0
2005	8,2	47,4	**5,9**	8,0	21,5	8,9	100,0
2006	8,0	48,5	**5,6**	8,4	21,0	8,5	100,0
2007	8,0	46,4	**5,4**	9,4	21,8	9,1	100,0
2008	7,0	48,1	**5,0**	9,2	20,3	10,3	100,0
2009	10,1	33,6	**6,2**	11,8	25,4	12,9	100,0
2010	9,0	37,2	**5,5**	11,2	23,0	14,1	100,0
2011	8,7	38,3	**4,9**	9,8	20,9	17,5	100,0
2012	9,5	36,8	**4,8**	9.9	21,3	17,7	100,0
2013	10,7	32,3	**5,3**	10,6	25,0	16,5	100,0

Source : les comptes èconomiques de 2000 à 2013 , ONS , N° 709 , (www.ons.dz) ,p :26

الفرع الثاني: تطور المساهمة القطاعية في القيمة المضافة خارج المحروقات(2001-2013)

إن القطاع الصناعي خارج المحروقات يُعتبر أقل القطاعات مساهمة في خلق القيمة المضافة ب 7,3% سنة 2013 مقارنة مع 12,7% سنة 2001. كما انخفضت مساهمة قطاعي الزراعة و الخدمات السوقية من 16,6% و37,2% إلى15,7% و36,9% على التوالي .أما قطاعي البناء والأشغال العمومية(بما في ذلك قطاع الخدمات والأشغال العمومية البترولية) والخدمات الغير سوقية فقد ارتفعت مساهمتهما في القيمة المضافة خارج المحروقات من14,5% و19% إلى15,6% و24,4% على التوالي.

الجدول رقم(3-2): تطور المساهمة القطاعية في القيمة المضافة خارج المحروقات (2001-2013) الوحدة: (%)

القطاع / السنوات	الزراعة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية (قطاع الخدمات والأشغال البترولية)	الخدمات السوقية	الخدمات غير السوقية	مجموع القيم الضافة
2001	16,6	**12,7**	14,5	37,2	19,0	100,0
2002	15,6	**12,7**	15,4	37,6	18,7	100,0
2003	17,3	**11,9**	14,9	37,4	18.5	100,0
2004	17,2	**11,5**	15,0	38,5	17,8	100,0
2005	15,7	**11,3**	15,2	40,9	17,0	100,0
2006	15,5	**10,9**	16,3	40,8	16,4	100,0
2007	15,0	**10,1**	17,4	40,6	16,9	100,0
2008	13,5	**9,6**	17,7	39,2	19,9	100,0
2009	15,2	**9,3**	17,8	38,2	19,5	100,0
2010	14,4	**8,7**	17,8	36,6	22,5	100,0
2011	14,0	**7,9**	15,8	34,0	28,3	100,0
2012	15,0	**7,7**	15,7	33,7	27,9	100,0
2013	15,7	**7,3**	15,6	36,9	24,4	100,0

Source: Les comptes économiques de 2000 à 2013, ONS,N°709, (www.ons.dz) ,p :26

الفرع الثالث: تطور المساهمة في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني(2001-2013)

إذا نظرنا إلى تطور مساهمة مختلف فروع القطاع الصناعي التحويلي في القيمة المضافة نجد أن القطاع الخاص سنة 2013 يسهم بشكل أكبر في خلق القيمة المضافة في فروع مواد البناء بـ53,7%،_فرع الكيمياء، المطاط، البلاستيك ب .74,8%، فرع الصناعات الغذائية بـ 87,3 %، فرع صناعة النسيج،الألبسة، الخياطة بـ 88,1%، فرع صناعة الجلود والأحذية بـ 89,6 %في حين أن مساهمتها في فروع أخرى أقل من القطاع العام بـ 7,5 %في فرع الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الإلكترونية_والكهربائية، 46,9% في فرع صناعة الخشب، الفلين والورق و4,9% بالنسبة لصناعات مختلفة.

الجدول رقم(3-3): تطور المساهمة في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني (2001-2013) الوحدة: (%)

القطاع / السنوات	*فرع ص ح م م ل ك		فرع مواد البناء، السيراميك،الزجاج		فرع الكمياء، المطاط، البلاستيك		فرع الصناعات الغذائية		فرع صناعة النسيج الألبسة،الخياطة		فرع صناعة الجلود والأحذية		فرع صناعة الخشب، الفلين، الورق		صناعات أخرى	
	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص
2001	91,0	9,0	72,4	27,6	79,9	20,1	31,5	68,5	35,2	64,8	24,0	76,0	60,1	39,9	96,8	3,2
2002	89,9	10,1	70,2	29,8	77,6	22,4	30,0	70,0	31,0	69,0	17,6	82,4	56,1	43,9	96,9	3,1
2003	90,6	9,4	66,6	33,4	76,8	23,2	24,0	76,0	27,8	72,2	18,1	81,9	58,4	41,6	96,8	3,2
2004	90,3	9,7	61,4	38,6	74,3	25,7	20,7	79,3	23,8	76,2	17,1	82,9	56,8	43,2	96,5	3,5
2005	90,0	10,0	63,4	36,6	48,4	51,6	17,8	82,2	23,8	76,2	15,2	84,8	58,0	42,0	96,5	3,5
2006	88,1	11,9	58,4	41,6	38,2	61,8	16,9	83,1	20,7	77,3	13,6	86,4	57,5	42,5	96,3	3,7
2007	89,2	10,8	58,3	41,7	32,2	67,8	15,2	84,8	17,3	82,7	12,8	87,2	57,3	42,7	95,7	4,3
2008	90,0	10,0	49,0	51,0	33,2	66,8	14,8	85,2	17,1	82,9	13,1	86,9	51,7	48,3	95,4	4,6
2009	91,8	8,2	46,5	53,5	33,5	66,5	13,7	86,3	15,9	84,1	11,7	88,3	50,2	49,8	95,8	4,2
2010	91,7	8,3	46,8	53,2	30,6	69,4	12,9	87,1	15,5	84,5	11,5	88,3	49,6	50,4	95,4	4,6
2011	91,8	8,2	46,5	53,5	27,0	73,0	13,8	86,2	13,8	86,2	10,0	90,0	49,3	50,7	95,6	4,4
2012	92,2	7,8	44,7	55,3	25,8	74,2	12,7	87,3	11,7	88,3	10,6	89,4	54,4	45,6	95,6	4,4
2013	92,5	7,5	46,3	53,7	25,2	74,8	12,7	87,3	11,9	88,1	10,4	89,6	53,1	46,9	95,1	4,9

Source: Les comptes économiques de 2000 à 2014 ; ONS, N°709 ;(www.ons.dz) p:26-32

*فرع الصناعات الحديدية المعدنية الميكانيكية الإلكترونية والكهربائية.

المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية التحويلية في الجزائر(2001-2013)

تتصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية والنامية بالارتباط الكبير بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوروبية على وجه التحديد، سواءً تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات.

إذ تنقسم الصناعة عموما وفي الجزائر خاصة إلى صناعة تحويلية وأخرى استخراجية فالصناعة الاستخراجية تشمل قطاع المناجم والمحاجر، والتي تختص بعمليات الاستخراج والتحضير والمعالجة الإضافية للمواد الصلبة، والسوائل والغازات والذي يشتمل على مناجم باطنية وسطحية وأبار. أما الصناعة التحويلية فتعنى بعمليات التصنيع التي تقوم بالتحويل الآلي أو الكيميائي لمواد عضوية أو غير عضوية إلى منتجات جديدة سواءً تم هذا العمل ألياً أو يدويا ويتضمن هذا القطاع عدد من الصناعات المختلفة، من بينها الصناعة الحديدية، والكهربائية، البناء والأشغال العمومية، النسيج، الكيمياء...

المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية:

هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة و دول العالم الأخرى و تشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة[1].

ويمكن تعريف التجارة الخارجية أيضا بأنها عملية انتقال السلع و الخدمات بين الدول، و تعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير و الاستيراد و ما إلى ذلك.

كما أصبح مقياس التجارة الدولية من المقاييس المهمة التي يمكن من خلالها وضع تصور عن تقدم أو تأخر هذه الدولة أو تلك و يقال للدولة التي تزيد صادراتها عن وارداتها وجود عجز في ميزانها التجاري في حين يقال للدولة التي تزيد وارداتها عن صادراتها أن لديها فائضا في ميزانها التجاري[2].

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية:

تكمن أهمية التجارة الخارجية في:

[1] نداء محمد الصوص: " **التجارة الخارجية**" مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص: 09.

[2] د/ عطا الله الزبون: "**التجارة الخارجية**"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية، 2015، ص: 09.

1- تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر وسائل إنتاجها لديها، إما لعدم توفر الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة، أو لعدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية التي تسمح بإنتاجها، وحتى في حالة توفر تلك الإمكانيات، فإنها تنتجها بتكاليف أكبر مما لو قامت باستيرادها من الخارج.

2- تلعب التجارة الخارجية دورا فاعلا في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، حيث تستطيع هذه الدول من خلالها الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا ومواد مصنعة ونصف مصنعة وخبرات فنية لازمة لتحقيق برامجها الإنمائية .كما تظهر أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للدولة النامية، إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن هناك العديد من الدول النامية تعتمد في تكوين دخولها القومية على ما تصدره من مواد أولية وخام(زراعية ومعدنية) كما هو الحال بالنسبة لدول(الخليج-النفط)،

3- تلعب التجارة الخارجية أهمية كبيرة في عملية التخصص وتقسيم العمل، الذي أصبح أحد مظاهر وأساسيات الاقتصاد الدولي، نظرا لم يمكن أن يلعبه من زيادة الإنتاج والإنتاجية وتخفيض التكاليف وتحسين النوعية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، حيث بموجب هذا الاتجاه سوف تتخصص كل دولة بإنتاج السلع والخدمات التي تتميز بإنتاجها بميزة نسبية عن باقي الدول الأخرى، كما تعتمد على استيراد السلع التي لا تتميز بإنتاجها بميزة نسبية.

4- تساعد التجارة الخارجية في تحسين أوضاع الموازين التجارية للعديد من الدول وما لذلك من أثر في تحسين موازين مدفوعاتها.

5- يمكن أن تساعد التجارة الخارجية في زيادة التشابك والتداخل بين الاقتصاديات المختلفة، وما لذلك من أثر في الحد من الصراعات الإقليمية والدولية وسيادة الاستقرار في العالم.

فالجزائر كغيرها من الدول النامية يقوم النظام الاقتصادي السائد فيها على اعتماد مجال التجارة الخارجية من استيراد و تصدير حيث يحتل قطاع المحروقات النسبة الأكبر من صادراتها[1].

الفرع الثالث:تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001-2013

لقد مرت الجزائر بعدة تغيرات وتحولات اقتصادية خلال هذه الفترة ، كان من بينها سير تنفيذ عقد الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي، الأزمة المالية العالمية التي بدأت سنة 2007 وبرزت سنة 2008 وظهرت آثارها على الجزائر سنة 2009 ومنه سنقوم بتحليل تطور التجارة الخارجية خلال تلك الفترة من

[1] – د. ريغي هشام: "**التحرير الاقتصادي واسواق العمل –حالة القطاع الصناعي في الجزائر**"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة-، السنة الجامعية 2014-2015، ص:41.

خلال الصادرات سواءً من البضائع أو الخدمات والواردات، وحتى الميزان التجاري."إذ تمثل الصادرات مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها إلى الخارج[1]، أما الواردات فتمثل مجموع البضائع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي، ولكنها مستهلكة داخل البلد ، وذلك عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات[2]، وللميزان التجاري أهمية اقتصادية كبيرة فمن خلاله يمكننا التعرف على درجة التطور لبلد ما[3].

ويتضح من خلال ملاحظة الجدول أدناه أن واردات الجزائر سواء من البضائع أو الخدمات في تزايد مستمر، إذ ارتفعت قيمة مجموعهما من 930.7 مليار دج سنة 2001 الى 5061.1 مليار دج سنة 2014 وازدادت نسبة نموها بثلاث مرات في سنتي 2002 ، 2004 مقارنة 2001 و2003 على التوالي، وهذا الارتفاع يرجع إلى: "زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة، وتسهيل عملية الاستيراد ، وأصبح البنك هو المنظم الوحيد للتجارة"[4]،"وزيادة الاستهلاك الداخلي، بسبب تدعيم برامج الدولة"[5] "والغياب الشبه تام للمنافسة والتخفيض في معدل التعريفة الجمركية وكذا الإجراءات المتنوعة"[6]، و"حرية الاستيراد المطبقة بالأمر04/03 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها"[7]، ذلك بالرغم من الانخفاض المسجل سنة 2009 في نسبة نموها الراجع إلى التأثر بالأزمة

[1]- دنيا أحمد عمر:" **أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دول عربية مختارة**"، مجلة تنمية الرافدين- العدد 86()29، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل، 2007، ص: 131.

[2]- عمر صخري:" **التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط6، 2008، ص: 131.

[3]- سلطاني سلمى:" **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية-حالة الجزائر**"، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:لتخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، 2000-2003، ص: 76.

[4]- مصطفى بودرامة:"**تأثير الاستثمارات المنجزة على التجارة الخارجية الجزائرية**"، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1،يومي 12/11 مارس2013، ص:12.

[5]- حشمة عبد الحميد: "**دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**"، رسالة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي ،جامعة محمد خيضر- بسكرة الجزائر،2012-2013، ص:127.

[6]- سلطاني سلمى: **مرجع سبق ذكره**، ص:79.

[7]- فيصل بهلولي: "**التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية**"، مجلة الباحث، جامعة سعد دحلب -البليدة الجزائر، ديسمبر،2012، ص:118،على الموقع: rc web luedld.net/rc11/A1111%20.pdf (تم التحميل في 2016/03/14)

المالية العالمية، حيث "نمت بنسبه 6% سنة 2014 وفقا لإحصائيات المجلس الوطني للمعلومات الإحصائية"[1].

أما في ما يخص الصادرات فمن الملاحظ أن قيمتها في ارتفاع لكن بنسب متفاوتة، إذ زادت نسبة نموها بشكل كبير سنة 2003 لتصل إلى 25.11% مقارنة بنسبه 2002 بعد ما كانت 3.54%، وبقيت متذبذبة الارتفاع ، ومن الملاحظ كذلك أن الصادرات الجزائرية يغلب عليها صادرات المحروقات، إذ تمثل 1433.0 مليار دينار مقابل 42.00 مليار دج للصادرات من البضائع الأخرى سنة 2001 الذي يجعلها تتسم بالتركيز السلعي أي الاعتماد على سلعة واحدة وهي البترول مما يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة ظروف السوق النفطية العالمية، "ويرجع التحسن في الصادرات إلى التحسن المسجل في أسعار النفط، حيث انتقل سعر البرميل24.80دولارسنة 2001 إلى 54.4 دولار سنة 2005"[2]، ثم إلى 80.15 دولار سنة 2010[3]، وبعدها انخفض معدل نمو الصادرات إلى33.45%- سنة 2009 "ما يعزى بشكل أساسي إلى إرهاصات الأزمة المالية العالمية وما سببته من كساد اقتصادي عالمي أثر على نسبة الصادرات الجزائرية"[4]، أما ابتداءا من سنة 2010 فقد سجل ارتفاعا في نسبة هذه الصادرات بسبب التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي ولكن يبقى دائما يغلب عليه تصدير المحروقات "إذ يستحوذ قطاع النفط على حصة الأسد في الصادرات الجزائرية"[5] على عكس الصادرات الغير نفطية (خارج المحروقات) التي سجلت نسبة نمو محتشمة. ورغم زيادة قيمة البضائع خارج المحروقات وكذلك الخدمات سنة 2013 اللتان وصلتا إلى 159.6 و311.7 مليار دج على التوالي مقارنة بنسبة 2001 إلا أن نسبة نمو الصادرات الكلية انخفضت إلى 7.54-% سنة 2013 الراجع إلى انخفاض في قيمة صادرات المحروقات التي انخفضت قيمتها بـ470.9 مليار دج السبب وراء ذلك هو"انخفاض أسعار البترول، التي انخفضت

---

[1]- سمير بوختالة ومحمد زرقون:" **دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة اقتصادية تحليلية**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية- عدد الثاني ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2015، ص:86.

[2]- سامية مقعاش:" **العملة الأوربية الموحدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر- باتنة الجزائر،2006-2007، ص:61.

[3]- أحمد دبيش ونسيمة اوكيل: "**الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس الجزائر، العدد 65، شتاء 2014،ص:164.

[4]- سفيان بن عبد العزيز: "**دعم وتطوير القطاع الخاص كألية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات**"،مجلة بحوث إقتصادية عربية- العددان: 61-62، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، شتاء ربيع 2013، ص:187

[5]- **المرجع السابق**،ص:187

من 109.96 دولار للبرميل إلى 62.93 دولار للبرميل من جانفي إلى ديسمبر سنة2014"[1] لتضل الصادرات خارج قطاع المحروقات هامشية مسجلة انخفاضا بنسبة 20.1 % سنة 2015 لتساهم بنفس السنة بـ5.46 % من إجمالي الصادرات[2]

الأمر الذي ينطبق على الميزان التجاري كذلك، إذ استمرت تغطية الصادرات للواردات في الارتفاع ابتداءً من سنة 2003 (بعدما انخفض سنة 2002) إلى سنة 2008 وتعود هذه الزيادة دائما إلى ارتفاع أسعار النفط غير أن هذا الارتفاع سرعان ما شهد انخفاضا كبيرا وصل إلى 57.9 مليار دج سنة2009 مقارنة ب2127.2 مليار دج سنة 2008 والذي يرجع إلى "موجة الكساد العالمي التي أصيبت به اقتصاديات العالم بسبب إفرازات الأزمة العالمية"[3]، ومن ثم عاود ارتفاعه ابتداءً من مطلع سنة 2010 بسبب التعافي الاقتصادي، ولكنه رجع وانخفض وواصل انخفاضه إلى أن وصل إلى467.7 مليار دج سنة 2013بسبب" تراجع قيمة صادرات المحروقات بنسبة تقارب 4.5 %"[4] والانخفاض المستمر في أسعار البترول. وعلاوة على ذلك ومن حيث تغطية الواردات بالصادرات فإن النتائج تدل على أنها انخفضت " من 118% سنة 2012 الى 108% سنة2013"[5]. وحسب تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإنه هناك عجز في الميزان التجاري بـ13.71 مليار دولار سنة 2015 ونسبة التغطية انخفضت إلى 73 % في نفس السنة"[6]اذ يمكن القول أن هيكل الاقتصاد الوطني هيكل أحادي التصدير ويكاد يكون أحادي المنتوج إذ يعتمد على قطاع المحروقات والذي تزيد قيمته ب 44 مرة عن قطاع خارج المحروقات. وكذليل على هامشية الصادرات خارج قطاع المحروقات "نجد أن معظمها تتركز أساسا في المواد الطاقوية وليست متأتية من جرّاء امتلاك شريحة واسعة من المؤسسات الإنتاجية الناشطة في الجزائر، كما أنها ليست صادرات متأتية من جراء امتلاك الجزائر لميزة نسبية أهلتها لإنتاجها بتقنية عالية أو بسعر منخفض ، اللهم إلا تلك الميزة النسبية المتأتية من الثراء الطبيعي"[7]

---

[1] Opec bulletin 1-2/15-p61

[2] www.andi.dz/index.php/statistique. (تم التصفح في 2016/03/18).

[3] -سفيان بن عبد العزيز: **مرجع سبق ذكره**،ص:188.

[4] -كوريا الجنوبية- الزيون الأول للجزائر- جمارك- 12935 / www.aps.dz/ar/Economie (تم التصفح في 2016/3/14) انخفاض فائض ميزان التجاري في يناير2015.

[5] -سمير بوختالة ومحمد زرقون: **مرجع سبق ذكره** ،ص:85.

[6] www.andi.dz/index.php/statistique (تم التصفح في 2016/03/18).

[7] مصطفى بن ساحة: "**اثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر-حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مذكرة ماجيستير، تخصص: تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية-الجزائر،2010-2011، ص:130.

الجدول رقم (3-4): تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2001-2013)

الوحدة: (مليار دج).

السنة	الصادرات من البضائع والخدمات						الواردات من البضائع والخدمات				الميزان التجاري
	البضائع			الخدمات	المجموع	معدل نمو الصادرات %	البضائع	الخدمات	المجموع	معدل نمو الواردات %	
	المحروقات		البضائع الأخرى								
	القيمة	%									
2001	1433.0	-11.0	42.00	75.9	1550.9	-10.60	791.5	139.2	930.7	8.57	620.2
2002	1445.0	0.8	57.5	103.3	1605.8	3.54	1001.0	158.1	1159.2	24.55	446.6
2003	1848.0	27.9	52.0	108.9	2009.0	25.11	1097.3	156.8	1254.0	8.18	755
2004	2277.7	23.3	56.8	128.4	2462.9	22.59	1357.2	219.9	1577.1	25.77	885.8
2005	3355.0	47.3	66.7	148.0	3569.6	44.93	1553.1	267.4	1820.4	15.43	1749.2
2006	3882.0	15.7	86.0	181.7	4149.7	16.25	1588.9	274.6	1863.5	2.37	2286.2
2007	4121.8	6.2	92.4	188.1	4402.2	6.08	1945.0	381.1	2326.1	24.82	2076.1
2008	4954.0	20.2	125.0	219.0	5298.0	20.35	2605.1	565.7	3170.8	36.31	2127.2
2009	3225.6	-34.9	77.4	222.8	3525.9	-33.45	2889.3	694.5	3583.8	13.03	57.9
2010	4220.1	30.8	120.5	269.5	4610.1	30.75	3042.5	725.5	3768.0	5.14	842.1
2011	5223.8	23.8	150.3	284.5	5658.6	22.74	3477.5	695.4	4172.9	10.75	1485.7
2012	5527.7	5.8	159.6	292.4	5979.8	5.68	3948.4	663.7	4612.1	10.53	1367.7
2013	5057.5	-8.5	159.6	311.7	5528.8	-7.54	4416.7	644.4	5061.1	9.74	467.7

- Source : Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014, ONS, N°710,(www.ons.dz), p :19-22
- وقام الباحث بحساب معدل النمو: الصادرات من المحروقات، الصادرات الكلية من البضائع و الخدمات، الواردات وقيمة الميزان التجاري.

ومما سبق نستنتج أن صادرات قطاع المحروقات تأخذ نسبة كبيرة جدا من إجمالي الصادرات مقارنة بالصادرات خارج قطاع المحروقات.

المطلب الثاني: تحليل واقع الصادرات الصناعية التحويلية في الجزائر(2001-2013)

الفرع الأول:تطور هيكل صادرات البضائع حسب قطاع النشاط (NSA)

تُمثل الصادرات من البضائع خارج المحروقات سنة 2012 ما نسبته 2.8% فقط، ولا تُمثل صادرات منتجات الصناعة التحويلية سوى 2.5% [1]،و تُمثل منتجات الكمياء، المطاط، البلاستيك الحصة الأكبر بنسبة 2.1% ،ثم منتجات فرع الصناعات الغذائية، التبغ،الكبريت بنسبة 0.5% مرتفعة عن سنة2001 حيث بلغت 0.1% ، منتجات فرع الصناعات الحديدية،المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية ب 0.1%

[1] د/ ريغي هشام،مرجع سبق ذكره،ص:281

منخفضة عن سنة 2001 حيث بلغت0.9% ، في حين أن باقي فروع القطاع الصناعي التحويلي تكاد لا تُذكر في هيكل الصادرات.

الجدول رقم (3-5): تطور هيكل صادرات البضائع حسب قطاع النشاط (2001-2013).

الوحدة: (%)

مدونة قطاع النشاط	التعيين	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
NSA 01	الزراعة، الصيد البحري، الصيد	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
NSA 02	الماء والطاقة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
NSA 03	المحروقات	96.5	96.3	97.3	94.4	98.1	97.9	97.8	97.5	97.7	97.4	97.2	97.2	96.9
NSA 05	المناجم والمقالع	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.2	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2
NSA 06	* ص ح م م ك	0.9	1.2	0.6	0.7	0.6	0.9	0.7	0.6	0.4	0.3	0.2	0.1	0.1
NSA 07	مواد البناء،السراميك، الزجاج	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0
NSA 09	كيمياء ومطاط، بلاستيك	2.1	1.9	1.7	1.5	1.0	0.8	1.1	1.3	1.3	1.5	1.8	1.9	2.1
NSA 10	الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5	0.4	0.4	0.5
NSA 11	صناعة النسيج، الألبسة، الخياطة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
NSA 12	صناعة الجلود والأحذية	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
NSA 13	صناعة الخشب، الفلين، الورق	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
NSA 14	صناعات أخرى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Sours:
- donneès 2001-2003: ONS: Evolution des èchonges èxterieurs de marchandises de 2001 à 2012, collection statistiques N° 182/2014, Sèrie E:statistiques Economiques N° 75, Mars 2014,P: 99.
- donneès 2004-2013: ONS: Evolution des èchonges èxterieurs de marchandises de 2004 à 2014, collection statistiques N° 194/2015, E:statistiques Economiques N° 84, octobre 2015, P: 97.

* الصناعات الحديدية المعدنية الميكانيكية الكهربائية

<u>لفرع الثاني: تطور معدل مجهود التصدير حسب قطاع النشاط (NSA):</u>

عند تحليلنا لمعدلات مجهود التصدير (Taux de l'effort à l'exportation) والذي تُمثل الحصة المئوية للإنتاج المباع إلى الخارج(المصدر)،[1] نجد أن ما يُصدر من إنتاج مختلف فروع القطاع الصناعي

1 ONS : Evolution des échanges éxterieures de marchandises de 2001 à 2012, Collection statistiques N° 182/2014, Série E: statistiques Economiques N° 75, Mars 2014, P. 7.

التحويلي سنة 2013 لا تُمثل إلا نسبة صغيرة جدا ماعدا فرع الكيمياء، المطاط، البلاستيك والذي يُصدر ما نسبته 59.5 % من إنتاجه، صناعة الجلود والأحذية بنسبة 32.5 %، في حين نجد باقي الفروع لا يتجاوز ما تُصدره من إنتاجها نسبة10.9 %، حيث يُصدر فرع صناعة الخشب، الفلين، الورق ما نسبته4.8 % من إنتاجه، فرع الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت ما نسبته 2.8%، فرع الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية بـ1.4 %، فرع مواد البناء، السيراميك، الزجاج بنسبة 1.6، فرع صناعات مختلفة بنسبة0.2 %، وفرع صناعة النسيج، الألبسة والخياطة بنسبة 0.1%

الجدول رقم (3-6): تطور معدل مجهود التصدير حسب قطاع النشاط (NSA) 2001-2013.

الوحدة: (%)

مدونة قطاع النشاط	التعيين	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
NSA 02	الماء والطاقة	0.2	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0
NSA 03	المحروقات	72.9	71.4	76.1	770	81.6	80.8	80.9	83.1	79.4	82.4	84.8	88.4	86.1
NSA 05	المناجم و المقالع	16.8	18.4	9.7	18.9	13.5	17.8	21.7	34.5	27.4	13.1	25.7	26.5	17.7
NSA 06	ص ح م م ك	15.4	18.9	10.5	12.8	17.6	28.8	20.4	17.6	5.4	5.2	3.3	2.1	1.4
NSA 07	مواد لبناء والسراميك، الزجاج	0.3	0.1	0.1	0.1	0.1	1.9	0.6	3.1	2.3	2.4	2.1	1.4	1.6
NSA 09	كيمياء، مطاط، بلاستيك	64.6	49.0	55.3	54.0	52.3	32.5	41.3	57.0	33.8	49.4	67.7	66.2	59.9
NSA 10	الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت	0.2	0.4	0.5	0.7	0.6	0.8	0.8	0.9	0.5	2.9	2.9	2.4	2.8
NSA 11	صناعة النسيج،الألبسة، الخياطة	0.8	0.6	0.6	0.7	0.5	0.8	1.4	0.7	0.4	0.5	0.1	0.1	0.1
NSA 12	صناعة الجلود والأحذية	20.0	27.7	23.1	14.5	8.4	18.7	20.1	19.9	14.3	21.4	37.3	29.2	32.5
NSA 13	صناعة الخشب، الفلين، الورق	4.2	4.8	5.0	4.6	4.3	3.2	3.6	2.8	2.0	2.4	4.7	3.2	4.8
NSA 14	صناعات مختلفة	0.3	0.1	0.5	0.1	0.1	0.6	0.7	0.1	0.0	0.1	0.0	0.2	0.2

Sours:

- donneès 2001-2003: ONS: Evolution des èchonges èxterieurs de marchandises de 2001 à 2012, collection statistiques N° 182/2014, Sèrie E:statistiques Economiques N° 75, Mars 2014,P: 158.
- donneès 2004-2013: ONS: Evolution des èchonges èxterieurs de marchandises de 2004 à 2014, collection statistiques N° 194/2015, E:statistiques Economiques N° 84, octobre 2015, P: 155.

المطلب الثالث: تحليل واقع الواردات الصناعية التحويلية في الجزائر (2001-2013)

الفرع الأول:تطور هيكل واردات البضائع حسب قطاع النشاط (NSA)

تمثل الواردات من المنتجات الحديدية، المعدنية ،الميكانيكية ، الكهربائية حصة الأسد حيث مثلت نسبة 49.0% من إجمالي الواردات من المنتجات الصناعية التحويلية رغم انخفاضها عن سنوات سابقة،إذ بلغت أقصاها سنة 2009 بنسبة تصل إلى 63.9% " وتبقى السوق الجزائرية بحاجة إلى 5 ملايين طن لتغطية حاجياتها من قطاع الصلب والحديد"[1]، الذي يبين أهمية من جهة وعدم قدرة الجزائر على توفير احتياجاتها من هذا القطاع من جهة أخرى ، والذي يفسر كذلك" بمرور صناعة الصلب العالمية في العقود الأخيرة بمرحلة جديدة غير مسبوقة،أهم ملامحها توسع كبير في الإنتاج وتطور هائل في تكنولوجيا الصناعة الحديدية الذي أدخل القطاع في منافسة عالمية وانخفاض أسعاره " [2]، مما أدى بالجزائر إلى زيادة الاعتماد على الواردات منه ،تليه بعد ذلك المنتجات الكيميائية ، المطاطية ، البلاستيكية ب 13.2 % ، ثم منتجات الصناعة الغذائية،التبغ ،الكبريت الذي يعكس ضعف القطاع الفلاحي عن تلبية الاحتياجات من المنتجات الغذائية،ثم منتجات الخشب الفلين، الورق بـ 3.6% ، النسيج،الألبسة،الخياطة بـ 1.6% ، منتجات مواد البناء،السيراميك، الزجاج بـ 1.3% ،منتجات الصناعات المختلفة بنسبة0.7% ، منتجات الجلود و الأحذية 0.4%. الأمر الذي لا ينطبق على باقي الواردات من الصناعة و التي تعتبر غير تحويلية فإذا أخذنا على سبيل المثال قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي بقيت نسبة نمو وارداته ثابتة ، وانخفضت هذه النسبة في العام الأخير،كذلك في قطاع المحروقات الأمر الذي يرجع إلى الاستفادة الكبيرة من تطبيق سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي ورفع معدلات نمو تلك القطاعات، وبالتالي انخفاض في وارداتها ، ذلك ما يتلخص في الجدول التالي :

[1]- سمير بوختالة ومحمد زرقون: **مرجع سبق ذكره**، ص: 86.
[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015: **"صندوق النقد الدولي- مفاهيم ومصطلحات "**، ص: 92.

الجدول رقم (3-7): تطور هيكل واردات البضائع حسب قطاع النشاط (NSA) 2001-2013.

الوحدة: (%)

مدونة قطاع النشاط	التعيين	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
NSA 01	الزراعة، الصيد البحري، الصيد	13.4	15.6	13.0	11.8	10.6	10.0	9.9	12.8	8.5	7.4	11.7	8.9	8.9
NSA 02	الماء و الطاقة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
NSA 03	المحروقات	1.0	0.7	0.6	0.5	0.4	0.5	0.6	0.9	0.8	1.8	1.9	9.8	8.0
NSA 05	المناجم والمقالع	0.9	1.0	0.7	0.8	1.3	1.3	1.1	1.0	0.9	1.0	0.9	0.3	0.3
NSA 06	ص ح م م ك	49.5	49.0	51.0	53.2	56.4	57.1	57.2	58.6	63.9	60.6	54.1	49.0	49.0
NSA 07	مواد البناء، السيراميك، الزجاج	1.6	1.8	2.3	1.4	1.2	1.3	1.1	0.9	1.0	1.6	1.4	1.3	1.3
NSA 08	البناء والأشغال العمومية	0.0	0.3	0.5	0.4	0.4	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
NSA 09	كمياء، مطاط، بلاستيك	13.4	13.6	13.7	13.6	13.2	13.0	12.5	11.3	11.0	12.0	12.4	13.2	13.2
NSA 10	الصناعات الغذائية، التبغ الكبريت	13.2	11.1	10.7	11.4	9.4	10.1	10.2	9.1	8.3	9.3	11.6	11.1	11.1
NSA 11	صناعة النسيج، الألبسة، الخياطة	1.6	1.5	1.4	1.2	1.3	1.2	1.2	0.9	1.1	1.3	1.4	1.6	1.6
NSA 12	صناعة الجلود و الأحذية	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4
NSA 13	صناعة الخشب، الفلين، الورق	4.4	4.3	4.3	4.1	3.7	4.0	4.5	3.4	3.4	3.7	3.5	3.6	3.6
NSA 14	صناعات أخرى	0.8	0.8	1.4	1.2	1.4	1.0	1.2	0.6	0.7	1.0	0.6	0.7	0.7
	المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Sours:

- donneès 2001-2003: ONS: Evolution des èchonges èxterieurs de marchandises de 2001 à 2012, collection statistiques N° 182/2014, Sèrie E:statistiques Economiques N° 75, Mars 2014,P: 24.
- donneès 2004-2013: ONS: Evolution des èchonges èxterieurs de marchandises de 2004 à 2014, collection statistiques N° 194/2015, E:statistiques Economiques N° 84, octobre 2015, P: 22.

الفرع الثاني: تطور معدل الاختراق حسب قطاع النشاط(NSA)

يمثل معدل الاختراق (Taux pénétration) : الحصة المئوية للواردات في السوق الداخلي، و السوق الداخلي هنا يساوي مجموع الإنتاج ، الواردات و الحقوق الجمركية ناقص صادرات خارج الهوامش التجارية وهوامش النقل و مصححة من الضرائب الأخرى و الإعانات الأخرى على المنتجات [1]

[1]- ريغي هشام: ، **مرجع سبق ذكره،** ص: 279.

وكما يُظهره الجدول رقم 3-8، ففي سنة 2013 تمثل المنتجات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية المستوردة ما نسبته 86.7% من السوق الداخلي من تلك المنتجات، منتجات الخشب، الفلين، الورق بـ78.8% ، منتجات الكيمياء، المطاط، البلاستيك بـ 78.5% ، المنتجات الجلدية والأحذية بـ 79.1%،منتجات النسيج، الألبسة، الخياطة بـ 62.9% ، منتجات مواد البناء، السيراميك، الزجاج بـ 39.5%، منتجات الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت بـ 32.1 %.

الجدول رقم (3-8): تطور معدل الاختراق حسب قطاع النشاط (NSA) 2001-2013.الوحدة: (%)

مدونة قطاع النشاط	التعيين	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
NSA 02	الماء والطاقة	0.01	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
NSA 03	المحروقات	1.45	1.11	1.11	1.04	0.86	0.89	1.20	2.34	2.77	5.65	6.56	18.5	29.8
NSA 05	المناجم و المقالع	42.68	53.32	43.29	56.17	63.84	60.97	58.82	58.36	56.23	53.16	52.21	27.4	25.2
NSA 06	ص ح م م ك	83.49	85.95	84.57	86.97	89.0	90.55	89.94	90.67	87.98	87.47	86.97	86.2	86.7
NSA 07	مواد لبناء والسراميك، الزجاج	18.10	21.65	28.37	20.08	18.31	18.76	17.61	19.09	21.95	29.57	26.97	29.0	39.5
NSA 09	كيمياء، مطاط، بلاستيك	85.87	81.25	84.81	85.95	86.13	75.55	87.41	85.01	78.57	84.24	90.17	77.8	78.5
NSA 10	الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت	18.29	18.66	19.43	23.63	22.46	23.21	25.69	27.94	25.92	28.49	33.27	32.6	32.1
NSA 11	صناعة النسيج،الألبسة، الخياطة	23.91	26.40	25.13	27.06	29.65	28.89	33.58	35.98	40.87	47.05	51.72	58.5	69.9
NSA 12	صناعة الجلود والأحذية	31.7	36.07	39.52	40.26	43.83	49.94	55.15	58.43	61.39	65.73	77.03	73.08	79.1
NSA 13	صناعة الخشب، الفلين، الورق	55.57	58.74	60.45	62.49	62.83	64.64	72.28	71.92	73.16	75.44	77.21	78.3	78.8
NSA 14	صناعات مختلفة	11.81	14.41	22.20	22.52	27.26	22.15	29.71	21.35	24.69	34.43	27.21	-0.5	-2.1

Sours:

- donneès 2001-2003: ONS: Evolution des èchonges èxterieurs de marchandises de 2001 à 2012, collection statistiques N° 182/2014, Sèrie E:statistiques Economiques N° 75, Mars 2014,P: 158.
- donneès 2004-2013: ONS: Evolution des èchonges èxterieurs de marchandises de 2004 à 2014, collection statistiques N° 194/2015, E:statistiques Economiques N° 84, octobre 2015, P: 155.

المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير الصناعي

المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي التحويلي

إن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في مختلف فروع القطاع الصناعي التحويلي، فإجمالا إنتقل عدد تلك المؤسسات من 43513 مؤسسة سنة 2003 إلى 70840 مؤسسة خلال السداسي الأول من سنة 2013. وبالرغم من هذا الارتفاع، انخفضت حصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التحويلية الخاصة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من 20.92% سنة 2003 إلى 12.24% سنة 2013. ونلاحظ فرع الصناعات الغذائية يستحوذ على عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 21022 مؤسسة سنة 2013 مرتفعة بذلك عن سنة 2003 حيث بلغت 13058 مؤسسة. يليها فرع صناعة الخشب والورق بـ 15157 مؤسسة مرتفعة من 8401 مؤسسة سنة 2003. ثم فرع الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية والكهربائية بـ 10875 مؤسسة من 6754 مؤسسة .ثم فرع مواد البناء بـ 9337 مؤسسة من 5766 مؤسسة، فرع صناعة النسيج بـ 5430 مؤسسة من 3624 مؤسسة، صناعات مختلفة بـ 4196 مؤسسة من 2912 مؤسسة، وأخيرا فرع صناعة الجلود بـ 1834 مؤسسة من 1384 مؤسسة.

الجدول رقم (3-9): تطور عدد م ص م في قطاع الصناعة التحويلية (2003-2013).

السنوات	ص ح م م ك	مواد البناء	كيمياء، مطاط، بلاستيك	الصناعات الغذائية	صناعة النسيج	صناعة الجلد	صناعة الخشب والورق	صناعات مختلفة	مجموع الصناعات التحويلية	مجموع م ص م الخاصة	حصة الصناعات ص م التحويلية في م ص م الخاصة
2003	6754	5766	1614	13058	3624	1384	8401	2912	43513	207949	20.92
2004	7126	5949	1727	13673	3734	1459	9000	3061	45729	225449	20.28
2005	7516	6138	1850	14474	3881	1523	9612	3191	48185	245842	19.60
2006	7906	6369	1967	15270	4019	1558	10300	3297	50686	269806	18.79
2007	8353	6748	2084	16109	4152	1628	11059	4346	53579	293946	18.23
2008	8794	7154	2205	17045	4291	1667	11848	3564	56586	392013	14.43
2009	9174	7498	2312	17679	4316	1650	12530	3644	58803	455398	12.91
2010	9556	7854	2446	18394	4493	1677	13063	3745	61228	482892	12.68
2011	9900	8225	3603	19172	4727	1718	13701	3844	63890	511856	12.48
2012	10350	8802	2803	20198	5082	1764	14510	4008	64517	550511	12.26
2013*	10875	9337	2989	21022	5430	1834	15157	4196	70840	578586	12.24

Sources :

-statistique 2013 : Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 1er semestre 2013, novembre 2013, N° 23,p :10, p:16

(م ص م ا لخاصة)

- د/ ريغي هشام:"**التحرير الاقتصادي واسواق العمل -حالة القطاع الصناعي في الجزائر**"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة-، السنة الجامعية 2014-2015، ص:307.

- وقام الباحث بحساب حصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التحويلية في م ص م الخاصة لسنة 2013.

* احصائيات السداسي الاول فقط من سنة 2013.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات

"يمتلك الحجم الصغير للمؤسسات الصناعية مزايا نوعية تساعد المؤسسات الصغيرة على التصدير تتمثل فيمايلي:

- **القدرة على التكييف و المرونة:** إن قدرة هياكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التكييف يمكنها أن تعدل من برامج إنتاجها طبقاً لإحتياجات الأسواق الخارجية، نظراً إلى ما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع رأس المال المستثمر، ومن ثم تكون أقدر على تلبية إحتياجات أسواق التصدير و كسب أسواق خارجية لمنتجاتها.

-**التخصص:** يؤكد بعض الكتاب أن التخصص في مجال إنتاجي واحد يشكل الخيار الأفضل لدخول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الأسواق الدولية.

-**التجديد:** إن مرونة المؤسسات الصغيرة هي في التكييف مع المستجدات و التغيرات السريعة في رغبات المستهلكين و توقعاتهم وتحركات المنافسين في الأسواق.

وتساهم المشروعات الصناعية الصغيرة و المتوسطة بشكل هام في إجمالي الصادرات للعديد من الدول، حيث تصل مساهمتها في الصادرات الصينية إلى 60%، وفي تايوان إلى 56%، وفي هونغ كونغ إلى 70%، وكوريا 43%"[1].

"كما أن منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمر عادة بعدة مراحل حتى تصل إلى الأسواق الدولية و من هذه المراحل:

أ/ التصدير مباشرة، وهذا في أغلب الحالات لن يكون سهلا بحكم القدرات التنافسية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة.

ب/ التصدير بطريقة غير مباشرة وهذا يعني أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلجأ إلى المؤسسات الخاصة التى تسمى مؤسسات التصدير والإستراد للاستعانة بها في تصريف منتجاتها في السوق الدولية وإيجاد عملاء لها.

ج/ المشاركة بمنتجاتها في منتوج آخر عن طريق التكامل مع مؤسسات كبرى وبالتالي تصدر منتجاتها عن طريق هذه المؤسسات التي تتعامل معها مثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنتج لصالح صناعة السيارات أو الأجهزة الإلكترونية وغيرها، فكبريات الشركات الأمريكية تشتري ما يقارب 56% من احتياجاتها من مؤسسات صغيرة و متوسطة، وفي اليابان تنتج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المنتجات الصناعية التي يتم تصديرها فيما بعد أو تقدم خدمات للشركات الكبرى ذات القدرة التصديرية كالأجهزة الالكترونية وصناعة الآلات بمختلف أنواعها"[2].

[1] د/ريغي هشام:**مرجع سبق ذكره**،ص-ص:317-318.

[2] علوني عمار: "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية -حالة ولاية سطيف**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العاوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس- سطيف، 2010، ص:88.

"وفي الجزائر ترتكز إستراتيجية الدولة على إيجاد بديل للتنمية متمثل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كمرحلة أولى ثم إشتراكها في تنمية الصادرات خارج المحرقات"[1]. "إلا أنه في الواقع فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات ضعيف وهذا راجع إلى:

1-غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تدرج التصدير ضمن أهدافها، بل تكتفي فقط بالتعامل مع السوق المحلية.

2-لا يوجد إطار فعال يسمح لها بدخول الأسواق الدولية على الرغم من وجود بعض الهيئات التي تشجع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التصدير و دخول الأسواق الدولية، نذكر منه الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية، أسندت له مهمت ترقية الصادرات خارج المحروقات و المشاركة في وضع الإستراتيجيات الوطنية لترقية الصادرات، بالإضافة إلى تقديم كل المعلومات ذات الفائدة بالنسبة للمؤسسات الخاصة أو العامة عن التجارة الدولية و الأسواق الدولية، الغرفة الجزائرية للصناعة و التجارة، مهمتها الأساسية التكفل بمصالح العاملين في مجال الأعمال تجاه السلطات المحلية، بالإضافة إلى تقديم كل المعلومات عن النشاطات الصناعية و التجارية ومكان توجدها، الوكالة التجارية لتأمين وضمان الصادرات أنشأت بعقد موثق تم الاكتتاب فيه بحصص متساوية بين خمسة بنوك هما، البنك الوطني، البنك الخارجي، القرض الشعبي، بنك التنمية وبنك التنمية المحلية وخمسة مؤسسات تأمين منها الشركة الجزائرية للتأمين، الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين، وغيرهما من شركات التأمين النشطة في السوق الجزائرية، و المهمة التي أوكلت إلى هذه الوكالة تتمثل أساسا في تأمين المخاطر الناجمة عن التصدير، كما تم إنشاء عدة هيئات أخرى من أجل تدعيم الصادرات خارج المحروقات و التكفل بإنشغالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالدرجة الأولى مثل الشركة الجزائرية للمعارض، والجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين التي أنشأت في 20 جوان 2001 من أجل الدفاع عن حقوق المصدرين، بلغ عدد المنخرطين فيها حوالي 100 مصدر من أصل 400 مصدر لحد الآن.

3-الدراسات الإقتصادية سواء على المستوى الإقتصاد الكلي أو الجزئي مازالت بعيدة عن واقع التحولات التي عرفها الإقتصاد الجزائري.

4- النقص الكبير في التأطير وخاصة الإطارات المختصة في مجال التصدير و التجارة الدولية.

[1] عماري جمعي:"**إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص تسيير المؤسسات ، جامعة الحاج لخضر- باتنة ،2011، ص:196.

5- قلة المعلومات حول الأسواق الدولية.

6- ضعف معدل صرف الدينار الذي أثر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث القدرة على التصدير.

7- الفارق الكبير في استخدام التكنولوجيات المتطورة في المؤسسات الجزائرية و المؤسسات في البلدان الأخرى.

8- ضعف جودة المواد المستخدمة في الإنتاج وحتى المواد الخام المستوردة لا تطابق في كثير من الأحيان مع المواصفات الدولية.

9- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تملك المعلومات الكافية عن الأسواق، بالإضافة إلى تداخل صلاحيات العديد من الجهات وهي الجمارك، النقل، البنوك، التأمينات، المصالح الجبائية، مؤسسات الدعم...الخ، و التى لها علاقة بالتصدير"[1].

"من جهة أخرى يُفسر ضعف صادرات الصناعات التحويلية في الجزائر من خلال ضعف معدلات مجهود التصدير، بهيمنة الصناعات الصغيرة و المتوسطة على أغلب القطاع الصناعي التحويلي(99.69%). فهذه المؤسسات تفتقر إلى القدرة على إختراق الأسواق الخارجية بمنتجات ذات جودة أقل وتكاليف أعلى من مثيلاتها في الأسواق الخارجية، وعلى العكس من ذلك، تكون المنشآت الكبيرة عادة أكثر قدرة على توفير أسواق واسعة لتصريف منتجاتها سواء من خلال الإنفاق على الدعاية و الإعلان أو تنويع المنتجات.

ومازالت الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تفتقد للموارد البشرية و المالية و التقنية اللازمة لمواجهة المنافسة الدولية الجديدة، فأغلب تلك الصناعات تعاني إهتلاك و تقادم التجهيزات التي تعود إلى التسعينات ما أدى إلى إرتفاع تكاليف منتجاتها، وإنخفاض في الجودة التي تسمح لها بمنافسة المنتجات الأجنبية[2]".

[1] علوني عمار: **مرجع سبق ذكره**، ص-ص:154-155.

[2] ريغي هشام: **مرجع سبق ذكره**، ص:318.

ولا بد من تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإستثمار في القطاع الصناعي التحويلي كخطوة أولى ثم التصدير كخطوة ثانية. "وتتطلب عملية تنمية وجذب الإستثمارات في القطاع الصناعي إجراءات عديدة أساسية أهمها:

التعاون مع هيآت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التشغيل لتحفيز الشباب المبادرة للاستثمار في مجال الصناعة.-

- القيم بالترويج للاستثمار الصناعي في السياسة الحكومية للإستثمار.
- التعاون مع الصناعيين لعرض مشاريع صناعية تساهم في التكامل الصناعي.
- إنشاء وحدات خدمة المستثمر الصناعي، تقوم بتقديم المشورة الفنية ة إعداد دراسات الجدوى الإقتصادية و الفينة، و دراسات الصوق، وتوفير المعلومات عن موردي الآلات و المعدات و المواد الأولية.
- وضع خارطة إستثمارية للمواد الأولية المتوفرة محلياً.
- وضع خطة للإستثمارات الصناعية المطلوبة تشجع على الاستثمار في:
  - الصناعات التكاملية المطلوبة بين حلاقات الإنتاج في الصناعات القطاعية، خاصة في مجال الصناعات الأساسية، وإقامة مجمعات صناعية عنقودية.
  - الصناعات المولدة لفرص العمل من خلال زمرة هذه الصناعات وبيانها للمستثمرين.
  - الصناعات التي تسهم في تنمية الصادرات غير النفطية.
  - الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والقدرة التنافسية.
  - الصناعات التي تعتمد على المواد الخام الوطنية.
  - الصناعات التحويلية الزراعية الصغيرة و المتوسطة في الريف و المناطق النائية.
  - إنشاء حاضنات للصناعات التحويلية الصغيرة و المتوسطة.
  - تشجيع الصناعات المستقبلية.
- العمل على إستقطاب المؤسسات التي تكون مستعدة لتحمل تكلفة إنشاء مراكز البحث و التطوير.
- العمل على استقطاب المؤسسات التي تكون مستعدة لتحمل تكلفة إنشاء مراكز البحث و التطوير التي تصبح مصدراً مستقبلياً للتطوير التقني.

- الاهتمام بإقامة المشروعات المشتركة بين القطاعين العام و الخاص، تدعيماً للجهود المشتركة في مجال تنمية الصناعات الوطنية.
- العمل المستمر على تطوير مناخ الاستثمار الصناعي، لكي يصبح أكثر ملائمة و مقدرة على جذب المزيد من الأموال و المدخرات، خاصة إصدار التشريعات اللازمة لتطوير المناخ الاستثماري في المناطق الحرة (منطقة بلارة مثلا) و المناطق الحدودية.
- وضع بيانات عن المشاريع الاستثمارية الصناعية المستهدفة في متناول المتعاملين، بطرق سهلة مع تحديثها بشكل مستمر ودوري.
- تفعيل دور الملحقات الاقتصادية بالسفارات لتقوم بالترويج للاستثمار الصناعي، لغرض جذب المستثمرين الجزائريين في الخارج.

إعداد لائحة سنوية بالصناعات ذات الأولوية واستفادتها من ميزات خاصة ومنها إعفاءات من الضرائب و الرسوم على مختلف أنواعها، وإدراج مشاريع المناطق والصناعات ذات الميزة التنافسية إلى لائحة المشاريع الإستراتيجية"[1].

[1] عماري جمعي: **مرجع سبق ذكره**،ص-ص:201-203.

خاتمة الفصل:

إستعرضنا في هذا الفصل واقع الصادرات الصناعية التحويلية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها في الجزائر فبالرغم من الزيادة المعتبرة التي عرفتها الصناعات الصغيرة والمتوسطة التحويلية إلا أنه يعتبر ضعيف مقارنة بمجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

الخاتمة

الخاتمة العامة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أبرز التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول و تتفاوت في مفهومها ومعايير تصنيفها بين الدول المتقدمة و النامية، وبشكل عام تشير المؤسسات الصغيرة إلى تلك المؤسسات التي تعمل بها ما لا يقل عن 10 عمال ولا يتجاوز 50 عامل، أما المؤسسات المتوسطة فيشغل بها ما لا يقل عن 50 عامل ولا يتجاوز 250 عامل، بالإضافة إلى ذلك هنالك ما يسمى بالمؤسسات المصغرة التي هي كل عمل تجاري يستخدم مابين عامل واحد و تسعة عمال، و ترتكز التعاريف المقدمة على عدة معايير منها المعايير الكمية التي تتمثل في معيار عدد العاملين، معيار رأس المال، معيار المستوى التكنولوجي المستخدم، كمية و قيمة الإنتاج أو حجم المبيعات.

و تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و التأكيد على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات و الذي يتلخص في توفير فرص عمل جديدة، تكوين الإطارات المحلية، توزيع الصناعات وتوزيع الهيكل الصناعي، تقديم منتجات وخدمات جديدة، توفير احتياجات المشروعات الكبيرة، وتدعيم المشاركة في تنمية الاقتصاد القومي، تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع، المساهمة في التوزيع العادل للدخول.

فهي كما أسلفنا توفر مناصب شغل وتكثف النسيج الصناعي و تدعم الصناعات الكبيرة...إلخ. ولهذا أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رائدا حقيقيا للتنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها قطاعا منتجا للثروة وفضاء حيوي لخلق فرص العمل وبالتالي فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية، ولكنّ الذي يجب أن يشير إليه في هذا المقام أن هذه المؤسسات أن تكون لها هذه الأدوار وهذه المكانة، ولم يستطيع أن تحقق الأهداف المرجوة منها إلا إذا توفر لها المحيط المناسب و المساعد على النشاط من خلال تقديم المساعدات والتسهيلات لها من طرف السلطات المعنية، ووعيا منها لهذه الجوانب وانطلاقا من إرادتها السياسية لتدعيم هذا القطاع، قامت السلطات الجزائرية باستحداث الهياكل والمراكز من بينها وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية وكذا صندوق ضمان القروض.

وسعيا وراء تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و تحسين قدراتها التنافسية و تمكينها من مواكبة التطورات و التحولات الاقتصادية الحاصلة، في ظل هيمنت التجمعات والتكتلات الاقتصادية في مختلف الأسواق العالمية، أعدت الوزارة الوصية برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقيمة 1 مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013.

فالوضعية التي آلت إليها المؤسسة الاقتصادية في الجزائر خلال نهاية الثمانينات أدت إلى اتخاذ إجراءات لإصلاح الوضع من خلال عملية إعادة الهيكلة العضوية و المالية، ثم استقلالية المؤسسات وأخيرا إعادة

الهيكلة الاقتصادية و الصناعية، وثم اختيار قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأحد الركائز التي يعتمد عليها من أجل إنعاش الاقتصاد الجزائري، حيث تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل توجيه مبادرات القطاع الخاص إلى الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة ودفعه إلى العمل الإنتاجي، و فتح المجالات أمامه للمشاركة بصفة فعّالة في الكثير من النشاطات الاقتصادية و الإنتاجية التي كانت حكراً على القطاع العام لمدة طويلة، ومن أجل ذلك قامت السلطات الجزائرية بإصدار مجموعة من القوانين نذكر بعضها في النقاط التالية:

– صدور قانون النقد و القرض في 14 افريل 1990 مكرساً مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، وتشجيع كل أشكال الشراكة.

– صدور المرسوم التنفيذي رقم 94–24 الصادر بتاريخ 18 جويلية 1994 الخاص بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– صدور الأمر رقم 1–3 المؤرخ في 20 أوت 2001 الخاص بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و القانون رقم 01–18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لبرقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

– صدور قانون الخوصصة سنة 1995.

كما أنشأت الحكومة الجزائرية صندوق لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والتي خصصت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعملية تجديد التجهيزات، و التوسيع في المشاريع وهذا بالإضافة إلى هيئات أخرى.

لهذا ارتأينا إبراز آليات ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكيفية تأهيلها، للنهوض بهذا القطاع ومرافقته، وبصفة عامة تتمثل أهداف عملية التأهيل في ترقية و تطوير محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تحسين تسييرها و تنافسيتها، بالإضافة إلى توفير مناصب شغل.

كما قمنا بإبراز مشاكل القطاع الصناعي بما يتميز به من خصائص التي تشير بمجملها إلى ضعف هذا القطاع الذي يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات وفي المقابل تدني صادرات قطاع الصناعة التحويلية التي لا تتجاوز نسبة 5% منذ عدة سنوات.

وبالرغم من وجود كل هذه المشاكل و العراقيل و الضعف التي يستحوذها إلا أن لهذه الأخيرة آثار هامة على كافة المستويات و الأصعدة فهي عامة الاقتصاد وطريقة تنميته وازدهاره، فالصناعة التحويلية تقلل

من الاعتماد على الاستيراد لسد الاحتياجات داخل الدول، حيث يعمل الاستيراد على ضياع موارد الدولة المالية عن طريق الإنفاق الذي يمكن أن يتحول لإيرادات إذا أصدرت المنتجات إلى الدول الأخرى بجودتها و سعرها مما يجعل لها ميزة تفصيلية لدى الناس.

2/ إخبار الفرضيات:

بناءا على الفرضيات المقدمة تأتي الى اختبار مدى صحتها وتوضيحها في ما يلي:

1- تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلك المشروعات التي تتميز بانخفاض رأس مالها، وقلة عدد عمالها، وصغر حجم مبيعاتها، وقلة الطاقة اللازمة للتشغيل ويستند تعريف المؤسسات على عدة معايير للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويختلف اعتماد هذه المعايير من دولة إلى أخرى والهدف من هذه التفرقة توضيح قدرة المؤسسات الكبيرة من حيث رأس المال المستثمر، وعدد العمال المستخدمين، ورقم الأعمال، ومن حيث الاستقلالية في تسيير المشروع مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتصف بمحدودية قدراتها، وهو ما يسمح لنا بتأكيد صحة الفرضية الأولى.

2- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعّالة و أساسية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية، بحيث تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعتبر المركز الرئيسي لها وتبرز أهميتها بقيامها بدور فعال في خلق فرص العمل، ورفع القيمة المضافة ، ومساهمتها في تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة، ومساهمتها بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام، وكذا تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هامًا في تحقيق الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي نظراً لسهولة تكيفها مع مستجدات السوق مما يجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يسمح لنا بتأكيد صحة الفرضية الثانية.

3- على الرغم من الجهود التي بذلت لم يصبح قطاع الصناعة التحويلية قوة محركة للاقتصاد،وتستمر المنتجات النفطية في الهيمنة على النشاط الإقتصادي الجزائري وهو ما يسمح لنا بتأكيد صحة الفرضية الثالثة والرابعة.

3/ نتائج البحث: من مجمل ما تقدم يمكن إستخلاص النتائج التالية:

1- بالرغم من أن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكتفيه بعض الغموض نتيجة لعدم إيجاد تعريف دقيق يلقى قبولا لدى الخبراء و المفكرين وحتى الدول، فلهذا لم يمنع من وجود بعض المحاولات لتعريفها من طرف منظمات دولية وكذا دول بناءا على مقومات بنائها الاقتصادي و الظروف السائدة بداخلها، وكذا تحديد التصنيف والشكل الذي يلاءم سيرورتها الإنمائية و التطورية.

2- إن قيام الحكومة الجزائرية مؤخرا بعدة إجراءات يشمل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيساهم بدون شك في تطوير هذا القطاع وتشجيع الشباب الجزائري على التوجه إليه و إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

3- بالرغم من مختلف الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص إلا أنّ مجال تصدير الصناعات خارج المحروقات في هذا القطاع يبقى ضعيف مما يستوجب بذل الكثير من الجهد في هذا المجال.

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي التحويلي، بصورة هامة و بالرغم من هذا التطور فإن الاداء يبقى ضعيف وهو ما يثبت صحة الفرضية.

قائمة المراجع

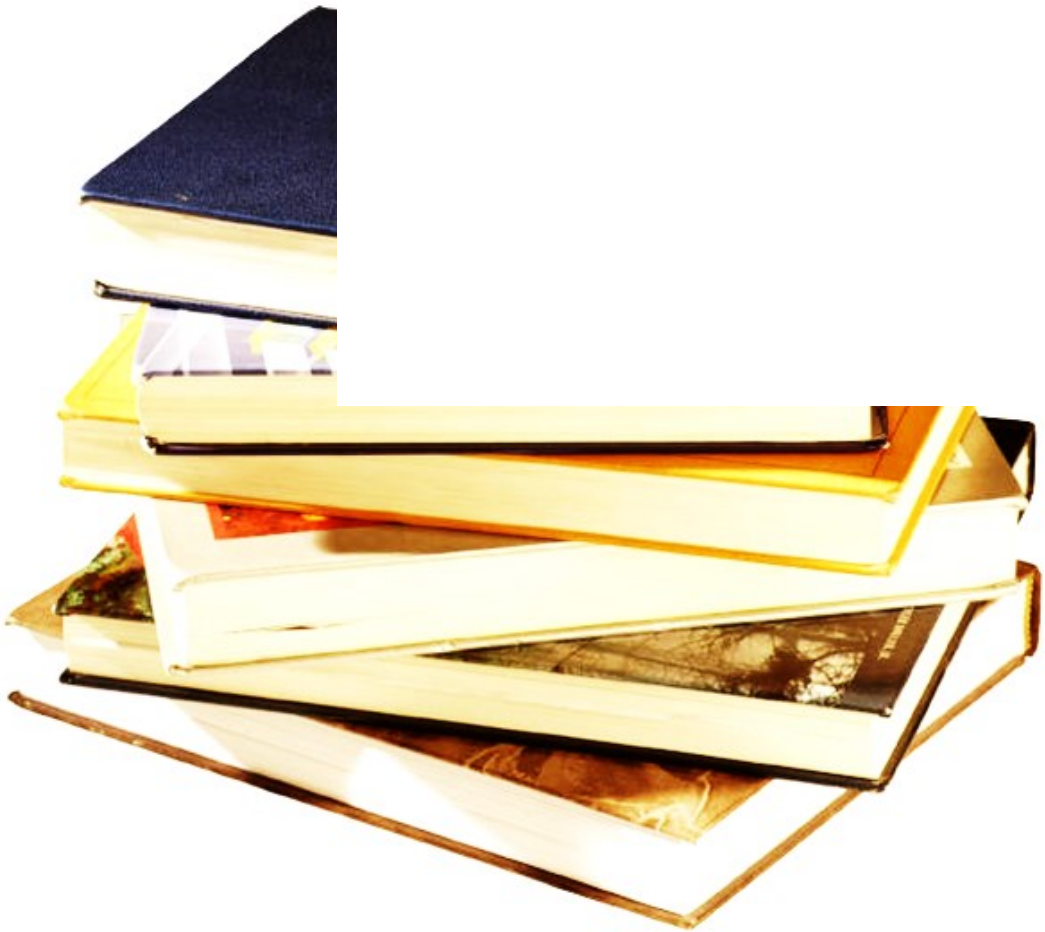

الكتب:

- بلال محمود الوادي، ليث عبد الله القهيوي: "المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية للوطن العربي"، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- ماجدة العطية: "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار الكبيرة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2004.
- جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عبد: " إدارة المشاريع الصغيرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2004.
- أيمن علي عمر: "إدارة المشروعات الصغيرة–مدخل بيني مقارن–"، دار الثقافة، عمان–الأردن، 2006.
- بوعشة مبارك: "قضيا إقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرين –التحديات الفرص الأفاق"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2009.
- د/مدحت كاظم القريشي: أستاذ الاقتصاد الصناعي المشارك، "الاقتصاد الصناعي"، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، الطبعة العربية الأولى، 2001.
- د/عبد الحسين وادي العطية: "الاقتصاديات النامية–أزمات وحلول"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة العربية الأولى، 2001.
- نداء محمد الصوص: "التجارة الخارجية"، مكتبة المجتمع العربيي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
- د/عطا الله الزيون: "التجارة الخارجية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2015.
- عمر صخري: "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون–الجزائر، الطبعة 6، 2008.

الرسائل:

- بولحليب سمية: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة المستار في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة، 2013.
- طالبي خالد: "دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، أطروحة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، جامعة منتوري – قسنطينة، 2011.
- زوينة محمد الصالح: "أثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، أطروحة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007.

- عمران عبد الحكيم: "إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، 2006–2007.
- د/ريغي هشام: "التحرير الإقتصادي وأسواق العمل–حالة القطاع الصناعي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار–عنابة، 2014–2015.
- سلطاني محمد رشدي: "التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر–واقعه أهميته وشروط تطبيقه"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، 2008.
- يلحمدي سيد علي: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الإقتصادية في ظل العولكة"، شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص ادارة أعمال، جامعة سعد دحلب–البليدة، 2005.
- إبتسام بوشويط: "آلية تحويل برامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية"، شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، جامعة منتوري–قسنطينة، 2010.
- قنيدرة سمية: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة"، شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير موارد بشرية جامعة منتوري–قسنطينة، 2010.
- زراية أسماء: "أثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي في الجزائر"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية المؤسسات، جامعة منتوري–قسنطينة، جوان 2011.
- سلطاني سلمى: "دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية –حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التخطيط والتنية، جامعة الجزائر، 2000–2003.
- حشمة عبد الحميد: "دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة"، رسالة الماجستير، تخصص: إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر–بسكرة، الجزائر، 2012–2013.
- شامية مقعاش: "العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر–باتنة، الجزائر، 2006–2007.
- مصطفى بن ساحة: "أثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر–حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة ماجستير، تخصص: تجارة دولية، المركز الجامعي بغردية–الجزائر، 2010–2011.

- علواني عمار: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية –حالة ولاية سطيف"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.
- عملري جمعي: "إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر –باتنة، 2011.

<u>ملتقيات ومداخلات:</u>

- سامية جدو: "تشخيص واقع منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001–2011"، ابحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف –1–، يومي 12/11 مارس 2013.
- عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان: مداخلة بعنوان: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة – مع الإشارة لبعض التجارب العالمية"، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، يومي 16/15 نوفمبر 2011.
- خليفي عيسى، كمال منصوري: "مقومات التميز في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف– الجزائر، يومي 18/17 أفريل 2006.
- د/سليمان ناصر، أ/ عواطف محسن: "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول: الإقتصاد الإسلامي – الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة غرداية – الجزائر، يومي 24/23 فيفري 2011.
- بغداد بنين، عبد الحق بوقفة: مداخلة بعنوان: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية وزيادة مستويات التشغيل"، الملتقى الوطني حول: واقع أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 06/05 ماي 2013.
- عبد المجيد أونيس: "الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – واقع وأفاق" ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة التكوين المتواصل – الجزائر، يومي 18/17 أفريل 2006.

- عبد المجيد تيماوي، مسطفى بنانوي: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري –حالة الجزائر"، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة عمار ثليجي –الأغواط، يومي 18/17 أفريل 2006.
- أ/بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف: "إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة عنابة، يومي 18/17 أفريل 2006.
- مصطفى بودرامة:"تأثير الاستثمارت المنجزة على التجارة الخارجية الجزائرية"، المؤتمر الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاياتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال فترة 2001–2004، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف –1–، يومي 12/11 مارس 2013.

المجلات والدوريات:

- داودي الطيب: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية – الواقع والمعوقات حالة الجزائر –، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير – العدد الحادي عشر، كلية العوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011.
- السعيد بريبش: مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية – حالة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية – العدد الثاني عشر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار– عنابة، نوفمبر 2007.
- أيت عيسى عيسى: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–أفاق وقيود"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة تيارت–الجزائر.
- جبار محفوظ:"المؤسسات المصغرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها –دراسة حالة المؤسسات الصغيرة في ولاية سطيف 1999–2001، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، فيفري 2004.
- أ/د ناجي بن حسين: "أفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد الثاني، جامعة منتوري–قسنطينة، 2004.
- محمد زيدان:"الهياكل والأليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف–الجزائر.
- بوخاوة إسماعيل، عطوي عبد القادر: "التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية التنموية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويريها في الإقتصادات المغاربية، كلية الإقتصادية وعلوم التسيير، يومي 28/25 ماي2003.

- داصالحي صالح:"أساليب تنمية المشروعات المصغرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير–العدد الثالث، جامعة فرحات عباس–سطيف– الجزائر، 2004.
- دنيا أحمد عمر: "أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة"، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة الإقتصاد، جامعة الموصل، العدد 86 (29)، 2007.
- سمير بوختالة ومحمد زرقون: "دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الإقتصادية في الجزائر – دراسة إقتصادية تحليلية"، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة ورقلة– الجزائر، جوان 2015.
- أحمد دبيبش ونسيمة أوكيل:"الصناعة الجزائرية في مرحلة مابعد الإقتصاد المخطط"، مجلة بحوث إقتصادية عربية– العدد 65، جامعة أحمد بوقرة–بومرداس–الجزائر، شتاء 2014.
- سفيان بن عبد العزيز:"دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، مجلة بحوث اقتصادية عربية–العددان 61–62، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، شتاء ربيع، 2013.

الجرائد الرسمية والنشرات:

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية رقم: 15–السداسي الأول، 2009.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإقتصادية، بيان رقم 08 لمعطيات عام 2005.
- القانون 18.01 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ والموافق 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المواد 5، 6، 7، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 77، ديسمبر 2001.

التقارير:

- التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2015:"صندوق النقد الدولي–مفاهيم ومصطلحات".

مواقع إلكترونية:

- موقع "PME/PMI"
- http://www.djelfa.info/vb/showthread
- Ec web luedld.net/rc11/a1111%20.pdf
- www.andi.dz/index.php/statistique

- www.aps.dz/ar/econonaie/12935

مراجع باللغة الفرنسية:

- Ministère de la PME et de l'artisanat, actes des assises nationales de la PME, janvier 2004.
- Bulletin d'information statistique de la PME, données 1er semestre 2013 novembre 2013, N° 23.
- Les comptes économiques de 2000 à 2013, ONS, N°709,(www.ons.dz).
- Les comptes économiques de 2000 à 2014, ONS, N°709,(www.ons.dz).
- Opec bulletin 1-2/15.
- Les comptes économiques en volume de de 2000 à 2014, ONS, N°710,(www.ons.dz).
- ONS : Evolution des échanges Extérieurs de marchandise de 2001 à 2012, collection statistiques N° 182/2014, série E : statistique économiques N°75, mars 2014.
- ONS : Evolution des échanges Extérieurs de marchandise de 2004 à 2014, collection statistiques N° 194/2015, série E : statistique économiques N°84, octobre 2015.